



كلية الشريعة والفتون
بالبوط

بحث فى

التعطيل بالحكمة

لرسة أصولية تطبيقية

دكتور

صلاح أحمد عبد الرحيم إمام

أستاذ أصول الفقه المساعد بالكلية

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أحمدهمك اللهم حمد المؤمن بجلالك وكمال سلطانك المعترف بتفردك بالإبداع والإحكام لمخلوقاتك.

وأسألك يا مولاي هداية وتوفيقاً، وأسئلكم الصواب فيما قصدت، وأعوذ بك من الخذلان، ونزغات الشيطان، وأعتصم بك، فإنه لا عاصم من أمرك إلا أنت، وأبرأ من كل حول وقوة إلى حولك وقوتك، وأدعوك وأنت موئل الدعاء، وإليك ينتهي الرجاء. ﴿رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾.

وأصلى وأسلم على خاتم الأنبياء وتاج الأولياء، إمام المجتهدين، وسيد الفقهاء أجمعين، الذي شرفته بخاتمة الرسائل، وأكرمت به آخر الأمم في الوجود، فانتشلها من مهاوى الضلالة، وتدرج بها في مدارج الهداية، بعد أن فك سلاسل الفساد، وحطم قيود الذل والاستعباد، وألغى نظام الطبقات، فعمت به -ﷺ- المساواة، وأصبح الناس إخواناً في الله، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى، ترفرف عليهم أعلام الأمان، وقد زالت من نفوسهم بواعث القلق والاضطراب، وصار الجميع ينعمون برحمة الله تعالى، تصديقاً لما نطق به الكتاب العزيز، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.



وبعد،،،

فإن الشريعة الإسلامية عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله -ﷺ- أتم دلالة وأصدقها، وهي نوره الذي أبصر به المبصرون، وهداه الذي أهدى به المهتدون، وشفأؤه التام الذي به دواء كل عليل، وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء سبيل، فهي قرة العيون، وحياة القلوب، ولذة الأرواح، فهي بها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة، وكل خير في الوجود فإنما هو مستفاد منها، وحاصل بها، وكل نقص في الوجود فسببه من إضاعتها، فهي عمود العالم، وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة؛ لأن مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد.

وتعليل الأحكام هو مثار النزاع بين الفقهاء، وعلماء الكلام، وحجر الأساس في صرح الاختلاف، ونقطة الارتكاز في محور دائرة الاجتهاد والاستنباط، وعلى فهمه تتوقف معرفة سر التشريع، وبالوقوف على حقيقته تتجلى مدارك الأئمة، ويظهر بهاء الشريعة ويسهل دفع شبه الطاعنين عليها بالجمود، وعدم مسايرتها للزمن، ومنه يبتدئ طريق الإصلاح، وعلى ضوئه يسير المصلحون، وبسبب التكلف وقف الجامدون، فقد رأيت الأحكام تدور حول المصالح، ومناط الحكم أو الاقتناء هو ما يترتب على الأمر من صلاح أو فساد، فإله سبحانه وتعالى شرع أحكامه لحكم ومقاصد عظيمة جلبت للناس مصالحهم، ودفعت عنهم المفاسد، وأنه سبحانه أبان ما في بعض الأفعال من المفاسد حثاً على



اجتنابها، وما فى بعضها من المصالح ترغيباً فى إتيانها.

وبهذا فتحت شريعة الله صدرها لجميع المدنيات الصحيحة، ولم
تَقَمِ العثرات فى طريق نهوض الأمة الإسلامية، فهرع إليها المستعبدون
فى جميع البلدان لما وجدوا فك القيود بأيدى حمايتها، وتحطيم السلاسل فى
مساواة أحكامها، وتسابق المظلومون إليها من كل صوب فأنصفتهم، ولجأ
إليها أصحاب الحاجات فأجابت طلبهم، وتقاضى إليها المتنازعون فقضت
نزاعهم.

هذا وقد اتضحت لنا أهمية الدراسة فى تعليل الأحكام، ومن هنا
عقدت العزم على أن اكتب فى موضوع التعليل بالحكمة دراسة أصولية
تطبيقية لأسهم مع المساهمين فى خدمة الشريعة الغراء، وبيان مقاصدها
العظيمة، وحكمها الجليلة.

والله سبحانه أسأل أن يوفقنى لما يحبه ويرضاه، وأن يسدد خطاى
ون يؤيدنى بروح من عنده وهو حسبى ونعم الوكيل.

دكتور

صلاح أحمد عبد الرحيم إمام



ثانياً: خطة البحث:

لقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وخمسة مباحث، وخاتمة وفهرس لموضوعات البحث، وبيانها كالاتى:

المبحث الأول: هل أفعال الله تعالى - ومنها أحكامه - معلة أو لا؟ ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: فى الحسن والقبح العقليين.

المطلب الثانى: هل أفعال الله تعالى - ومنها أحكامه - معلة أو لا؟

المبحث الثانى: فى تعريف العلة لغة واصطلاحاً، ويشمل على مطلبين:

المطلب الأول: فى تعريف العلة فى اللغة.

المطلب الثانى: فى تعريف العلة فى الاصطلاح.

المبحث الثالث: فى تعريف الحكمة، والفرق بينها وبين العلة، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: فى تعريف الحكمة لغة، واصطلاحاً.

المطلب الثانى: فى الفرق بين الحكمة والعلة.

المبحث الرابع: فى تحقيق المذاهب والأقوال فى التعليل بالحكمة وأدلة كل قول ويشتمل على أربعة مطالب:



المطلب الأول: في تحرير محل النزاع في التعليق بالحكمة.

المطلب الثاني: المذهب الأول وأدلته.

المطلب الثالث: المذهب الثاني وأدلته.

المطلب الرابع: المذهب الثالث وأدلته.

المبحث الخامس: في أمثلة للتعليق بالحكمة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة، والفقهاء، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعليق بالحكمة من القرآن الكريم.

المطلب الثاني: التعليق بالحكمة من السنة النبوية المشرفة.

المطلب الثالث: التعليق بالحكمة من أقوال الصحابة وأفعالهم.

المطلب الرابع: التعليق بالحكمة عند الفقهاء.

الخاتمة.



المبحث الأول

هل أفعال الله تعالى - ومنها أحكامه - معللة أو لا؟

تمهيد:

هذه المسألة مبنية على مسألة الحسن والقبح العقليين؛ وذلك لأن من أثبت الحسن والقبح العقليين قال: بتعليل أفعال الله تعالى بالحكم، ومن نفى الحسن والقبح العقليين قال: بتعليل أفعال الله تعالى بالحكم، ومن نفى الحسن والقبح العقليين نفى التعليل.

قال ابن القيم - رحمه الله -^(١):

وكل من تكلم فى علل الشرع ومحاسنه وما تضمنه من المصالح ودرء المفاسد فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقبح العقليين إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهى لم يتعرض فى إثبات ذلك لغير الأمر والنهى فقط ... الخ^(٢).

(١) هو محمد بن أبى بكر بن أيوب الزرعى الدمشقى شمس الدين أبو عبد الله ابن قيم الجوزية الحنبلى: فقيه أصولى مفسر، من مصنفاته: إغاثة اللهفان فى مصايد الشيطان، وتلبيس إبليس، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، وغير ذلك - توفى سنة ٧٥١هـ.

راجع: هدية العارفين ج ٢ ص ١٥٨ دار العلوم.

(٢) راجع: مفتاح دار السعادة لابن القيم ج ٢ ص ٤٢، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة بيروت - لبنان.



ولما كان الكلام فى هذه المسألة متوقفاً على مسألة الحسن والقبح
العقليين سأحدث - بإذن الله تعالى - عن هاتين المسألتين بشئ من
التفصيل المناسب متجنباً الاطناب الممل، والاختصار المخل وذلك فى
مطلبين اثنين:



المطلب الأول

الحسن والقبح العقليين

تمهيد:

هذه المسألة تكون من المسائل الكلامية من جهة البحث عن أفعال
البارى تعالى هل تتصف بالحسن، وهل تدخل القبائح تحت إرادته
ومشيئته؟ وهل تكون بخلقه ومشيئته؟.

وأصولية من جهة أنها تبحث عن الحكم الثابت بالأمر يكون حسناً
وما يتعلق به النهى يكون قبيحاً بل عدها بعض علماء الأصول من
أمهات مسائل أصول الفقه وعللوا ذلك بأن من أعظم أبوابه باب الأمر
والنهي، وهو يقضى حسن المأمور به وقبح المنهى عنه، كما أن معرفتهما
أمر مهم فى علم الفقه لئلا يثبت الأمر ما ليس بحسن وبالنهي ما ليس
بقبيح^(١).

والحكم الشرعى ينقسم باعتبار ذاته - أى باعتبار ما اشتمل عليه
من طلب أو تخيير إلى قسمين: تحسين، وتقبيح، وينقسم باعتبار متعلقة
إلى حسن وقبيح.

(١) راجع: التلويح على التوضيح ج ١ ص ٣٢٥ ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٩ ط. دار إحياء التراث العربى بيروت
لبنان.



وسأتناول هذا المطلب بتعريف الحسن والقبيح، وتحرير محل النزاع في هذه المسألة وأقوال العلماء فيها، وأدلتهم، وترجيح ما يرجحه الدليل.

أولاً: تعريف الحسن والقبيح عند الأشاعرة^(١) والمعتزلة^(٢):

اختلف الأشاعرة والمعتزلة في تعريف الحسن والقبيح، وإليك هذه التعريفات:

أ- تعريف الحسن والقبيح عند الأشاعرة:

فالحسن: هو الفعل الذي لم ينه الشارع عنه - أي فعل لم يتعلق به نهى من الشارع وهو أعم من أن يكون الفعل تعلق به خطاب لا نهى

(١) هم الذين ينتسبون إلى أبي موسى الأشعري - عليه السلام - وهم الذين يقولون الباري تعالى عالم يعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، مريد بإرادة، متكلم للكلام، سميع بسمع، بصير ببصر، وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى.

راجع: الملل والنحل ج ١ ص ٩٤ - ١٠٠ ط، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(٢) هم اتباع واصل بن عطاء الذي كان يحضر دروس الحسن البصري من التابعين: فلما قالت الخوارج يكفر مرتكب الكبائر، وقال أهل السنة والجماعة: بأن مرتكب الكبيرة ليس كافراً، ولكنه فاسق، اعتزل واصل مجلس الحسن وتبعه جماعة فعرفوا بالمعتزلة. وهم يقولون: إن القرآن مخلوق محدث وليس بقديم، وأن الله تعالى غير مرئي يوم القيامة.

راجع: الملل والنحل ج ١ ص ٤٣-٤٥، الفرق بين الفرق ص ٢٠ - ٢١ ط المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.



فيه، كالخطاب الطالب للفعل، أو الخطاب المخير بين الفعل والترك، أو لم يتعلق به خطاب كأفعال الله تعالى، وأفعال السامى والنائم والصبى وأفعال البهائم، وبذلك يدخل فى الحسن من أفعال المكلفين: الواجب والمندوب والمباح ويدخل فيه من غير أفعالهم. أفعال الله تعالى، وأفعال الصبى والسامى والنائم وأفعال البهائم.

والقبيح:

هو ما نهى الشارع عنه، وبذلك يكون القبيح شاملاً للمحرم والمكروه بناء على أن المراد من النهى طلب الترك سواء كان الطلب جازماً أو غير جازم، ولم يجعلوا المكروه من أقسام الحسن فكان داخلاً فى القبيح، وبهذا يكون لا واسطة عندهم بين الحسن والقبيح، وبعض الأصوليين يرى أن النهى مراد به طلب الترك طلباً جازماً، وبذلك يكون القبيح خاصاً بالمحرم، ويكون المكروه واسطة بين الحسن والقبيح^(١).

(١) راجع: تعريف الحسن والقبيح عند الأشاعرة فى: الإبهاج فى شرح المنهاج ج ١ ص ٦١ ط، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، نهاية السؤل ج ١ ص ٥٦ ط، دار ابن خزم، شرح المضد مع مختصر ابن الحاجب وحاشية التفنازاني ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، مناهج العقول ج ١ ص ٦٧ ط، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٤ ط، مؤسسة الرسالة، الأحكام للأمدى ج ١ ص ٦٧، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، التوضيح شرح التنقيح ج ١ ص ٣٢٤ - ٣٢٥، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٦٩٩ - ٧٠٠، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٠ ط، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، أصول التقرير والتحرير ج ٢ ص ٨٩ ط، دار الكتب العلمية -



ب- تعريف الحسن والقبیح عند المعتزلة:

عرف المعتزلة الحسن بتعريفين:

التعريف الأول:

هو الفعل الذى للقادر عليه أن يفعله إذا كان عالماً بحاله من المصلحة الداعية إلى فعله، وهذا التعريف يدخل فيه الواجب والمندوب والمباح والمكروه من أفعال المكلفين، ويدخل فيه من غير أفعالهم، أفعال الله تعالى فإنها توصف بالحسن ولا توصف بالقبیح.

التعريف الثانى:

الفعل الواقع على صفة توجب المدح، وبذلك يكون الحسن قاصراً على الواجب والمندوب، فهذا التعريف أخص، والتعريف الأول أعم.

تعريف القبیح عند المعتزلة:

عرفوه بتعريفين:

التعريف الأول:

هو الفعل الذى للقادر عليه أن يفعله إذا كان عالماً بما فيه من المفسدة الداعية إلى تركه مثل: الكذب الضار والغيبة والنميمة، وهذا التعريف لا يشمل إلا الحرام فقط.

بيروت - لبنان، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ٦١ ط، المكتبة الأزهرية للتراث.



التعريف الثاني:

الفعل الواقع على صفة توجب النذر، وهذا التعريف صريح في أنه لا يتناول المكروه، لأن فعله لا يوجب النذر إذ المراد به الإثم، والمكروه لا إثم فيه، وبهذا يكون التعريفان متساويان لا يتناولان إلا المحرم^(١).

ثانياً: تحرير محل النزاع في الحسن والقبح العقليين:

لا حاكم سوى الله تعالى، ولا حكم إلا ما حكم به، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٢)، وقد حكى كثير من العلماء الاتفاق بين الأشاعرة والمعتزلة على هذا، ومنهم من حكى ذلك إجماعاً.
قال العلامة للبناني - رحمه الله -^(٣):

لا حكم إلا لله نفي الحكم عن غير الله وإثباته له بمعنى لا حاكم إلا الله. فهذا محل اتفاق بين الفريقين إذ المعتزلة لا يجعلون العقل هو

(١) راجع: تعريف الحسن والقبح عند المعتزلة في: المعتمد ج ١ ص ٣٣٦ ط، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، المحصول ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ ط، مؤسسة الرسالة، شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٣٠٧، الناشر: مكتبة العبيكان، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٠ - ٧٠١، نهاية السؤل ج ١ ص ٥٦، الإبهاج ج ١ ص ٦٢ - ٦٣، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد مع حواشيه ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١، مناهج العقول ج ١ ص ٦٧ - ٦٨، التوضيح ج ١ ص ٣٢٧، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٤، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٠.

(٢) سورة يوسف: جزء من الآية رقم (٦٧).

(٣) هو عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي: فقيه أصولي قدم مصر، وجاور الأزهر، له حاشية على شرح المحلى في أصول الفقه، والبناني نسبة إلى بنائه من قرى منستير بإفريقية - توفي سنة ١١٩٨ هـ. راجع: الأعلام ج ٣ ص ٣٠٢.



الحاكم بل يوافقوننا على أن الحاكم هو الله تعالى، وإنما محل النزاع بيننا وبينهم في أن العقل هل يدرك الحكم من غير افتقار إلى الشرع أولاً؟^(١).

قال الأنصاري^(٢):

لا حكم إلا من الله تعالى بإجماع الأمة لا كما في كتب بعض المشايخ أن هذا عندنا، وعند المعتزلة الحاكم العقل، فإن هذا مما لا يجترئ عليه أحد ممن يدعى الإسلام، بل إنما يقولون: إن العقل معترف لبعض الأحكام الإلهية، سواء ورد به الشرع أم لا، وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضاً^(٣). أ. هـ.

وقال الدكتور/ محمد أبو النور زهير^(٤): لا خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في أن الحاكم بمعنى منشي الحكم هو الله تعالى،

(١) راجع: حاشية البناني على شرح المحلى: ج ١ ص ٥٦ ط، دار الفكر العربى للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢) هو عبد العلى بن نظام الدين محمد اللكنوى الأنصارى: المكنى بأبى العباس، أشتهر ببحر العلوم؛ لأنه كان من نوابغ زمانه فى المنطق والأصول، والفقه الحنفى توفى سنة ١١١٨ هـ.

راجع: الفتح المبين ج ٣ ص ١٣٢، الناشر: محمد أمين دمج بيروت - لبنان، معجم المؤلفين ج ١١ ص ٢٦٢، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربى.

(٣) راجع: فواتح الرحموات بشرح مسلم الثبوت: ج ٢ ص ٢٦.

(٤) هو الأستاذ الدكتور/ محمد أبو النور زهير: من علماء الأزهر الشريف، ولد علم ١٣٢٧ هـ، له حاشية على شرح الأسنوى، وأصول الفقه، وهو بحق مرجع لا يستغنى



وإنما الخلاف بينهم في معرف الحكم ومظهره^(١). أ.هـ.

غير أن السيد الشريف الجرجاني^(٢): قد نازع في هذا الاتفاق فقال: ليست الأشاعرة والمعتزلة على وفاق في أن المشرع للأحكام هو الله تعالى؛ بل الأحكام ثابتة للأفعال في أنفسها عند المعتزلة، والشرع يأتي مقررأ لما أدركه العقل من تلك الأحكام. وكاشفاً عما خفى على العقل إدراكه.

فالأفعال إما حسنة في أنفسها، يستحق فاعلها مدحاً وثواباً، أو قبيحة في أنفسها يستحق فاعلها ذماً وعقاباً.

فوجب الفعل بمعنى استحقاق فاعله للمدح والثواب صفة لازمة للفعل.

وقالت الأشاعرة:

المشرع للأحكام هو الله تعالى، فليس هناك حكم ثابت للفعل في نفسه، بل الذي يحكم بالوجوب أو الحرمة ونحوهما هو الشرع فمن

=عنه طالب ولا أستاذ في تخصصه - توفي سنة ١٤٠٧هـ. راجع: مقدمة كتابة في أصول الفقه ج ١ ص ١ - ٢.

(١) راجع: أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٥.

(٢) هو علي بن محمد بن علي: المعروف بالشريف الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية، له نحو خمسين مصنفاً منها: التعريفات، شرح كتاب مواقف الإيجي، وشوح السراجية في الفرائض، ورسالة في فن أصول الحديث - توفي سنة ٨١٦هـ.

راجع: الأعلام ج ٥ ص ٧، الفوائد البهية ص ١٢٥ ط، دار المعرفة بيروت

لبنان.



قال: إن العقل يحكم بوجوب الفعل أو حرمة عند المعتزلة فقد أخطأ؛ ذلك أن العقل لا يحكم بوجوب ولا حرمة، بل الأحكام ثابتة في نفس الأمر.

ومن قال: إن المشرع للأحكام هو الله تعالى باتفاق الأشاعرة والمعتزلة فقد أخطأ^(١). أ. هـ.

هذا وقد نقل عن الأشاعرة إطلاق القول: بأن الحسن ما حسنه الشرع، والقبیح ما قبحه الشرع مما قد يوهم من هذا الإطلاق أن العقل لا يدرك بحال من الأحوال حسناً أو قبحاً في بعض الأفعال، والحق: أن الحسن والقبح يطلق على كل منهما على ثلاثة معان لكل معنى حكمه في إمكان إدراك العقل له من عدمه^(٢).

المعنى الأول:

كون الصفة كمال أو نقصان كالعلم والجهل فيقال: العلم حسن، بمعنى أنه لمن اتصف به كمال وارتفاع شأن، ويقال: الجهل قبيح، بمعنى أنه لمن اتصف به نقصان واتضاع حال ثم المراد بكونهما صفتي كمال

(١) راجع: شرح الجرجاني على الموقف ج ٨ ص ٢٠٢، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، حاشية الجرجاني على شرح العضد ج ١ ص ٢٠٠، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى للدكتور/ محمد ربيع المدخلي. ص ٨٤، الناشر: مكتبة لينة للنشر والتوزيع بدمنهور.

(٢) راجع: غاية المراد في علم الكلام للأمدى ص ٢٣٥ ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.



ونقص فى نفس الأمر مع قطع النظر عن كونهما ملائماً للغرض ومنافراً، وممدوحاً ومذموماً عند الله تعالى. وفى حكمه فهما بهذين المعنيين من الصفات الحقيقية لا الإضافية، فعلى هذا يلزم أن يكون الحسن والقبیح بهذا المعنى حسناً وقبيحاً عند الواجب تعالى، وعند جميع العقول؛ لأن ما فى نفس الأمر لا يختلف بالنسبة إلى شخصين كما أن الجسم الواحد لا يكون أسود وأبيض بالنسبة إليهما.

المعنى الثانى:

ملائمة الغرض ومنافرته. فما واقف الغرض كان حسناً وما خالفه كان قبيحاً، وما ليس كذلك لم يكن حسناً ولا قبيحاً.

وقد يعتبر عنهما بالمصلحة والمفسدة فيقال: الحسن ما فيه مصلحة والقبیح ما فيه مفسدة، وما خلا عنهما لا يكون شيئاً منهما.

ويختلف الحسن والقبیح بهذا الاعتبار. فإن قتل زيد مصلحة لإعدائه وموافق لغرضهم، ومفسدة لأوليائه ومخالف لغرضهم، فدل هذا على الاختلاف على أنه أمر إضافى لا صفة حقيقية إذ الصفات الحقيقية لا تختلف وهما بهذا المعنى يدركهما العقل ولا تعلق لهما بالشرع.

وبهذا نعلم أن الحسن والقبیح بالمعنيين السابقين لا خلاف بين العلماء فى أنهما عقليان ويستقل العقل بإدراكهما.

المعنى الثالث:

تعلق المدح والذم على الفعل، فما يتعلق به المدح فى العاجل والثواب فى الآجل يسمى حسناً، وما يتعلق به الذم فى العاجل والعقاب فى



الآجل يسمى قبيحاً، وما لا يتعلق به شيء منهما فهو خارج عنهما. هذا في أفعال العباد، وإن أريد به ما يشمل أفعال الله تعالى اكتفى بتعلق المدح والذم، وترك الثواب والعقاب؛ لأن معنى كون الفعل ممدوحاً أو مذموماً عند الله تعالى أعم من أن يكون لذاته أو لجهة من جهاته واعتباراته أو لا لشيء منها. والحسن والقبح بهذا المعنى موضع نزاع بين الأشاعرة ومن وافقهم، وبين المعتزلة ومن وافقهم^(١).

قال الإمام الرازي^(٢):

(١) راجع تحرير محل النزاع في: شرح الدواني مع حاشية الكلبي ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢١١ ط، دار سعادت مطبعة عثمانية، الأربعين في أصول الدين للرازي ص ٢٤٦ ط، دارة المعارف العثمانية، شرح المواقف ج ٨ ص ٢٠٣، مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٢٣١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، مفتاح السعادة ج ٢ ص ٤٢، التلويح مع التوضيح ج ١ ص ٣٢٥ - ٣٢٦، الإبهاج ج ١ ص ١٣٥، نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤، مناهج العقول ج ١ ص ١٥٤، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ١ ص ٢٠٠، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٦، شرح المحلى مع جمع الجوامع ج ١ ص ٥٧، الأحكام للآمدى ج ١ ص ٦٧، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٢ - ٤٠٣، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٤، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٢، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩١، إرشاد الفحول ص ٧٦ ط. دار المعرفة - بيروت - لبنان، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٦.

(٢) هو: محمد بن عمر بن حسين أبو عبد الله فخر الدين الرازي من كبار فقهاء الشافعية، ومتكلم أهل السنة، من تصانيفه: المحصول من علم الأصول، والتفسير الكبير وغيرهما - توفي سنة ٦٠٦ هـ.



فى تحرير محل النزاع فى هذه المسألة: لا نزاع فى أنا نعرف بعقولنا كون بعض الأشياء ملائماً لطباعنا وبعضهما منافراً لطباعنا - فإن اللذة وما يؤدى إليها ملائم، والألم وما يؤدى إليه منافر ولا حاجة فى معرفة هذه الملائمة وهذا المنافرة إلى الشرع، وأيضاً نعلم بعقولنا أن العلم صفة كمال والجهل صفة نقص، إنما النزاع فى كون بعض الأفعال متعلق الذم فى الدنيا والعقاب فى الآخرة، وكون البعض الآخر متعلق المدح فى الدنيا والثواب فى الآخرة هل هو لأجل صفة عائدة إلى الفعل أو ليس الأمر كذلك؟ بل هو محض حكم الشرع بذلك، أو حكم أهل المعرفة به. (١) أ. هـ.

وقال الطوفى - رحمه الله - (٢):

وتحقيق الكلام فى هذا المقام ما حققه بعض المتأخرين. أن الحسن والقبح قد يراد بهما ما لاعم للطبع ونافره، كإنقاذ الغريق وإتهام البيرى، وقد يراد بهما صفة الكمال والنقص، نحو: العلم حسن، والجهل قبيح.

راجع: العبر ج ٣ ص ١٤٢ ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان،
شذرات الذهب ج ٥ ص ٢١ ط. دار الفكر للطباعة والنشر.

(١) راجع: الأربعين فى أصول الدين ص ٢٤٦.

(٢) هو: نجم الدين الطوفى سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم بن سعيد البغدادي الحنبلى، فقه أصولى مشارك فى أنواع العلوم، ومن تصانيفه: البلبلى فى أصول الفقه وشرح مختصر الروضة، ومختصر الحاصل وغيرها - توفى سنة ٧١٦ هـ.

راجع: معجم المؤلفين ج ٤ ص ٢٦٦، شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٩.



وقد يراد بهما ما يوجب المدح والذم الشرعيين عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً ولا نزاع في أنهما بالتفسيرين الأولين عقليان أى: يستقل العقل بإدراك الحسن والقبح فيهما، أم الثالث، فهو محل النزاع^(١).
أ. هـ.

وقد حرر الشيخ محمد أبو زهرة^(٢) محل النزاع بصورة أخرى فقال: اتفق العلماء على أن مصدر الأحكام الشرعية هو الشرع، فلا حكم إلا الله تعالى، أخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٣) كما أنه لا خلاف في أن أحكام الشريعة إنما تعرف عن طريق رسل الله تعالى وأنبيائه -عليهم الصلاة والسلام-.

وإنما الخلاف في أنه هل يمكن للعقل البشرى أن يعرف أحكام الله تعالى دون حاجة إلى مرشد له، وهو الوحي، وهل يترتب على ذلك ثواب وعقاب؟ هذا هو محل الخلاف^(٤). أ. هـ.

(١) راجع: شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٢) هو: محمد بن أحمد أبو زهرة من أكابر علماء الشريعة الإسلامية في عصره ولد بالمحلة الكبرى سنة ١٣١٦ هـ. من مصنفاته: تاريخ الجدل في الإسلام، أصول الفقه، مذكرات في الوقف، نظرية العقد في الشريعة الإسلامية وغيرها.

راجع: الأعلام ج ٦ ص ٢٥ ط. دار العلم للملايين - بيروت - لبنان.

(٣) سورة يوسف: جزء من الآية رقم (٦٧).

(٤) راجع: أصول الفقه للشيخ: محمد أبو زهرة ص ٦٩ ط، دار الفكر العربى.



ثالثاً: أقوال العلماء فى الحسن والقبح العقلين وأدلتهم:

إن العلماء قد اختلفوا فى هذه المسألة على ثلاثة أقوال وبيانها كالتالى:

القول الأول:

وعليه جمهور الفقهاء والأصوليين من الأشاعرة، وبعض الحنفية ونقل عن أهل الحق من أهل السنة والجماعة. وهم يرون أن الحسن والقبح لا يثبتان إلا بالشرع، فما أمر به الشارع فهو حسن وما نهى عنه فهو قبح.

ولو عكس الشارع فقبح ما حسنه وحسن ما قبحه جاز، ولا يعلم استحقاق المدح والذم ولا الثواب والعقاب على الفعل إلا من جهة الشرع على ألسنة الرسل^(١).

(١) راجع هذا المذهب فى: فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٦، غاية المرام ص ٢٣٤، التلويح مع التوضيح ج ١ ص ٣٢٦، شرح الدوائى مع حاشية الكلبوى، ص ٢١٣، الإحكام للأمدى ج ١ ص ٦٧، الأربعين فى أصول الدين ص ٢٤٦، شرح الكوكب = المنير ج ١ ص ٣٠١، الإبهاج ج ١ ص ١٣٦، مناهج العقول ج ١ ص ١٤٥، نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٤، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٤، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ١ ص ٢٠٠، البحر المحيط للزركشى ج ١ ص ١٤٥ ط. وزارة الأوقاف بالكويت، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٤ - ٧٠٥، أصول السرخسى ج ١ ص ٧٦ ط، دار المعرفة بيروت - لبنان، كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٤ ص ٣٢٨، منشورات محمد على بيوض، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. نهاية الإقدام ص ٣٧٠، مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣١، مفتاح دار =



قال الإمام أحمد - رحمه الله -^(١):

ليس فى السنة قياس، ولا يضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقل، وإنما هو الاتباع^(٢). أ. هـ.

قال الآمدى^(٣):

وأما أهل الحق فليس الحسن والقبح عندهم من الأوصاف الذاتية للمحال، بل إن وصف الشئ بكونه حسناً أو قبيحاً فليس إلا لتحسين الشرع أو تقبيحه إياه، بالإذن فيه أو القضاء بالثواب عليه، والمنع منه أو القضاء بالعقاب عليه. فالحسن إذا ليس إلا ما أذن فيه أو مدح على فعله شرعاً، وكذا القبيح فى مقابلته^(٤). أ. هـ.

= السعادة ج ٢ ص ٤٤٤، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البنائى ج ١ ص ٥٧، إرشاد الفحول ص ٧، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٦.

(١) هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، أحد الأئمة الأربعة المشهورين، كان إماماً فى الفقه والحديث والقرآن واللغة - توفى سنة ٢٤١هـ.

راجع: وفيات الأعيان ج ١ ص ١٣٢ ط، صادر - بيروت - لبنان، طبقات الحنابلة ج ١ ص ٤ ط، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(٢) راجع: شرح البوكب المنير ج ١ ص ٣٠١.

(٣) هو: على بن محمد بن سالم التغلبى الفقيه الأصولى سيف الدين الآمدى: صنف فى أصول الفقه والمنطق، والحكم والخلاف - توفى سنة ٦٣١هـ.

راجع: وفيات الإعيان ج ٣ ص ٢٩٣، الفتح المبين ج ٢ ص ٨٤.

(٤) راجع: غاية المرام ص ٢٣٤.



قال السرخسى^(١):

أعلم أن مطلق الأمر كون المأمور به حسناً شرعاً، وهذا الوصف غير ثابت للمأمور به في نفسه، فإنه أحد تصارييف الكلام فيتحقق في القبيح والحسن جميعاً لغة كسائر التصريفات، ولا نقول إنه ثابت عقلاً، كما زعم بعض مشايخنا -رحمهم الله-؛ لأن العقل بنفسه غير موجب عندنا ... الخ^(٢).

قال الأسنوى^(٣):

إنما النزاع في الحسن والقبح بمعنى ترتب الثواب والعقاب، فعندنا أنهما شرعيان^(٤). أ. هـ.

(١) هو: محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة السرخسى، من أشهر مؤلفاته: المبسوط في الفقه، وأصول السرخسى في الأصول، وشرح الجامع الصغير وغير ذلك كثير - توفي سنة ٤٥٠ هـ.

راجع: الفوائد البهية ص ١٥٨ ط، دار المعرفة - بيروت - لبنان، الأعلام ج ٥ ص ٣١٥.

(٢) راجع: أصول السرخسى ج ١ ص ٧٦.

(٣) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن على بن إبراهيم الأسنوى الشيخ جمال الدين، فقه أصولي نحوي، له مصنفات منها: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ونهاية السؤل شرح منهاج الوصول للبيضاوى وغيرها - توفي سنة ٧٧٢ هـ، شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٢٣، حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٤٢ ط. الموسوعات لصاحبها إسماعيل حافظ.

(٤) راجع: نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٤.

قال ابن النجار^(١):

والثالث: إطلاق الحسن والقيح بمعنى المدح والثواب وبمعنى الذم والعقاب شرعي، فلا حاكم إلا الله تعالى، والعقل لا يحسن ولا يقبح، ولا يوجب عند الإمام أحمد - رحمه الله - وأكثر أصحابه والأشعرية. قال ابن عقيل^(٢): وأهل السنة والفقهاء^(٣). أ. هـ.

القول الثاني:

وعليه المعتزلة والكرامية^(٤)، والخوارج^(٥)، والبراهمة^(٦) وغيرهم.

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار: بع فى الفقه والأصول. انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلى - توفى سنة ٩٨٢ هـ.

راجع: الأعلام ج ٦ ص ٦٠، مقدمة شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٥٠.
(٢) هو: على بن عقيل بن محمد البغدادي: عالم بالعراق، شيخ الحنابلة فى زمانه، من مصنفاته: الواضح فى أصول الفقه، الفصول فى فقه الحنابلة وغيرهما. توفى سنة ٥١٣ هـ.

راجع: الأعلام ج ٤ ص ٣١٣، شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٥٠.
(٣) راجع: شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٣٠١.
(٤) هم: أصحاب عبد الله بن كرام، وهم ست طوائف، ومن أصلهم أن الحوادث التى يحدثها فى ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها، وقالوا: إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، ويعتقدون أنه لن يدخل النار إلا الكفار.

راجع: الملل والنحل ج ١ ص ١٠٨ وما بعدها، الفرق بين الفرق ص ٢١٥ وما بعدها.

(٥) هم: الذين خرجوا على أمير المؤمنين على ابن أبى طالب - رحمه الله - حين جرى أمو التحكيم، واجتمعوا بالكوفة، ورأسهم عبد الله بن الكواى، وعقاب بن الأعور، وهم الذين حملوه على التحكيم أولاً، وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - فما رضى الخوارج بذلك، وحملوه على بعث أبى موسى الأشعرى.

راجع: الفرق بين الفرق ص ٢٤، الملل والنحل ج ١ ص ١١٤.

(٦) هم: الذين انتسبوا إلى جل منهم يقال له: برهام وقد مهد لهم نفى النبوات وقرر استحالة ذلك، ومن الناس من يظن أنهم سموا براهمة لاتنسبهم إلى إبراهيم - عليه السلام -



وهم يرون أن الحسن والقبح عقليان، وأن للأفعال فى أنفسها -بقطع النظر عن الشرع- جهة محسنة تقتضى مدحاً وثواباً للفاعل، أو جهة مقبحة تقتضى ذمّاً وعقاباً، لكن تلك الجهة قد تدرك بالضرورة، كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، وقد تدرك بالنظر كحسن الكذب النافع، وقبح الصدق الضار، وقد لا يدرك العقل بنفسه لا بالضرورة، ولا بالنظر قبح الفعل وحسنه، لكن إذا ورد به الشرع علم أن فيه جهة محسنة أو مقبحة، كما فى حسن صوم آخر يوم من رمضان، وقبح صوم أول يوم من شوال، فإدراك الحسن والقبح فى هذا القسم موقوف على كشف الشرع عنهما بالأمر والنهى، وأما كشفه عنهما فى القسمين الأولين فهو مؤيد لحكم العقل، ولا يتوقف عليه حكم العقل.

وأصحاب هذا القول اختلفوا فى هذه الجهة، فذهب جمهور الأوائل منهم إلى أن حسن الأفعال وقبحها لذواتها، لا لصفة زائدة عليها.

سذلك خطأ. فإن هؤلاء القوم هم المخصصون بنفى النبوات أصلاً ورأساً فكيف يقولون بإبراهيم -عليه السلام-؟.

راجع: الملل والنحل ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١.



وذهب بعض المتقدمين منهم إلى:

استناد الحسن والقبح إلى الصفات، وذهب بعض متأخريهم، إلى إثبات صفة في القبح مقتضية لقبه، دون الحسن؛ إذ لا حاجة إلى صفة توجب الحسن، بل يكفي انتفاء الصفة الموجبة للقبح.

وذهب الجبائي^(١): إلى أن حسن الأفعال وقبحها ليس لصفات حقيقية، وإنما لوجوه اعتبارية وأوصاف إضافية تختلف بحسب الاعتبار كما في لطفة اليتيم فإنها باعتبار كونها للتأديب حسنة، وباعتبار كونها ظلماً قبيحة^(٢).

(١) هو: أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، شيخ المعتزلة كان فقيهاً ورعاً زاهداً، وإليه تنسب الفرقة الجبائية - توفي سنة ٣٠٣هـ.

راجع: العبرة ج ١ ص ١٣٥.

(٢) راجع: مذهب المعتزلة ومن وافقهم في شرح المواقف للتفتازاني ج ٨ ص ٢٠٤، شرح الجلال الدواني مع حاشية الكنبوي ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد وحواشيه ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٦، شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٣٠٢، نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٤، مناهج العقول ج ١ ص ١٥٤، الإيهام ج ١ ص ١٣٥ - ١٣٦، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٤ - ٤٠٥، الإحكام للأمدى ج ١ ص ٦٨، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٦، البحر المحيط للزركشي ج ١ ص ١٤٦، نهاية الإقدام ص ٣٧١، غاية المرام ص ٢٣٣ - ٢٣٤، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٦، مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣١، التلويح مع التوضيح ج ١ ص ٢٢٦، شرح المحلى مع حاشية البناني ج ١ ص ٥٨، إرشاد الفحول ص ٧، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٢٦.

قال ابن الحاجب^(١):

وقالت المعتزلة، والكرامية، والبراهمة: الأفعال حسنة وقبيحة لذواتها، فمنها ما هو ضروري كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب المضر، ومنها ما هو نظري كحسن الصدق المضر، وقبح الكذب النافع، ومنها ما لا يدرك إلا بالشرع كالعبادات. فإن حسن الصوم آخر رمضان، وقبح صوم أول شوال مما لا سبيل للعقل إليه لكن الشرع إذا ورد بع كشف عن حسن وقبح ذاتيين.

ثم اختلفوا فقال القدماء يحصل الحسن والقبح للفعل من غير صفة توجبه بل بذاته، وقال قوم يحصل بصفة توجبه فيهما، وقال قوم يحصل بصفة توجبه في القبيح، وقال الجبائية يحصل بصفة توجبه فيهما لكنهما

العقول ج ١ ص ١٥٤، الإبهاج ج ١ ص ١٣٥ - ١٣٦، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٤ - ٤٠٥، الإحكام للأمدى ج ١ ص ٦٨، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٦، البحر المحيط للزركشي ج ١ ص ١٤٦، نهاية الإقدام ص ٣٧١، غاية المرام ص ٢٣٣ - ٢٣٤، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٦، مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣١، التلويح مع التوضيح ج ١ ص ٢٢٦، شرح المحلى مع حاشية البناني ج ١ ص ٥٨، إرشاد الفحول ص ٧، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٢٦.

(١) هو: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الزويني فقيه مالكي، كردي الأصل، ولد في إسنا بصعيد مصر، من مؤلفاته: مختصر ابن الحاجب في الأصول، ومنتهى الأمل من علمي الأصول والجدل، وغيرهما - توفي سنة ٦٤٦هـ.

راجع: الفتح المبين ج ٢ ص ٦٥، حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٥٠.



ليست صفة حقيقية، بل وجوه واعتبارات تختلف كلظم اليتيم للتأديب والتعذيب^(١). أ.هـ.

وقال الإسنوي:

وذهبت المعتزلة إلى أنهما عقليان، بمعنى أن العقل له صلاحية الكشف عنهما، وأنه لا يفتقر الوقوف على حكم الله تعالى إلى ورود الشرائع؛ لاعتقادهم وجوب مراعاة المصالح والمفاسد؛ وإنما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما يعلمه العقل بالضرورة كالعلم بحسن الصدق النافع؛ أو بالنظر: كحسن الصدق الضار، فأما ما لا يعلمه العقل بالضرورة، ولا بالنظر كصوم آخر يوم رمضان، وتحريم أول يوم من شوال فإن الشرائع مظهره لحكمه؛ لمعنى خفى علينا^(٢). أ. هـ.

القول الثالث:

وعليه الماتريدية^(٣)، ومنهم الحنفية، وحكى نصاً عن أبي حنيفة^(١) رحمه الله - وقال به بعض الشافعية، وبعض الحنابلة، ونسب إلى

(١) راجع: مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) راجع: نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٤.

(٣) هم: أصحاب أبي منصور الماتريدي المقلب بإمام الهدى، وإمام المتكلمين ورئيس أهل السنة، والماتريدية نسبة إلى ما تريد وهي محلة قرب سمرقند المدينة المشهورة ببلاد ما وراء النهر، وينسب إليها خلق كثير من العلماء، ومن أصولهم



محققى متأخرى الأصوليين والكلاميين، ورجحه الزركشى^(١).
ومال إليه ابن تيمية^(٢) وتلميذه ابن القيم، واختاره الشوكانى^(٣)، وهم يرون

من مصنفاته:

الفقه الأكبر، وكتاب العالم والمتعلم، والرد على القدرية - توفى سنة
١٥٠هـ. راجع: شذرات الذهب ج ١ ص ٢٧٧، طبقات القهاء للشيرازى ص ٨٦،
الناشر: دار الرائد العربى - بيروت لبنان.

(١) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين الزركشى، فقيه أصولى محدث أديب
من مصنفاته:

التنقيح شرح صحيح البخارى، البحر المحيط فى الأصول، تشنيف المسامع
بجمع الجوامع - توفى سنة ٧٩٤هـ.

راجع: الأعلام ج ٦ ص ٢٨٦، شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣٥.

(٢) هو: تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرانى، برع فى
علل الحديث ورجاله، وعلم الكلام، وغير ذلك وكان من بحور العلم ومن الأذكياء
المعدودين، بلغت مصنفاته ثلاثمائة مجلد - توفى سنة ٧٢٨هـ.

راجع: البداية والنهاية ج ١٤ ص ١٦٣، الناشر: مكتبة المعارف - بيروت
لبنان، تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٩٦ ط، دار التراث العربى.

(٣) هو: محمد بن على بن محمد عبد الله الشوكانى فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن،
من مصنفاته:

نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، إرشاد الفحول فى الأصول وغيرها
- توفى سنة ١٢٥٠هـ. راجع: الأعلام ج ٦ ص ٢٩٨.



أن للأشياء حسناً ذاتياً وقبحاً ذاتياً، وأن لا يأمر بما هو قبيح في ذاته، ولا ينهى عن أمر هو حسن لذاته، وهم يقسمون الأشياء إلى حسن لذاته، وقبيح لذاته، وما هو بينهما هو تابع لأمر الله تعالى ونهيه.

وفي هذا القدر يتفق أصحاب هذا المذهب مع المعتزلة، ولكنهم يختلفون بعد ذلك عنهم في أنه لا تكليف ولا ثواب بحكم العقل المجرد، بل إن الأمر في التكليف والثواب والعقاب إلى النص والحمل عليه، فليس للعقل القدرة على التكليف والحكم على الأشياء بل لابد من الرجوع إلى الشرع^(١).

قال الزركشي - رحمه الله -:

والثالث: أن حسنها وقبحها ثابت بالعقل، والثواب والعقاب يتوقف على الشرع فنسميه قبل الشرع حسناً وقبيحاً، ولا يترتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد ورود الشرع، وهو الذي ذكره أسعد بن علي الزنجاني^(٢)

(١) راجع هذا المذهب في: فوائح الرحموت ج ١ ص ٢٦، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥١، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٨٩، مجموع الفتاوى ج ٨ ص ٤٣٢ - ٤٣٦، البحر المحيط ج ١ ص ١٤٦، مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣٢، مفتاح دراسة السعادة ج ٢ ص ٧، إرشاد الفحول ص ٨، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة ص ٧٢، منهج السلف والمتكلمين في موافقة والنقل لجابر إبريس ج ١ ص ١٤٠ ط، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) لم أعثر عليه بعد طول بحث عنه.



من أصحابنا، وأبو الخطاب^(١) من الحنابلة وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نصاً، وهو المنصور لقوته من حيث النظر وآيات القرآن المجيد وسلامته من التناقض وإليه إشارات محققى متأخرى الأصوليين والكلاميين، فليتقن^(٢). أ. هـ.

وقال ابن القيم:

والحق الذى لا يجد التناقض إليه سبيلاً أنه لا تلازم بينهما، وأن الأفعال فى نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهى، وقبل ورود الأمر النهى لا يكون قبيحاً موجباً للعقاب مع قبحه فى نفسه، بل هو فى غية القبح، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل فالسجود للشيطان والأوثان، والكذب والزنى والظلم والفواحش، كلها قبيحة فى ذاتها، والعقاب عليها مشروط بالشرع^(٣). أ. هـ.

وقال الشوكانى:

فالكلام فى هذا البحث يطول، وإنكار مجرد إدراك العقل لكون الفعل حسناً أو قبيحاً مكابرة ومباهة، وأما إدراكه لكون ذلك الفعل

(١) هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاتى الحنبلى، تفقه على علماء بغداد، درس وصنف وانتفع الناس به، له التمهيد فى أصول الفقه وغيره - توفى سنة ٥٤٠ هـ. راجع: البداية والنهاية ج ١٢ ص ١٨٠، الفتح المبين ج ٢ ص ١١.

(٢) راجع: البحر المحيط للزركشى ج ١ ص ١٤٦.

(٣) راجع: مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣١.



الحسن متعلقا للثواب وكون ذلك الفعل القبيح متعلقا للعقاب فغير مسلم، وغاية ما تدركه العقول أن هذا الفعل الحسن يمدح فاعله، وهذا الفعل القبيح يذم فاعله، ولا تلازم بين هذا وبين كونه متعلقا للثواب والعقاب^(١).
أ. هـ.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول وهم الأشاعرة ومن وافقهم على مدعاهم بأدلة كثيرة أذكر بعضها منها:

١- أن أفعال العباد منحصرة في الاضطرار والاتفاق، ومتى كان ذلك استحال وصفها بالحسن والقبح.

بيان الإحصار:

أن المكلف إن يكن قادرا على الترك؛ فهو: الاضطراري وإن كان قادرا على تركه؛ فإن لم يكن صدوره عنه موقوفا على المرجح؛ فهو الاتفاقي.

وإن كان موقوفا على المرجح؛ فذلك المرجح: إن كان من الله تعالى؛ لزم كونه اضطراريا وإن كان من العبد، فإن لم يكن صدور ذلك المرجح لمرجح آخر؛ لزم إن يكون الفعل اتفاقيا، وإن كان لمرجح، فإن كان من العبد لزم التسلسل، وإن كان من الله تعالى؛ لزم كونه اضطراريا فنثبت أن أفعال العبد منحصرة في الاضطرار، والاتفاق، وحيثئذ: فلا

(١) راجع: إرشاد الفحول ص ٨.



يوصف بحسن ولا قبح، للإجماع منا ومنهم على أنه لا توصف بذلك الأفعال الاختيارية^(١).

نوقش هذا الدليل:

ناقش المعتزلة هذا الدليل من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أنا نختار أن يكون المرجح من العبد وقالوا: إن صدور الفعل عن المرجح على سبيل الجواز لا على سبيل الوجوب. فالفعل حينئذ اختياري يصح اتصافه بالحسن والقبح، وهذا المرجح هو اختيار العبد لهذا الفعل ولا يحتاج هذا الاختيار إلى اختيار آخر حتى يلزم التسلسل.

الوجه الثاني:

بأن هذا الدليل فيه التسوية بين الحركة الضرورية والاختيارية من العبد وعدم التفريق بينهما، ونحن نفرق ضرورة بين الأفعال الضرورية

(١) راجع: هذا الدليل للشاعرة في: نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥، منهاج العقول ج ١ ص ١٥٥، شرح العضد مع مختصر ابن الحاجب ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٨، شوح المواقف للتفتازاني ج ٨ ص ٢٠٦، مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٤ - ٢٥ الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٧، التلويح مع التوضيح ج ١ ص ٢٢٦، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٧ - ٧٠٨، شرح الدواني مع حاشية الكلبوي ج ٢ ص ٢١٥، الإحكام للأمدى ج ١ ص ٦٩، البحر المحيط للزركشي ج ١ ص ١٤٧، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٣، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٩٣، إرشاد الفحول ص ٧، أصول الفقه للدكتور محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧.



والاختيارية، كالسقوط والصعود، وحركتي الاختيار والرغبة، فيكون استدلالاً في مقابلة الضرورة فيكون باطلاً.

الوجه الثالث:

لو صح هذا الدليل لزم منه أن يكون الرب تعالى غير مختار في فعله؛ لأن التقسيم المذكور في هذا الدليل جار بعينه في أفعال الله تعالى وهذا كاف في بطلان هذا الدليل.

الوجه الرابع:

أن الدليل المذكور لو صح لزم بطلان الحسن والقبح الشرعيين؛ لأن فعل العبد ضروري أو اتفاقي، وما كان كذلك فإن الشرع لا يحسنه ولا يقبحه؛ لأنه لا يرد بالتكليف به فضلاً عن أن يجعله متعلق الحسن والقبح^(١).

هذا وقد ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله - ثلثاً عشر وجهاً على فساد الدليل السابق منها هذه الأربعة التي ذكرتها.

(١) راجع: مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦، التلويح شرح التوضيح ج ١ ص ٢٣١، شرح العضد مختصر ابن الحاجب ج ١ ص ٢٠٨، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٧، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٣ نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٩ - ٧١٠، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٧٠، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٧، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٣، إرشاد الفحول ص ٧، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٧.



أجيب عن ذلك:

أجاب الأشاعرة على مناقشات المعتزلة للدليل السابق فقالوا:

أولاً: بأنه إذا كان ما يجب للفعل عنده من الله تعالى بطل استقلال العبد به فقبح التكليف عندكم كما إذا كان موجد الفعل هو الله تعالى.

ثانياً: بأن المعلوم ضرورة هو وجود القدرة لا تأثيرها، كما أن وجود الاختيار ومقدورية الفعل كاف في الشرع، وعندكم لولا استقلال العبد بالفعل وتأثير قدرته فيه لقح التكليف عقلاً.

ثالثاً: إن صدور الفعل عن القادر موقوف على المرجح، وذلك المرجح هو الإرادة، والإرادة في حق العبد محدثة فافتقرت إلى الخالق والموجد فكان هذا المعنى لازماً في حق العبد بخلاف الباري تعالى؛ فإن إرادته قديمة أزلية فاستغنت عن المؤثر فلم يلزم الجبر في حقه. رابعاً: أن الإجماع قائم على أن الاضطراري والاتفاقي لا يقبحان عقلاً، وهو غير حاصل في الحسن والقبح الشرعيين لأنهما ثابتان بالشرع^(١).

٢- لو انصف الفعل بالحسن والقبح اتصافاً ذاتياً لما اختلف بأن يكون فعل واحد حسناً تارة، وقبيحاً أخرى، واللازم باطل، أما الملازمة: فلأنه

(١) راجع: هذا الجواب للأشاعرة في: شرح العضد على مختصر الحاجب ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧٠٩ - ٧١٠، الإحكام للأمدى ج ١ ص ٧٠، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٧، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٣، غرشد الفحول ص ٧.



لو اختلف لزم انفكاك ما هو ذاتي للشيء عنه، وأنه محال، وأما بطلان
اللازم. فلان الكذب قبيح وقد يحسن، فإنه يجب إذا كان فيه عصمة
نبي من ظالم، أو إنقاذ برئ ممن يقصد سفك دمه، وكذلك القتل
والضرب وغيرهما من الأفعال مما يجب تارة ويحرم أخرى^(١).

نوقش هذا الدليل:

ناقش المعتزلة هذا الدليل بان الكذب قبيح باعتبار ذاته، ولكن لما
كان ترك الانقاذ للمعصوم يزيد قبحه على قبح الكذب كان الكذب في هذه
الحالة حسناً بهذا الاعتبار، وغاية ما يلزم من هذا الحسن والقبح في الفعل
قد يكونا لأمر خارج عن الفعل وليس لذات الفعل ونحن نقول بذلك
ولا ننكره^(٢).

قال ابن القيم:

إن تخلف القبح عن الكذب لقوات شرط، أو قيام مانع يقتضى
مصلحة راجعة إلى الصدق، لا تخرجه عن كونه قبيحاً لذاته، والله سبحانه

(١) راجع: هذا الدليل للأشاعرة ومن وافقهم في: مختصر ابن الحاجب بشرح العضد
ج ١ ص ٢٠٢، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٦٩، نهاية الوصول للهندي ج ٢ ص ٧١٢ -
٧١٤، غاية المرام ص ٢٣٧، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٨، مفتاح دار
السعادة ج ٢ ص ٢٧، فوائذ الرحموت ج ١ ص ٣٠ - ٣١، تيسير التحرير ج ٢
ص ١٥٤، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩١، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور
زهير ج ١ ص ١٤٧.

(٢) راجع: فوائذ الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٠ - ٣١، نهاية الوصول
للهندي ج ٢ ص ٧١٥، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩١ - ٩٢، تيسير التحرير ج ٢
ص ١٥٤ - ١٥٥، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٧.



حرم الميتة والدم ولحم الخنزير للمفسدة التي في تناولها، وهي ناشئة من نوات هذه المحرمات، وتختلف التحريم عنها عن الضرورة لا يوجب أن تكون ذاتها غير مقتضية للمفسدة التي حرمت لأجلها، فهكذا الكذب المتضمن نجاة نبي أو مسلم^(١). أ. هـ.

أجيب عن ذلك:

أنه لو جاز تخلف القبح عن الكذب لمانع فلا كذب، ويجوز أن يقال، لعله وجد مانع من الموانع يمنعه من قبحه، وعلى هذا التقدير لا يمكنك الحكم القطعي بقبح الشيء من الأكاذيب، أقصى ما في الباب أن يكون الحاصل هو الظن، وعند هذا لا يمكنك الحكم بقبح الكذب في حق الله تعالى^(٢).

٣- لو كان الحسن والقبح ذاتياً لاجتمع النقيضان في صدق من قال: لا كذب غداً، فإنه لا يخلو إما أن يكذب في الغد أو يصدق فإن لزم قبحه لكونه كذباً، وحسنه لاستلزامه صدق الخبر الأول، والمستلزم للحسن حسن، فيجتمع في الخبر الثاني الحسن والقبح وهما نقيضان، وإن صدق لزم حسن الخبر الثاني من حيث أنه صدق في نفسه، وقبحه من حيث إنه مستلزم لكذب الخبر الأول فلزم النقيضان^(٣).

(١) راجع: مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٣٧.

(٢) راجع: الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣) راجع: تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٥، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٢، الإحكام للأمدى ج ١ ص ٦٨، مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٧ - ٢٨، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٢.



نوقش هذا الدليل:

بأنه يجتمع النقيضان إذا كان الحسن والقبح باعتبار واحد من جهة واحدة، أو إذا كانا اعتبارين من جهتين، وهنا اجتماع الحسن والقبح فيهما باعتبارين مختلفين من جهتين متباينتين، وهذا ليس ممتعاً، فإنه إذا كان كذباً كان قبيحاً بالنظر إلى ذاته، وحسناً بالنظر إلى تضمنه صدق الخبر الأول^(١).

٤- أن الحسن مفهوم زائد على مفهوم الفعل المتصف به إذ قد يعقل الفعل ولا يخطر بالبال حسنه، ثم هو وجودي؛ لأن نقيضه لاحسن وهو عدمي وإلا ما صدق على المعدوم أنه ليس بحسن الضرورة، أو الوجودي يقتضي محلاً موجوداً فهو معنى وائد على المحل وجودي فيكون عرضاً ثم هو صفة للفعل الذي هو عرض فيكون قائماً به لامتناع أن يوصف الشيء بمعنى هو قائم بشئ آخر فيلزم قيام العرض بالعرض وهو باطل، لأنه يلزم إثبات الحكم لمحل الفعل لا له؛ لأن الحاصل قيامهما معاً بالجواهر إذ هما تبعاً له^(٢).

(١) راجع: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٢، مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٣٧، تيسير التحرير ج ٢ ص ٥٥، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٩٢.

(٢) راجع: التلويح مع التوضيح ج ١ ص ٣٢٩، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٧٠، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٥، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٥، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٩٢، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٨، مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٦، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢١.



نوقش هذا الدليل من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أنه إن أريد بالقياس اختصاص الشيء بالشيء بحيث يصير أحدهما منعوتاً ويسمى محلاً والآخر ناعياً ويسمى حالاً، فما ذكرتم لا يدل على قياس العرض بهذا المعنى، بل هو واقع كاتصاف الحركة بالسرعة والبطء، وإن أريد كونه تابعاً له في التحيز فالقيام بهذا المعنى لم يلزم لجواز أن يكون الحسن صفة للفعل ثابتاً له ولا يكون تابعاً له في التحيز بل تابعاً للجواهر الذي يقوم به الفعل.

الوجه الثاني:

أن الصدق على المعدوم لا يقتضى العدمية مطلقاً لجواز أن يكون مفهوم كلى يصدق على موجود فتكون حصة منه موجودة، وعلى معدوم فتكون حصة منه معدومة كاللامتنع الصادق على الواجب والمعدوم الممكن، وبالجمله عدمية صورة النقي موقوفة على كون ما دخل عليه حرف النفي وجودياً بدليل أن اللامعدوم وجودى، فلو ثبت وجودية ما دخل عليه حرف النفي بعدمية صورة النفي لزم الدور.

الوجه الثالث:

أنه منقوض باتصاف الفعل بالإمكان الوجودى بعين ما ذكر من الدليل، فيلزم أن لا يكون الإمكان ذاتياً له.



الوجه الرابع:

أنه مشترك الإلزام؛ لأن الحسن الشرعى أيضاً عرض بالدليل المذكور فيلزم من اتصاف الفعل به قيام العرض^(١).

وقد أجاب ابن القيم - رحمه الله - عن هذا الدليل بصورة أوضح فقال: إن كثيراً من المعانى يوصف بالمعانى؛ كما يقال علم ضرورى، وعلم كسبى، وإرادة جازمة، وحركة بطيئة، وحركة سريعة، إلى غير ذلك مما لا يحصى.

ثم إنه لا يلزم من كون الحسن أمراً زائداً على ذات الشئ قيام المعنى بالمعنى، بل اللازم هو: وصف المعنى بالمعنى، ويقوم أحد المعنيين بالآخر تبعاً لقيام الآخر بالجواهر الذى هو المحل، والمعنيان جميعاً قائمان بالمحل، وأحدهما تابع للآخر، وكلاهما تابع للمحل، فلم يقم عرض بعرض، وإنما قام العرضان جميعاً بالمحل، فالحركة والسرعة مثلاً قائمان بالمتحرك، والإرادة والجزم قائمان بالمريد فالمستحيل أن يقوم معنى بمعنى من غير أن يكون لهما حامل، فإذا كان لهما حامل وأحدهما صفة للآخر، وكل منهما قال بالمحل، فلا استحالة فى ذلك .. الخ^(٢).

(١) راجع: التلويح على التوضيح ج ١ ص ٣٣٠، الأربعين فى أصول الدين ص ٢٤٨، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢٣، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٨.

(٢) راجع: مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٦ - ٢٧.



٥- وهذا الدليل من النقل وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) ونظائرها في القرآن متعددة.

وجه الدلالة من الآية:

أن الله تعالى نفى العقاب قبل الشرع، ولو استقل العقل بإثباته لما صح نفيه ولتناقض دليل العقل والسمع، وتناقضهما في نفس الأمر محال للإجماع على أن الشرع لم يرد بما ينافي العقل فإذا رأينا دليل العقل قد ناقض قاطع الشرع وصيحة، علمنا أن ذلك شبهة عقلية لا حجة^(٢).

أجيب عن ذلك:

أن ما لا يدرك العقل فيه حسناً أو قبحاً قليل فالتكليف بالأكثر قبلي الإرسال موجود، وتخصيص الآية بذلك القليل تأويل بعيد^(٣).

هذه بعض أدلة الأشاعرة ومن وافقهم ذكرت بعضها على سبيل المثال لا الحصر، ومن أراد المزيد منها فليرجع إلى ما ذكرته من مصادر في أدلتهم.

(١) سورة الإسراء: جزء من الآية رقم (١٥).

(٢) راجع: البحر المحيط للزركشي ج ١ ص ١٤٦، مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣٢، شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٦ - ٤٠٧، شرح العضد مع مختصر ابن الحاجب ج ١ ص ٢١١، تيسير التحرير ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٤، إرشاد الفحول ص ٨.

(٣) راجع: تيسير التحرير ج ٢ ص ١٦٠.



استدل المعتزلة ومن وافقهم على مدعاهم بأدلة كثيرة أذكر بعضها منها:

١- أن العقلاء جميعاً في كل العصور حتى من لم يتدين منهم بدين ولم يتشرع متفقون على حسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، وكذلك حسن الإيمان، وقبح الكفران. وهذا معلوم بالضرورة من غير النظر إلى شرع، أو عرف أو غيرهما من عادة، أو مصلحة أو مفسدة ونحوها. فلو كان قبح الفعل أو حسنه متوقفاً على ورود الشرع به لما أدركه من لم يتدين منهم بدين ولا من لم ينزل عليه شرع من رب العالمين^(١).

أجيب عن ذلك:

أجاب الأشاعرة عن هذا الدليل: بمنع دعوة إجماع العقلاء على الحسن والقبح فيما ذكروه. فإن من العقلاء من لا يعقد ذلك كبعض الملاحدة، ولئن سلم اتفاق العقلاء في العلم به، فلا يستلزم أن يكون ضرورياً لجواز أن يكون اتفاقهم عليه لدليل أو شبهه^(٢).

(١) راجع: شرح العضد على مختصر ج ١ ص ٢١٣، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢٣، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٩، المحصول ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٧١، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٠، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٨.

(٢) راجع: المراجع السابقة.



٢- بأنه لو لم يكن الحكم بالحسن والقبح إلا بالشرع لحسن من الله سبحانه كل شيء، ولو حسن منه كل شيء لحسن منه إظهار المعجزة على يد الكاذب، ولو حسن منه ذلك لما أمكننا التمييز بين النبى والمتنبئ وذلك يفضى إلى بطلان الشرائع^(١).

أجيب عن ذلك:

بأن الاستدلال بالمعجز على الصدق مبنى على أن الله تعالى إنما خلق ذلك المعجز للصدق، وكل من صدقه الله فهو صادق. وبأن العقل يمنع من خلق المعجز على يد الكاذب مطلقاً؛ لأن خلقه عند الدعوى يؤهم أن المقصود منه التصديق، فلو كان المدعى كاذباً لكان إيهاماً لتصديق الكاذب وأنه قبيح، والله لا يفعل القبيح^(٢).

٣- لو لم يدرك العقل فى الفعل حسناً أو قبيحاً قبل ورود الشرع بذلك لما ترجح الصدق على الكذب عند حصول غرض المكلف بكل منهما لاسيما من لم يعلم بشريعة من الشرائع، لكن المكلف يميل إلى الصدق ويؤثره، وليس ذلك إلا لحسنه فى نفسه، وكذلك نعلم أن من رأى شخصاً مشرفاً على الهلاك وهو قادر على إنقاذه، فإنه يميل إليه، وإن

(١) راجع: الإحكام للأمدى ج ١ ص ٧١، المحصول ج ١ ص ١٢٩، شرح العنبر مع مختصر بن الحاجب ج ١ ص ٢١٢، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٠، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢٦ - ٧٢٧، إرشاد الفحول ص ٧، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٨.

(٢) راجع: المحصول ج ١ ص ١٢٨ - ١٢٩، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢٦، مختصر ابن الحاجب بشرح العنبر ج ١ ص ٢١٥، إرشاد الفحول ص ٨.



كان بحيث لا يتوقع في مقابلة ذلك حصول غرض دنيوى ولا
أخرى، بل ربما كان يتضرر بالتعب والتعنى، وليس ذلك إلا لحسنه
فى ذاته^(١).

أجيب عن ذلك:

أنه إنما ترجح الصدق على الكذب فى تلك الصور؛ لأن أهل العلم
قد اتفقوا على قبح الكذب، وحسن الصدق، كما أن نظام العالم لا يحصل
إلى بذلك، والإنسان لما نشأ على هذا الاعتقاد واستمر عليه، لا جرم
ترجح الصدق عنده على الكذب، كما أن النفس تميل إلى هذه الأشياء لركة
البشرية، فهذه الأمور تكون حاملة على الفعل ولو لم توجد تلك الأغراض
فى بعض الصور^(٢).

ويقدر الدكتور/ محمد أبو النور زهير هذا الجواب بصورة أخرى
فيقول: وأجاب الأشاعرة عن ذلك بمنع ترجح الصدق على الكذب عند
تساويهما فى حصول الغرض فإن المكلف لا يرجح واحداً منها على
الأخر، ولو سلمنا ترجيح الصدق على الكذب فليس ذلك لكون الصدق
يثاب عليه فى الآخرة؛ بل لأنه صفة كمال يمدح عليه فى الدنيا وليس ذلك
من الممتازة فيه^(٣).

(١) راجع: المراجع السابقة.

(٢) راجع: المحصول ج ١ ص ١٣٨، شرح العضد على المختصر ج ١ ص ٢١٢،
الإحكام للأمدى ج ١ ص ٧١ - ٧٢، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٠، نهاية الوصول
ج ٢ ص ٧٣٤، إرشاد الفحول ص ٨.

(٣) راجع: أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ١ ص ١٤٨.



٤- لو كان الحسن والقبح شرعيين لكانت الصلاة والزنا متساويين فى نفس الأمر قبل بعثة الرسل، فجعل أحدهما واجباً والآخر حراماً ليس أولى من العكس، وهو ترجيح من غير مرجح مناف لحكمة الأمر وهو حكيم ألبته قطعياً^(١).

أجيب عن ذلك:

بأن رجحان أحد طرفي الممكن على الآخر، إن افتقر إلى المرجح، توقف رجحان فاعلية العبد على تاركيته على مرجح غير صادر من جهته، وإلا: وقع التسلسل، ويكون رجحان الفاعلية على التاركية عند حصول ذلك المرجح واجباً، وإلا لزم الرجحان لا لمرجح. وإذا كان كذلك: لزم الجبر، ويلزم من لزوم الجبر القطع ببطلان القبح العقلي، وإن لم يفتقر الرجحان إلى المرجح أصلاً فقد اندفعت هذه الشبهة بالكلية^(٢).

٥- بأن الحسن والقبح لو لم يكونا معلومين قبل الشرع: لاستحال أن يعلما عند ورود الشرع بهما، لأنهما إذا لم يكونا معلومين قبل ذلك: فعند ورود الشرع بهما يكون واردا بما لا يعقله السامع ولا يتصوره؛ وذلك محال: فوجب أن يكونا معلومين قبل ورود الشرع^(٣).

(١) راجع: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٩، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢٦، المحصول ج ١ ص ١٢٨.

(٢) راجع: المحصول ج ١ ص ١٣٤، نهاية الوصول ج ٢ ص ٧٢٩.

(٣) راجع: هذه الدليل وما أجيب به عليه فى: المحصول ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٩، إرشاد الفحول ص ٨.



أجيب عن ذلك:

بأن الموقوف على الشرع ليس تصور الحسن والقبح، فإننا قبل الشرع نتصور ماهية ترتب العقاب والثواب والمدح والذم على الفعل، ونتصور عدم هذا الترتب، فتصور الحسن والقبح لا يتوقف على الشرع إنما المتوقف عليه هو التصديق، فأين أحدهما من الآخر^(١).

٦- وقد ذكر ابن القيم رحمه الله - أدلة كثيرة على هذا المذهب من المنقول والمعقول سأكتفي بدليل واحد منها وهو من النقل، وهو قوله تعالى: «يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»^(٢).

فلو كان معروفاً ومنكراً وخبياً وطيباً إنما هو متعلق الأمر والنهي والحل والتحريم به، لكان بمنزلة أن يقال: يأمرهم بما يأمرهم به وينهاهم عما ينهاهم عنه. ويحل لهم ما يحل لهم. ويحرم عليهم ما يحرم عليهم!! وأى فائدة في هذا؟.

وأى علم يبقى فيه لنبوته، وكلام الله يسان عن ذلك، وأن يظن به ذلك وإنما المدح والثناء والعلم الدال على نبوته: أن ما يأمر به تشهد العقول الصحيحة حسنة وكونه معروفاً. وما ينهى عنه تشهد قبحه لكونه منكراً، وما يحله تشهد كونه طيباً، وما يحرمه تشهد كونه خبيثاً.

(١) راجع: هذه الدليل وما أجيب به عليه في: المحصول ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٩، إرشاد الفحول ص ٨.

(٢) سورة الأعراف: جزء من الآية رقم (١٥٧).



وهذه دعوة جميع الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- ولهذا قيل لبعض الأعراب وقد أسلم لما عرف دعوته -ﷺ- عن أى شئ أسلمت؟ وما رأيت منه مما ذلك على أنه رسول الله؟ قال: ما أمر بشئ، فقال العقل: لئنه نهى عنه، ولا نهى عن شئ، فقال العقل: لئنه أمر به. ولا أحل شيئاً. فقال العقل: لئنه حرمه، ولا حرم شيئاً، فقال العقل: لئنه أباحه، فانظر إلى هذا الأعرابي، وصحة عقله وفطرته وقوة إيمانه، واستدلالة على صحة دعوته بمطابقة أمره لكل ما حسن فى العقل. وكذلك مطابقة تحليله وتحريمه، ولو كان جهة الحسن والقبح والطيب والخبيث: مجرد تعلق الأمر والنهى والإباحة والتحريم به لم يحسن منه الجواب: ولكان بمنزلة أن يقول: وجدته يأمر وينهى ويبيح ويحرم، وأى دليل فى هذا؟^(١).

أجيب عن ذلك:

بأن هذا الدليل خارج عن محل النزاع؛ لأن كلامنا فى المدح والذم والثواب والعقاب هل يثبت بالشرع أو بالعقل؟ وهذا الدليل يقتضى موافقة العقل للشرع، وقد انعقد الإجماع على أن الشرع لم يرد بما ينافى العقل، فإذا رأينا دليل العقل قد ناقض قاطع الشرع وصريحة علمنا أن ذلك شبهة عقلية لا حجة^(٢).

(١) راجع: مدارج السالكين ج ١ ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٢) راجع: شرح مختصر الروضة ج ١ ص ٤٠٧.



وبهذا القدر من أدلة المعتزلة أكتفى ومن أراد المزيد فعليه بالمراجع التي ذكرتها في أدلة أصحاب هذا المذهب.

وبعد ذلك أدلة الفريقين نرى أن الأشاعرة ومن وافقهم لا يقولون بقاعدة التحسين والتقبيح العقليين، وأن المعتزلة يقولون بها، ولكن الأشاعرة قاموا بالرد على كل دليل ذكره المعتزلة وأبطلوا القاعدة بالكلية ثم ذكر الأشاعرة فرعين لهذه القاعدة وأقاموا الدليل على بطلانها بخصوصهما لظهور البطلان فيهما وقد جرت عادتهم في أن يتكلموا في هذين الفرعين بعد إبطال قاعدة التحسين والتقبيح العقليين إظهاراً لضعف مأخذ الخصم فيهما بناء على مذهبه على طريق الإلزام.

فقالت الأشاعرة:

إن شكر المنعم - هو الله تعالى - ليس واجباً عقلاً وإنما واجب بالشرع، وقالت المعتزلة بل وجب بالعقل والشرع جاء مؤكداً لما أدركه العقل. والأشاعرة يقولون: بعدم وجوب شيء على المكلف ولا حرمة شيء عليه قبل ورود الشرع؛ لأن الحسن والقبح تابعان لأمر الشارع ونهيه، والمعتزلة يقولون: بأن الإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل.



المطلب الثانى

هل أفعال الله تعالى ومنها أحكامه معللة أم لا؟

تمهيد:

اتفق علماء الكلام -خلافاً للفلاسفة- على أن أفعال الله تعالى تصدر عن إرادته وعلمه، وما صدر عن علم وإرادة فهو صادر بالاختيار، ولا شئ مما يصدر بالاختيار بواجب على المختار لذاته، فلا شئ من أفعاله تعالى بواجب الصدور عنه لذاته.

كما اتفقوا على أن أفعال الله تعالى لا تخلو عن حكمة، تنزيها له تعالى عن العبث إلا أنهم اختلفوا فى هذه الحكمة، هل هى مطلوبة بالفعل ومقصودة له تعالى، أو أنها مترتبة على الفعل وحاصلة عقبيه وليس باعثة على الفعل، وتبعاً لذلك اختلفوا فى تعليل أفعاله تعالى، أى هل تعلل أفعاله بالحكم والمصالح أو لا تعلل، بمعنى أنه إذا فعل الفعل يفعلُه لغاية تكون مقصودة بذلك الفعل أو يفعل بمحض المشيئة والإرادة من غير أن يكون هناك غاية وعلّة وحكمة مطلوبة لأجلها فعل ذلك الفعل^(١).

والخلاف هنا على ثلاثة أقوال إليك بيانها.

(١) راجع: حاشية المرجانى ج ٢ ص ٢٠٤، الحكمة والتعليل فى أفعال الله تعالى للدكتور/ محمد ربيع المدخل ص ٣١.



القول الأول:

وعليه الأشاعرة، ومن وافقهم كالظاهرية^(١)، وبعض الفقهاء، وبعض الأصوليين، ومن العلماء من عبر عن هذا القول بأنه مذهب أهل السنة والجماعة ومنهم من عبر عنه بأنه قول أهل الحق، وهم يرون أن أفعال الله تعالى - ومنها أحكامه. لا تعلق، فالله لا يدفعه لفعل فعل غرض ما، ولا يبعثه شئ على فعل شئ، بل هو الله تعالى قادر على إيجاد المصلحة بدون أسبابها، وإعدام المضار بدون دوافعها.

وذهب جمهور الفلاسفة إلى نفي تعليلها كالأشاعرة، ولكن من جهة أخرى هي أنهم قالوا: إنه تعالى فاعل غير مختار في أفعاله، والغرض إنما يكون في فعل الفاعل المختار، وهذا كما ترى بين الفساد، لأن سلب الاختيار عن البارئ جلا وعلا مما تكرهه بداهة العقول^(٢).

(١) هم: أتباع داود بن علي بن خلف الأصبهاني الإمام المشهور والمعروف بالظاهري، وتبعه جمع يعرفون بالظاهرية. وسموا بذلك لتمسكهم بظاهر النصوص وانكروا القياس، وقالوا الأصول الكتاب والسنة والإجماع فقط، ومنعوا أن يكون القياس أصلا من الأصول، وقالوا: أول من قاس إبليس. راجع: الملل والنحل ج ٢ ص ٢١٥.

(٢) راجع هذا المذهب في: شرح الدواني مع حاشية الكليني ج ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ شرح المواقف للتفتازاني، المواقف ج ٨ ص ١٦٣، غاية المرام ص ٢٢٤، الأربعين في أصول الدين ص ٢٤٩، نهاية الإقدام ص ٣٩٧، مجموع فتاوى بن تيمية ج ٨ ص ٤٤٤، البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٣، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٩، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٤، حاشية البناني على شرح المحلى ج ٢ ص ٢٣٣، التوضيح ج ٢ ص ١٣٥، التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٢، تعليل الأحكام



قال الإيجي - رحمه الله -^(١):

المقصد الثامن في أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض، إليه ذهبت الأشاعرة، وقالوا: لا يجوز تعليل أفعال الله تعالى بشئ من الأغراض والعلل الغائية، ووافقهم على ذلك جهابذة الحكماء وطوائف الإلهيين^(٢). أ. هـ.

قال الآمدي - رحمه الله:

مذهب أهل الحق أن البارئ - تعالى - خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها، ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها، بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قادة إليه ولا لمقصود أوجب الفعل عليه، بل الخلق وأن خلق له جائزان، وهما بالنسبة إليه سريان^(٣). أ. هـ.

للدكتور / محمد مصطفى شلبي ص ٩٧ ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد عبد الغفار الإيجي الملقب بعضد الملة والدين، العلامة الشافعي الأصولي المنطقي، من مصنفاته: رسالة في علم المنطق، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، والفوائد الغيائية في المعاني والبيان وغيرها - توفي سنة ٧٥٦ هـ.

راجع: الأعلام ج ٣ ص ٣٩٥، الفتح المبين ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) راجع: المواقف مع شرح الجرجاني ج ٨ ص ٢٢٤.

(٣) راجع: غاية المرام ص ٢٤٤.



وقال الشهرستاني - رحمه الله - (١):

القاعدة الثامنة عشر: في إبطال الغرض والعلة في أفعاله تعالى:
مذهب أهل الحق أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر و
الأعراض وأصناف الخلق والأنواع، لا لعلة حاملة له على الفعل سواء
قدرت تلك العلة، نافعة له أو غير نافعة إذ ليس يقبل النفع والضرر، أو
قدرت تلك العلة نافعة للخلق، إذ ليس يبعثه على الفعل باعث فلا غرض
له في أفعال ولا حامل بل علة كل شئ صنعه ولا علة لصنعه (٢).
أ. هـ.

قال الزركشي:

وأعلم أن مذهب أهل السنة أن أحكامه تعالى غير معللة،
بمعنى أنه لا يفعل شيئاً لغرض، ولا يبعثه شئ على فعل شئ
..... الخ (٣).

(١) هم: محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني، من فلاسفة
الإسلام، كان إماماً في علم الكلام، وأديان الأمم، ومذاهب الفلاسفة.
من مصنفاته: الملل والنحل، نهاية الإقدام في علم الكلام، والإرشاد إلى
عقائد العباد - توفي سنة ٥٤٨ هـ.

راجع: الأعلام ج ٥ ص ٢١٥، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨٤.

(٢) راجع: نهاية الإقدام ص ٣٩٧.

(٣) راجع: البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١٢٣.

قال ابن حزم^(١):

فيقال لمن قال: إن أحكام الشريعة إنما هي العلل. أخبرونا عن هذه العلل التي تذكرون: أهي من فعل الله تعالى وحكمه، أم من فعل غيره وحكم غيره، أم لا من فعله تعالى ولا من فعل غيره، ولا سبيل إلى قسم رابع أصلا.

فإن قالوا: من فعل غير الله ومن غير حكمه، جعلوا هاهنا خالقا غيره، وفاعلا للحكم غيره، وجعلوا فعل ذلك الفاعل موجبا على الله تعالى أن يفعل ما فعل، وأن يحكم بما حكم به وهذا شرك مجرد، وكفر صريح، وهم لا يقولون بذلك.

فإن قالوا: ليست من فعله ولا من فعل غيره، أوجبوا أن في العالم أشياء لا فاعل لها، أو أنهم في هذا الحاكمون على الله تعالى بها، وهم الذين يحللون ويحرمون، ويقضون على الباري -عز وجل-، وهذا كفر مجرد، ومذهب أهل الدهر، وهم لا يقولون بذلك فإن قالوا: بل هي من فعل الله تعالى وحكمه، قلنا لهم: أخبرونا عنكم أفعالها الله تعالى لعله. أو فعلها لغير علة؛ فإن قالوا: فعلها تعالى لغير علة، تركوا أصلهم وأقروا أنه تعالى يفعل الأشياء لا لعله، وقيل لهم أيضا: ما الذي أوجب أن تكون الأحكام لعل، وتكون الأفعال الأول التي هي علل هذه الأحكام لا لعل؛ وهذا تحكم

(١) هم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، عالم الأندلس في عصره، من مصنفاته: الفصل في الملل والنحل، والمحلى في الفقه، وجمهور الأنساب، والإحكام في الأصول وغيرها - توفي سنة ٤٥٦هـ. راجع: البداية والنهاية ج ١٢ ص ٩١ الأعلام ج ٤ ص ٢٥٤.



بلا دليل، ودعوى ساقطة لا برهان عليها، وإن قالوا: بل فعلها تعالى لعل آخر، سئلوا في هذه العلل أيضا كما سئلوا في التي قبلها، وهكذا أبدا فلا بد لهم من ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما: إما أن يقفوا في أفعال ما فيقولون إنه فعلها لغير علة، فيكونون بذلك تاركين لقولهم الفاسد: إنه تعالى لا يفعل شيئا إلا لعل، أو يقولون بمفعلات لا نهاية لها، وأشياء موجودة لا أوائل لها، وهذا كفر وخروج عن الشريعة بإجماع الأمة.

وقبح الله قولاً يضطر قائله إلى مثل هذه المواقف، فبطل قولهم في العلل، وصح قولنا: إن الله تعالى يفعل ما يشاء لا لعل بوجه من الوجوه، بهذا البرهان الضروري الذي لا إنفكاك عنه ... الخ^(١).

القول الثاني:

وعليه والمعتزلة ومن وافقهم، وبعض متأخري الفقهاء، وهم يرون وجوب التعليل في أفعال الله تعالى، وأنه لا يصدر عنه فعل إلا لغرض من أجله فعل ذلك الفعل^(٢).

(١) راجع: الإحكام لابن حزم ج ٨ ص ٨٦١ - ٨٦٢ ط دار الحديث بالقاهرة.

(٢) راجع هذا المذهب في: نهاية الإقدام ص ٣٩٧، غاية المرام ص ٢٢٤، الأربعين ص ٢٤٩، التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٣٨، المحصول ج ٥ ص ١٧٦، الإرشاد للجويني ص ٢٦٢ ط مكتبة الخانجي، حاشية المرجاني على شرح الدواني ج ٢ ص ٢٠٤، البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١٢٣، ١٢٤، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٤، المغنى في أبواب العدل والتوحيد ج ١١ ص ٩٢-٩٣ ط. الدار المصرية للتأليف والنشر.



قال القاضي عبد الجبار^(١):

إن الله سبحانه ابتدأ الخلق لعة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن من الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعة، لما فيه من إيهام أنه خلقهم عبثاً، لا لوجه تقتضيه الحكمة وذلك - أي نقص من يفعل لا لغرض - ظاهر في الشاهد لأن الواحد إذا أراد النيل من غيره قال عنه: إنه يفعل الأفعال لا لعة ولا لمعنى، فيقوم هذا القول مقام أن يقول: إنه يعبث في أفعاله، وإذا به في المدح يقول: إن فلاناً يفعل أفعاله لعة صحيحة ولمعنى حسن^(٢). أ. هـ.

وقال الإمام الرازي:

اتفقت المعتزلة على أن أفعال الله تعالى وأحكامه معللة برعاية مصالح العباد، وهو اختيار أكثر المتأخرين من الفقهاء، وهذا عندنا باطل^(٣).

(١) هو: عبد الجبار بن أحمد بن الخليل أبو الحسن، الأصولي المتكلم، كان شيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقبونه بقاضي القضاة، من مصنفاته: المحيط بالتكليف، والمغنى وشرح الأصول الخمسة، ودلائل النبوة - توفي سنة ٥١٤ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٠٢، طبقات الشافعية لابن السبكي ج ٥ ص ٩٧ ط. دار المعرفة بيروت - لبنان، لسان الميزان ج ٣ ص ٣٨٦ ط، دار صادر بيروت - لبنان.

(٢) راجع: المغنى في أبواب العدل والتوحيد ج ١١ ص ٩٢ - ٩٣.

(٣) راجع: الأربعين ص ٢٤٩.



قال الآمدي:

وذهبت طوائف المعتزلة إلى أن الباري لا يخلو فعله عن غرض
وصلاح للخلق؛ إذ هو يتعالى ويتقدس عن الأغراض، وعن الضرر
والانتفاع، فرعاية الصلاح في فعله واجبة نفيًا للعبث في الحكم عن
حكيمته، وإبطالاً للسفه عنه في إبداعه وصنعه^(١). أ. هـ.

القول الثالث:

وعليه الماتريدية، ويعبر عنهم بالفقهاء، وبعض العلماء عبر عنه
بقول السلف، ونسب لجمهور الأصوليين، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية،
وتلميذه ابن القيم، وهم يرون أن أفعال الله معللة بالمصالح، سواء منها ما
كان دنيوياً أو أخروياً، ظهر لنا بعضها وخفى علينا البعض الآخر، لكن
على سبيل الوجوب كما تقول المعتزلة، وإنما على سبيل التفضل
والإحسان^(٢).

(١) راجع: غاية المرام ص ٢٢٤.

(٢) راجع: هذا المذهب: في حاشية الكلبوي على شرح الجلال الدواني ج ٢
ص ٢٠٨، التلويح مع التوضيح ج ٢ ص ١٣٤ - ١٣٥، المحصول ج ٥ ص ١٧٦،
الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٧٩، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٣٦، البحر المحيط
ج ٥ ص ١٢٣، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٩، شفاء
العليل ص ٣١٩ ط، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، التقرير والتحرير ج ٣
ص ١٤٢.



قال صدر الشريعة -رحمه الله-^(١):

أفعال الله تعالى معلة بمصالح العباد عندنا، مع أنه لا يجب الأصلح، وما أبعد عن الحق قول من قال: إنها غير معلة بها؛ فإن بعثة الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- لاهتداء الخلق وإظهار المعجزات لتصديقهم، فمن أنكر التعليل فقد أنكر النبو وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٣) وأمثال ذلك كثير في القرآن دالة على ما قلنا^(٤). أ. هـ.

قال التفقازانى^(٥):

الحق أن تعليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر، كإيجاب الحدود والكفارات، وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك، والنصوص أيضاً شاهده بذلك كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ

(١) هو: عبيد الله بن محمود -صدر الشريعة- المحبوبي الحنفى، فقيه أصولى. له مصنفات كثيرة: منها التنقيح والتوضيح فى الأصول وغيرهما - توفى سنة ٧٤٧ هـ. راجع: مفتاح السعادة ج ٢ ص ١٩٠، الفتح المبين ج ٢ ص ١٦١.

(٢) سورة الذاريات: جزء من الآية رقم (٥٦).

(٣) سورة البينة: جزء من الآية رقم (٥).

(٤) راجع: التوضيح ج ٢ ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) هو: سعد الدين بن مسعود بن عمر بن التفقازانى من أئمة العربية والبيان والمنطق من مصنفاته: تهذيب المنطق، والمطول، ومقاصد الطالبين، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح - توفى سنة ٧٩١ هـ. راجع: الأعلام ج ٧ ص ٢١٩، شذرات الذهب ج ٦ ص ٣١٩.



كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ^(١) وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾^(٢).

ولهذا كان القياس حجة إلا عند شرنمة لا يعتد بهم، وأما تعميم ذلك بأنه لا يخلو فعل من أفعاله من غرض فمحل بحث^(٣). أ. هـ.

وقال الإمام الرازي:

وأما الفقهاء فإنهم يصرحون: بأنه تعالى إنما شرع هذا الحكم لهذا المعنى، ولأجل هذه الحكمة ولو سمعوا لفظ (الغرض) لكفروا قائله، مع أنه لا معنى لتلك (اللام) إلا الغرض. وأيضاً فإنهم يقولون: إنه وإن كان لا يجب على الله تعالى رعاية المصالح إلا أنه لا يفعل إلا ما يكون مصلحة لعباده: تفضلاً منه وإحساناً لا وجوباً^(٤). أ. هـ.

وقال ابن تيمية - رحمه الله - فالحكمة تتضمن شيئين:

الأول: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها.

الثاني: إلى عبادة هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذنون منها؛ وهذا في المأمورات، أما في المأمورات فإن الطاعة هو يحبها ويرضاها، ويفرح بتوبة النائب أعظم فرح يعرفه الناس؛ فهو يفرح أعظم ما يفرح الفاقد لزياده وراحته في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد

(١) سورة المائدة: جزء من الآية رقم (٣٢).

(٢) سورة الأحزاب: جزء من الآية رقم (٣٧).

(٣) راجع: تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٤، شرح الدواني ج ٢ ص ٢٠٨.

(٤) راجع: المحصول ج ٥ ص ١٧٦.



اليأس، كما أنه يغار أعظم من غيره العباد، وغيرته أن يتأتى العبد ما حرم عليه، فهو يغار إذا فعل العبد ما نهاه، ويفرح إذا تاب ورجع إلى ما أمر به والطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة، وذلك مما يفرح به العبد المطيع، فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده ففيها حكمه وله ورحمة لعباده .. الخ^(١).

قال ابن القيم رحمه الله:-

الله سبحانه حكيم، لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة، هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا في مواضع لا تكاد تحصى .. الخ^(٢).

قال صاحب فوائح الرحموت:

بعد تعريفه للعلة وذلك مبنى أن الأحكام الشرعية أى تعلقاتها معللة بمصالح العباد، والشارع إنما حكم بها على ما اقتضته مصالح العباد تفضلاً منه تعالى على عباده كالأية المخلوقة لهم - أى لانتفاعهم على الوجدانية والرسالة، ليستدلوا بها عليها، فيصدقوا بها، وينالوا السعادة القصوى ... الخ^(٣).

(١) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٣٥ - ٣٦.

(٢) راجع: شفاء العليل ص ٣١٩.

(٣) راجع: فوائح الرحموت ج ٢ ص ٣١٩.



الأدلة

استدل الأشاعرة ومن وافقهم على مدعاهم بأدلة كثيرة أنكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر.

١- أن كل من فعل فعلاً لأجل تحصيل مصلحة أو لدفع مفسدة، فإن كان تحصيل تلك المصلحة أولى له من عدم تحصيلها كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيل تلك الأولوية، وكل من كان كذلك كان ناقصاً بذاته مستكماً بغيره، وهو في حق الله تعالى محال، وإن كلن تحصيلها وعدم تحصيلها بالنسبة إليه سيان فمع الاستواء لا يحصل الرجحان فامتنع الترجيح.

لا يقال: حصولها ولا حصولها بالنسبة إليه، وإن كان على التساوى إلا أن حصولها أولى للعبد من عدم حصولها له، فلأجل الأولوية العائدة إلى العبد ترجح الوجود على العدم لأننا نقول: تحصيل مصلحة العبد وعدم تحصيلها له إما أن يكونا متساويين بالنسبة إلى الله تعالى أو لا يستويان، وحينئذ يعود التقسيم المذكور^(١).

(١) راجع هذا الدليل: في الأربعين ص ٢٤٩ - ٢٥٠، شرح الجلال الدواني مع حاشية الكلبوي ج ٢ ص ٢٠٥، نهاية الإقدام ص ٣٩٩، التوضيح ج ٢ ص ١٣٥، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٤، الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٨٠، غاية المرام ص ٢٢٦، التقرير والتحرير ج ٣ ص ٤٢، ان حاشية البناني مع شرح المحلى ج ٢ ص ٢٣٣، كبرى اليقينات الكونية للدكتور/ محمد سعيد التوطى ص ١٥٥ ط، دار الفكر.



نوقش هذا الدليل بما يلي:

أ- بأن حصول الغرض ولا حصوله مستويان بالنسبة له تعالى، والأولوية في الحصول وعدمه إنما تكون بالنسبة للمكلفين فيفعله تعالى لغرضهم لا لغرضه^(١).

ب- أن قولكم: أنه يلزم من ذلك أن يكون مستكماً بغيره، إن أردتم به أن الحكمة التي فعل لأجلها حصلت له من شيء خارج عنه، فذلك باطل، لأنه لا رب سواه، ولم يستفد من غيره كملاً بوجه من الوجوه، وإن أردتم أن تلك الحكمة غير له وهو مستكمل بها فيقال: إن تلك الحكمة صفته سبحانه، وصفاته ليست غيراً له، فإن حكمته قائمة به، وهو الحكيم الذي له الحكمة كما أنه العليم الذي له العلم، والقدير الذي له القدرة^(٢).

أجيب عن ذلك:

بأن تحصيل مصلحة العبد وعدمه إن استويا بالنسبة عليه لا يكون غرضاً وداعياً له إلى الفعل، لأنه حينئذ يلزم الترجيح من غير مرجح، وإن لم يستويا بالنسبة إليه يكون فعله أولى. فيلزم الاستكمال^(٣).

(١) راجع: التوضيح ج ٢ ص ١٣٥، شرح الجلال الدواني ج ٢ ص ٢٠٥، مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ٩٨ ط، دار البشائر الإسلامية بيروت - لبنان.

(٢) راجع: شفاء العليل ص ٣٤٧ - ٣٥٢.

(٣) راجع: شرح الدواني مع حاشية الكلنوبى ج ٢ ص ٢٠٦، التوضيح ج ٢ ص ١٣٥ مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ٩٩.





قال صدر الشريعة:

وهذا الجواب غير مرضى لأننا لا نسلم أنه استويا بالنسبة إليه لا يكون غرضاً وداعياً، ولا نسلم أن الترجيح من غير مرجح لم لا يجوز أن تكون الأولوية بالنسبة إلى العباد مرجحاً^(١). أ. هـ.

٢- لو كان فعله تعالى معللاً بعله فتلك العلة إن كانت قديمة لزم من قدمها قدم الفعل وهو محال، وإن كانت محدثة افتقر كونه تعالى موجداً لتلك العلة إلى علة أخرى فيلزم التسلسل وهو محال. وهذا هو المراد من قول مشايخ الأصول علة كل شيء صنعه ولا عله لصنعه^(٢).

نوقش هذا الدليل من وجهين:

أ- أن الفعل لا يخلو إما أن يكون قديم العين، أو قديم النوع، أو لا يمكن واحد منهما، فإن أمكن أن يكون قديم العين أو النوع أمكن في الحكمة التي يكون الفعل لأجلها أن تكون كذلك. وإن لم يمكن أن يكون الفعل قديم النوع والعين فيقال: إذا كان فعله حادث العين أو النوع كانت الحكمة كذلك.

فالحكمة يحذى بها حذو الفعل، فما جاز عليه جاز عليها، وما امتنع عليه امتنع عليها^(٣).

(١) راجع: التوضيح ج ٢ ص ١٣٥.

(٢) راجع: الأربعين ص ٢٥٠، شفاء العليل ص ٣٥٢، الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٨٠، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٠٠.

(٣) راجع: شفاء العليل ص ٣٥٤.



ب- أم قولكم: بأن هذا الدليل يستلزم التسلسل، فهذا تسلسل في الحوادث المستقبلية لا في الحوادث الماضية، فإنه إذا فعل فعلاً لحكمة كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل، فإذا كانت تلك الحكمة يطلب منها حكمة أخرى بعدها، كان تسلسلاً في المستقبل، وتلك الحاصلة محبوبة له وسبب لحكمة ثابتة، فهو لا يزال سبحانه يحدث من الحكم ما يحبه ويجعله سبباً لما يحبه، والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين وغيرهم^(١).

٣- أن جميع الأغراض يرجع حاصلها إلى شيئين تحصيل اللذة والسرور، ودفع الألم والحزن والله تعالى قادر على تحصيل هذين المطلوبين ابتداء من غير شيء من الوسائط، ومن كان قادراً على تحصيل المطلوب ابتداء بدون واسطة كان توسله إلى تحصيله بالوسائط عبثاً، وهو على الله محال فثبت أنه لا يمكن تعليل أفعاله وأحكامه بشيء من العلل والأغراض^(٢).

نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم حصر جميع الأغراض في شيئين، تحصيل اللذة ودفع الألم والحزن، فإن حكمة الرب تعالى فوق تحصيل اللذة ودفع الغم والحزن، فإنه يتعالى عن ذلك، بل ليس كمثله شيء، بل هي أجل وأعلى من ذلك، فالمخلوق يحتاج أن يفعل ذلك، لأن مصالحه لا تتم إلا

(١) راجع: المرجع السابق، الأحكام للامدى ج ٣ ص ٧٨٢، تعليل الأحكام للدكتور/

محمد مصطفى شلبى ص ١٠١.

(٢) راجع: الأربعين ص ٢٥٠.



به، والله سبحانه غنى بذاته عن كل سواه، ولا يستفيد من خلقه كمالاً، بلى خلقهم يستفيدون كما لهم منه^(١).

٤- أنه لو وجب أن يكون خلقه وحكمه معللاً بغرض لكان خلق الله العالم في وقت معين دون ما قبله ودون ما بعده معللاً برعاية غرض ومصلحة، ثم تلك المصلحة والغرض إما أن يقال كان حاصلًا قبل ذلك الوقت أو لم يكن حاصلًا قبله، فإن كان ما لأجله، أوجد الله العالم في ذلك الوقت حاصلًا قبل أن أوجده فيلزم أن يقال: أنه كان موجوداً له قبل إن لن يكن موجوداً له وذلك محال وإن قلنا: إن ذلك الغرض والمصلحة لم يكن حاصلًا قبل ذلك الوقت، وإنما حدث في ذلك الوقت فنقول حصول ذلك الغرض في ذلك الوقت إما أن يكون مفقراً إلى المحدث أو لا يفتقر.

فإن لم يفتقر فقد حدث الشيء لا عن موجد ومحدث، وهو محال، وإن افتقر إلى محدث فإن افتقر تخصيص إحداث ذلك الغرض بذلك الوقت إلى غرض آخر، عاد التقسيم الأول منه ولزم التسلسل، وإن لم يفتقر ألبته إلى رعاية غرض آخر فحينئذ تكون موجدية الله تعالى وخالفته غنية عن التعليل بالأغراض والمصالح وهذا هو المطلوب^(٢).

(١) راجع: شفاء العليل ص ٣٥٩.

(٢) راجع: الأربعين ص ٢٥٠ - ٢٥١، الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٨٠، شرح المواقف للفتازاني ج ٨ ص ٢٢٢ - ٢٢٥.



نوقش هذا الدليل:

بأن غايته أنه تسلسل في الآثار لا في المؤثرات، وتسلسل في الحوادث المستقبلية وذلك جائز بل واجب باتفاق المسلمين، وغاية الأمر أن يكون في الحوادث ما يراد لنفسه وفيها ما يراد لغيره، والحكمة المطلوبة لنفسها لا تفتقر إلى آخر تراد لأجلها^(١).

٥- أن الحكمة إنما تطلب في فعل من لو خلا فعله عن الحكمة لحقه الذم، وكان عابثاً والرب يتعالى عن ذلك، لكونه متصرفاً في ملكه بحسب ما يشاء ويختار من غير سؤال عما يفعل، على ما قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٣) وإن لم فعله مستلزماً للحكمة فهو المطلوب^(٤).

نوقش هذا الدليل:

بأن ما نكروه إنما يلزم في حق من تجب مراعاة الحكمة في حقه، والبارى تعالى ليس كذلك^(٥).

وبهذا القدر من أدلة الأشاعرة اكتفى ومن أراد المزيد فعليه بالمراجع التي ذكرتها في هذا الصدد.

(١) راجع: شفاء العليل ص ٣٦١.

(٢) سورة الأنبياء: الآية رقم (٢٣).

(٣) سورة هود: جزء من الآية رق (١٠٧).

(٤) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٨١، الإحكام لابن حزم ج ٨ ص ٥٧٣.

(٥) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٨٤.



استدل من قال بتعليل أفعال الله تعالى ومنها أحكامه بعدة أدلة
أذكر بعضاً منها:

١- أن الله تعالى حكيم في أفعاله، والحكيم لا يفعل فعلاً إلا لحكمة
وغرض، والفعل من غير غرض سفه وعبث، والحكيم من يفعل لأحد
أمرين إما أن ينتفع أو ينتفع غيره، ولما تقدس الرب تعالى عن
الانففاع تعين أنه إنما يفعل لينتفع غيره، فلا يخلو فعل من أفعاله من
صلاح^(١).

أجيب عن ذلك بوجهين:

أ- بأن العبث هو الخالي عن المنفعة والمصلحة. لا الخالي عن الغرض
وأفعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى لكن لا شئ منها
باعثاً له على الفعل^(٢).

قال الأمدى:

إننا لا ننكر كون البارئ -تعالى- حكيماً، وذلك يتحقق بما يتقنه
من صنعه، وبخلقه على وفق علمه به وبإرادته، لا بأن يكون له فيما يفعله
غرض ومقصود والعبث إنما يكون لازماً له بانقضاء الغرض عنه لو كان

(١) راجع: نهاية الإقدام ص ٣٩٧، شرح الجلال الدواني مع حاشية الكلبي ج ٢
ص ٢٠٧، التوضيح شرح التفتيح ج ٢ ص ١٣٥، المحصول ج ٥ ص ١٧٣، غاية
المرام ص ٢٣٠، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٣٩، كبرى اليقينيات الكونية
للدكتور/ محمد سعيد البوطي ص ١٥٧.

(٢) راجع: شرح الجلال الدواني ج ٢ ص ٢٠٧، غاية المرام ص ٢٣٣، نهاية الإقدام
ص ٤٠١ - ٤٠٢.



قابلاً للفوائد والأغراض، وإلا فتسميته غرضاً عن طريق التوسع والمجاز، وهو غير ممكن، كمن يصف الرياح في هبوبها، والمياه عن خريرها، والنار عن زئيرها بكونها عابثة، إذ لا غرض ولا غاية يستند إليها، ولا يخفى ما في ذلك من التحجير بوضع ما لا أصل له في الوضع^(١). أ. هـ.

ب- إنكم تفسرون الغرض باجتلاب نفع أو دفع ضرر. إذ القادر الحق على كل شيء والغنى المطلق عن كل شيء مقدس عن الضرر، والنفع والألم واللذة، ويتعالى عن أن يكون محلاً قابلاً للاستحالة والتغيرات، وإن فسرتموه بنفع الغير وصلاحه فما النفع المطلق، وما الصلاح المطلق في خلق العالم بأسره^(٢).

٢- لو لم يكن شيء من أفعاله تعالى معللاً بالغرض لما وقع التعليل في الآيات والأحاديث، لكنه واقع مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلْ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤) وأمثالها كثير في القرآن الكريم^(٥).

(١) راجع: غاية المرام ص ٢٣٣.

(٢) راجع: نهاية الإقدام ص ٤٠٢، غاية المرام ص ٢٣٠، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٤٤.

(٣) سورة الذاريات: جزء من الآية رقم (٥٦).

(٤) سورة المائدة: جزء من الآية رقم (٣٢).

(٥) راجع: حاشية الكليني ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨، تفسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٤، البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١٢٦ - ١٢٧، نهاية الإقدام ص ٤٠١، المحصول



نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم أن اللام فى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ وهى للتعليل بل هى لام العاقبة والصيرورة فليس المراد أن العبادة باعثة لله تعالى على خلق الجن والإنس، إذ لو كانت كذلك لاقتضى الأمر أن يكون تعالى مستكملاً بعبادة الخلق له، فخلق من أجلها، وإنما المراد عاقبة الأمر وصيرورة الحال؛ أى لما وجد الخلق كلّفوا بالعبادة فترتب التكليف بالعبادة على وجود الخلق وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٢) فهى لام المأل وصيرورة الأمر، وصيرورة العاقبة لا لام التعليل^(٣).

أجيب عن ذلك من وجهين:

أ- أن لام العاقبة التى لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة، إنما تكون من جاهل أو عاجز، فالجاهل كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ لم يعلم فرعون بهذه العاقبة، والعاجز كقوله: لدوا للموت،

ج ٥ ص ١٧٤، كبرى اليقينيّات الكبرى للدكتور/ محمد سعيد البوطى ص ١٥٦، الحكمة والتعليل فى أفعال الله للدكتور/ محمد ربيع المدخل ص ٦٦.

(١) سورة القصص: جزء من الآية رقم (٨).

(٢) سورة الجاثية: جزء من الآية رقم (٢٢).

(٣) راجع: نهاية الإقدام ص ٤٠٤، حاشية الكلنبوى ج ٢ ص ٢٠٨، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٤٤٤، كبرى اليقينيّات الكونية للدكتور/ محمد سعيد البوطى ص ١٥٦.



وابنوا للخراب، فإنهم يعلمون هذه العاقبة؛ لكنهم عاجزون عن دفعها، والله بكل شئ عليم وعلى كل تقدير فيستحيل في حقه دخول هذه اللام، وإنما اللام الواردة في أفعاله وأحكامه لام الحكمة لام الحكمة والغاية المطلوبة، فلا يقال: إن فعله كفعل الجاهل العاجز.

ب- أن الله تعالى أراد هذه الغاية بالاتفاق. فالعباد التي خلق الخلق لأجلها هي مراده بالاتفاق، وهم يسلمون أن الله أرادها، وحيث تكون اللام للعاقبة لا يكون الفاعل أراد العاقبة^(١).

٣- إنكار الله سبحانه وتعالى على من زعم أنه خلق الخلق لا لحكمة وغاية فلا يأمرهم ولا ينهاهم ولا يثيبهم ولا يعاقبهم وأن هذا الحساب باطل والله متعال عنه لمنافاته لحكمته وكماله قال تعالى: ﴿أَيُخْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عِبْتًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^(٣).

فدل ذلك على أنه تعالى خلقهم لحكمة عظيمة محبوبة له تعالى ومطلوبة وهي عبادته وتوحيده وشكره والثناء عليه وتمجيده^(٤).

(١) راجع: شفاء العليل ص ٣٢١، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٨ ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) سورة القيامة: الآية رقم (٣٦).

(٣) سورة المؤمنون: الآية رقم (١١٥).

(٤) راجع: مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ١٢، شفاء العليل ص ٣٣٣.



٤- أن الله سبحانه وتعالى وصف نفسه بكونه رعوفاً رحيماً بعباده، وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١) فلو شرع ما لا يكون للعبد فيه مصلحة، لم يكن ذلك رافة ولا رحمة^(٢).

٥- أن الله تعالى امتن على عباده بما خلق لهم وأنعم به عليهم، حيث سخر لهم هذا الكون بشمسه وقمره، وليله ونهاره، وهوائه ومائه، كل ذلك لمنافعهم وأخبر عن الحكم والغايات التي خلق تلك الأشياء لأجلها، ومن الواضح أن ما يترتب على الفعل إذا لم يكن مقصوداً بالفعل، فعل الفاعل لأجله، لا يمتن به ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا * وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا * وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا * وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا * وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَّوُوفٌ رَّحِيمٌ * وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

(١) سورة الأعراف: الآية رقم (١٥٦).

(٢) راجع: المحصول ج ٥ ص ١٧٥، الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٧٧.

(٣) سورة النبا: الآيات من (٦ - ١١).

(٤) سورة النحل: الآيات من (٥ - ٨).



فكيف يصح بعد هذا أن ينكر أحد أن تكون هذه المخلوقات لحكم مقصودة وغايات حميدة!! بل إنما وجدت بمحض المشيئة والإرادة^(١).

وبهذا القدر اكتفى من الأدلة لأصحاب هذا المذهب ومن أراد المزيد فعليه بالمراجع التي ذكرتها في هذا الصدد. وبعد فقد يلاحظ في هذه المسألة ثلاثة أمور.

الأمر الأول:

أن علماء الأصول الذين كتبوا في علم الكلام أنكروا التعليل في مؤلفاتهم الكلامية، واعترفوا بالتعليل في تأليفهم في أصول الفقه، وإلا فكيف يقال بالقياس حيث لا تعليل.

فقد رأينا الفخر الرازي مع إنكاره في علم الكلام يثبت ذلك في محصولة عند الكلام على مسلك المناسبة وهل تصلح دليلاً على العلية أو لا؟.

ويورد الأدلة الكثيرة على هذا الدعوى، ثم يقول في نهاية كلامه: فهذه الوجوه الستة دالة على أن الله تعالى ما شرع الأحكام إلا لمصالح العباد، ثم اختلف الناس بعد ذلك: فالمعتزلة صرحوا بأنه يجب أن يكون فعله مشتملاً على المصلحة، وأنه يقبح من الله فعل القبيح وفعل العبث،

(١) راجع: شفاء العليل ص ٣٣١ - ٣٣٢، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى للدكتور/ محمد ربيع المدخلي ص ٤٦.



والفقهاء يقولون إنما شرع الأحكام لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً على عباده^(١). أ. هـ.

والآمدى مع إنكاره التعليل فى علم الكلام يثبت ذلك فى إحكامه عند الكلام فى إقامة الدلالة على أن المناسبة والاعتبار دليل كون الوصف علة فيقول: إن الأحكام إنما شرعت لمصالح العباد. أما أنها مشروعة لمقاصد وحكم فيدل عليه الإجماع والمعقول.

أما الإجماع:

فهو أن أئمة الفقه مجمعة على أن أحكام الله تعالى لا تخلو عن حكمة ومقصود، وإن اختلفوا فى كون ذلك بطريق الوجوب، كما قالت المعتزلة، أو بحكم الاتفاق والوقوع من غير وجوب كقول أصحابنا.

أما المعقول:

فهو أن الله تعالى حكيم فى صنعه فرعاية الغرض فى صنعه، إما أن يكون واجباً، أو لا يكون واجباً، فإن كان واجباً، فلم يخل عن المقصود، وإن لم يكن واجباً، ففعله للمقصود يكون أقرب إلى موافقة المعقول من فعله بغير مقصود، فكان المقصود لازماً من فعله ظناً، وإذا كان المقصود لازماً فى صنعه فالأحكام من صنعه، فكانت لغرض ومقصود.

والغرض إما أن يكون عائداً إلى الله تعالى، أو إلى العباد ولا سبيل إلى الأول لتعاليه عن الضرر والانتفاع، ولأنه على خلاف الإجماع،

(١) راجع: المحصول ج ٥ ص ١٧٥ - ١٧٦.



فلم يبق سوى الثانى، وأيضاً فالأحكام التى جاء بها الرسول -ﷺ- رحمة للعالمين لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١) فلو خلت الأحكام عن حكمة عائدة إلى العالمين ما كنت رحمة، بل نقمة لكون التكليف بها محض تعب ونصب.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢) فلو كان شرع الأحكام فى حق العباد لا لحكمة لكانت نقمة لا رحمة، وأيضاً قوله -ﷺ-: "لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام"^(٣) فلو كان التكليف بالأحكام لا لحكمة عائدة إلى العباد، لكان شرعها ضرراً محضاً، وكان بسبب الإسلام، وهو خلاف النص^(٤). أ. هـ.

والعضد مع إنكاره فى علم الكلام يثبت التعليل فى شرحه على مختصر ابن الحاجب عند الكلام على السبر والتقسيم فقال: لابد للحكم من علة لوجهين:

الوجه الأول:

إجماع الفقهاء على ذلك إما وجوباً كالمعتزلة، أو تفضلاً كغيرهم.

(١) سورة الأنبياء: الآية رقم (١٠٧).

(٢) سورة الأعراف: جزء من الآية رقم (١٥٦).

(٣) هذا الحديث: أخرجه الحاكم من طريق أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه بلفظ أن رسول الله -ﷺ- قال: "لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله، ومن شاق الله عليه". راجع: المستدرک ج ٢ ص ٥٨ ط. دار المعرفة - بيروت - لبنان، كتاب البيوع. وقال هذا الحديث صحيح الإسناد على شرح مسلم ولم يخرجاه.

(٤) راجع: الإحكام للامدى ج ٣ ص ٧٧٧ - ٧٧٨.



الوجه الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١) وظاهر الآية التعميم أى يفهم منه مراعاة مصالحهم فيما شرع لهم من الأحكام كلها، إذ لو أرسل بحكم لا مصلحة لهم فيه لكان إرسالاً لغير الرحمة؛ لأنه تكليف بلا فائدة فخالف ظاهر العموم، ولو سلمنا انتفاء قولنا: لا بد للحكم من علة، فالتعليل هو الغالب على أحكام الشرع، وذلك لأن تعقل المعنى ومعرفة أنه مفض إلى مصلحة أقرب إلى الانقياد من التعبد المحض فيكون أفضى إلى غرض الحكيم، فالغلبة والحكمة قد تظاهرتنا على حمل ما نحن فيه على كونه معللاً بمعنى معقول، لأن إلحاق الفرد بالأعم الأغلب، واختيار الحكيم الأفضى إلى مقصوده هو الغالب على الظن^(٢). أ. هـ.

وقد دافع الدكتور/ محمد مصطفى شلبى^(٣) عن الإمام الرازى فقال: ولا غرابة فى هذا، فإن العالم المقلد لغيره إذا ألف فى علمين قد ينصر فى أحدهما ما يبطله فى الآخر إذا اختلف إمامه فيهما.

(١) سورة الأنبياء: الآية رقم (١٠٧).

(٢) راجع: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٣٨.

(٣) هو: فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى شلبى أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الإسكندرية، وبيروت العربية، حصل على درجة العالمية - الدكتوراه - من جامعة الأزهر عام ١٩٤٤م، وكان موضوعها، تعليل الأحكام.

راجع: مقدمة كتابه تعليل الأحكام ص ٢.



وإمام الرازي في الكلام الأشعري^(١).

وإمامه في الفقه والأصول الشافعي^(٢) وأعجب من هذا أنه في أصول الفقه نصر التعليل في هذا الموضع المناسبة وأبطله في تعريف العلة، ولعل منشأ هذا التناقض أنه وجد نفسه عند التعريف بصدد الرد على المعتزلة المخالفين له في العقيدة في هذه المسألة فأنكر التعليل، وفي المناسبة لم يجد لهم كلاماً فأعترف به أو قلّد غيره وسها عن أصله الذي أصله.

ومن الإنصاف أن نقول: إنه أبان آخر ما أراده من النفي أولاً، وهو أن نفيه كان منصباً على الوجوب لأعلى أصل التعليل^(٣).
أ. هـ.

(١) هو: عبد الله بن قيس بن سليم بن رب بن موسى الأشعري، وكان إماماً قواماً، ربانياً، زاهداً، عابداً، ممن جمع العلم والجهاد، وسلامة الصدر لم تغيره الإمارة ولا اغتر بالدنيا - توفي سنة ٤٤٤ هـ.

راجع: العبر ج ١ ص ٣٧ ط، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، شذرات الذهب ج ١ ص ٥٣.

(٢) هو: محمد بن إدريس بن العباس القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة، ولد في سنة ١٥٠ هـ بغزة، وحمل منها طفلاً إلى مكة، ثم رحل إلى المدينة، من مؤلفاته: الأم في الفقه والرسالة في الأصول وغيرهما - توفي سنة ٢٠٤ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٢ ص ٩، طبقات الشافعية للإنسوي ج ١ ص ١٨ ط، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

(٣) راجع: تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلب ص ١٠٦.



قلت والذي أرجحه أن منه هؤلاء العلماء للتعليل في علم الكلام وجوازه في علم الأصول يرجع إلى سببين:

١- أنهم فرقوا بين الأفعال والأحكام فمنعوا التعليل في علم الكلام في أفعال الله تعالى؛ لأنه يفعل ما يشاء ويختار، وأجازوا التعليل في علم الأصول في الأحكام، وهذا هو الذي أميل إليه، ويؤيد هذا ما ذكره الزركشي نقلاً عن ابن الحاجب في الكلام على السبر والنقسيم. إجماع الفقهاء على أنه لا بد للحكم من علة واستشكل ذلك بالأصل المشهور أن أفعال الله لا تعلل بالغرض، قلت: ولا منافاة بينهما، لأن الأحكام غير الأفعال^(١).

وقال الأصفهاني^(٢):

ندعى شرعية الأحكام لمصالح العباد، ولا ندعى أن جميع أحكام الله تعالى لمصالح العباد؛ وذلك ليس في علم الكلام وندعى إجماع الأمة، ولو ادعى مدع إجماع الأنبياء على ذلك، بمعنى أنا نعلم قطعاً أن الأنبياء صلوات الله عليهم - بلغوا الأحكام على وجه يظهر به غاية الظهور مطابقتها لمصالح العباد في المعاش والمعاد ثم انقسم الناس إلى موفق وغيره، فالموفق طابق فعله وتركه للأحكام الشرعية ففاز بالسعادتين في

(١) راجع: البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١٢٢، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢٣٨.

(٢) هو: محمد بن محمود بن عباد العجلي شمس الدين الأصفهاني: إمام متكلم، أصولي شافعي: له مصنفات: منها شرح المحصول، والمنهاج، ومختصر ابن الحاجب، وغيره - توفي سنة ٦٨٨ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٥ ص ٤٠٦ العبر ج ٣ ص ٣٦٧.



الدارين، والمخنول بالضد من ذلك، والأمر فيهما ليس إلا لخالق العباد.^(١)
أ. هـ.

وقال ابن أمير الحاج^(٢) في شرحه على التحرير:

إنه وقع غلط من اشتباه الحكم بالفعل فأذكر ما قدمناه في فصل
الحاكم من أنه -عَلَيْهِ السَّلَام- غير مختار في الحكم لأنه قديم، وأثر الفاعل
المختار لا يكون حادثاً، وهو في حق صفاته القديمة فاعل موجب وفي
حق غيرها مختار، بخلاف الفعل فإنه مختار فيه تعالى، فمن قال: إن
الفعل لا يعلل بالعرض اشتبه عليه الفعل بالحكم، ومن قال الحكم يعلل
اشتبه عليه الحكم بالفعل، غير أن أتصاف الباري تعالى بأقصى ما يمكن
من الكمالات موجب لموافقة حكمة للحكمة، وعلى هذا فالكل واقع للحكمة
فلا أثر لهذا الاشتباه^(٣). أ. هـ.

ب- أنه يجوز للمجتهد أن يقول في المسألة الواحدة قولين مختلفين شريطة
الترجيح فقالوا بالمنع من التعليل مطلقاً ثم رجحوا بعد ذلك جواز التعليل
في الأحكام.

(١) نقله الزركشي عن الأصفهاني في البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٣.

(٢) هو: شمس الدين محمد بن الحسن المعروف بابن أمير الحاج الحلبي الحنفي، كان
إماماً، عالماً، علامة، صنف التصانيف الشهيرة وأخذ عنه الأكابر - توفي بحلب سنة
٨٧٩ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٧ ص ٣٢٨، الأعلام ج ٧ ص ٤٩.

(٣) راجع: التريير والتحبير ج ٣ ص ١٤٣، تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٥.



الأمر الثاني:

أن الخلاف بين العلماء فى التعليل بالعلة الغائبة التى هو الغرض الذى يقوم فى ذهن الإنسان ويتجه إلى تحقيقه، فيدفعه ذلك إلى تنفيذ الوسائل والأسباب التى توصله إلى ذلك الغرض، فالغرض الذى قام فى ذهنه هو العلة لتحقيق تلك الوسائل والأسباب. فالعلة الغائبة من شأنها أن تكون متقدمة على الفعل فى الوجود العلمى ومتأخرة فى الوجود الخارجى.

وعلماء الكلام يقولون: بأن العلة الغائبة لا تكون إلا لفاعل بالاختيار، فإن الموجب لا يكون لفعله علة غائبة، وإن جاز أن يكون لفعله حكمة وفائدة. وقد تسمى هذه الحكمة والفائدة غاية تشبيهاً لها بالغاية الحقيقية التى هى غاية للفعل وغرض ومقصود للفاعل^(١).

الأمر الثالث:

هل الخلاف فى هذه المسألة لفظى أو معنى؟

جاء فى التحرير وشرحية: والأقرب إلى التحقيق أن الخلاف لفظى مبنى على معنى الغرض، فمن سبق إليه أنه المنفعة العائدة إلى الفاعل، قال: لا تعلل بالغرض، ومريد هذا بالغرض لا يخالفه على نفيه عن أفعال الله تعالى وأحكامه التكليفية أحد من المسلمين فضلاً عن نحارير العلماء المتبحرين، ومن سبق إليه أنه الفائدة العائدة إلى العباد، قال: إن

(١) راجع: شرح المواقف للتفتازانى ج ٨ ص ٢٤٤، شرح الجلال الدوانى مع حاشية الكلبوى ج ٢ ص ٢٠٤، كبرى اليقينيات الكونية للدكتور/ محمد سعيد البوطى ص ١٥٢.



أفعاله وأحكامه تعلل بها، ومريد هذا أن لا يظن أن أحداً من العقلاء لا يخالفه في كون الواقع كذلك، ومن خالفه فقد ناقض نفسه بنفسه حيث يقول المناسبة من مسالك العلة^(١). أ. هـ.

الخلاصة:

أن هذا الخلاف بين العلماء بعد طول المطاف وتشعب الطرق، رجع إلى الوفاق في المعنى المقصود، وهو أن أفعاله وأحكامه جميعاً لحكم قصدها الله وأرادها، وبقي الخلاف في تسميتها غرضاً وباعثاً. كما أن العلة الحقيقية منفية في حق الله تعالى ليس عند الأشاعرة فقط، بل عند كافة علماء المسلمين فالخلاف إذا لفظي وليس حقيقياً.

(١) راجع: تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٤ - ٣٠٥، التقرير والتحرير ج ٣



المبحث الأول

فى تعريف العلة لغةً واصطلاحاً

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: فى تعريف العلة فى اللغة.

المطلب الثانى: فى تعريف العلة فى الاصطلاح.

المطلب الأول

تعريف العلة فى اللغة

العلقة فى اللغة:

تأتى بفتح العين وبكسر ها. أما بفتح العين: العلة فإنها تكون بمعنى الضرة، وبنو العلات: بنو رجل واحد، من أمهات شتى، وإنما سميت الزوجة الثانية علة، لأنها تعل بعد صاحبته.

وقيل: العلة مأخوذة من العلل بعد النهل، وهو معاودة الماء للشرب مرة بعد مرة، لأن المجتهد فى استخراجها يعاود النظر بعد النظر، ولأن الحكم يتكرر بتكرر وجودها^(١).

(١) راجع: لسان العرب ج ٦ ص ٤١١ - ٤١٢، ط دار الحديث بالقاهرة، الصحاح للجوهري ج ٥ ص ١٧٧٣ ط، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان، القاموس المحيط ج ٤ ص ٢١، ط. مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، مختار الصحاح ص ٥١ ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، المصباح المنير ج ٢ ص ٧٧ ط. مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١١١، إرشاد الفحول



جاء فى لسان العرب:

والعلة: الضررة. وبنو العلات: بنو رجل واحد من أمهات شتى، سميت بذلك؛ لأن الذى تزوجها على أولى قد كانت قبلها ثم عل من هذه، وإنما عنى بآبن علات أن أمهاته لسن بقرائب، ويقال هما أخوان من علة. وهما ابنا علة أمهما شتى والأب واحد، وهم بنو العلات وهم من علات وهم إخوة من علة وعات^(١). أ. هـ.

وجاء فى القاموس المحيط:

العلة: الضررة وبنو العلات بنو أمهات شتى من رجل واحد؛ لأن التى تزوجها على أولى قد كانت قبلها ناهل ثم عل من هذه، والعلل محركة الشربة الثانية أو الشرب بعد الشرب^(٢). أ. هـ.

وجاء فى الصحاح:

وبنو العلات، هم بنو الرجل من نسوة شتى، سميت بذلك؛ لأن الذى تزوجها على أولى قد كانت قبلها، والعلل: الشرب الثانى: يقال: علل بعد نهل، وعلة، يعله وتعله، إذا سقاه السقية الثانية^(٣). أ. هـ.

ص ١٨١، جامع الأسرار فى شرح المنار للنسفى ج ٤ ص ١١٨٣ الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز.

(١) راجع: لسان العرب ج ٦ ص ٤١١ - ٤١٢.

(٢) راجع: الصحاح للجوهري ج ٥ ص ١٧٧٣ - ١٧٧٤.

(٣) راجع: القاموس المحيط ج ٤ ص ٢١.



وجاء فى المصباح المنير:

وعلته علا: من باب طلب سقيته السقية الثانية، وعل هو يعل من باب ضرب إذا شرب وهم بنو علالت إذا كان أبوهم واحداً، وأمهااتهم شتى، وقيل مأخوذ من العلل، وهو الشرب بعد الشرب لأن الأب لما تزوج مرة بعد أخرى، صار كأنه علة مرة بعد أخرى^(١). أ. هـ.

أما العلة -بكسر العين- فإنها تأتي بمعنى المرض: وهى أسم لما يتغير الشئ بحصوله لأن تأثير العلة فى الحكم كتأثير العلة فى ذات المريض، يقال: اعتل فلان إذا حال عن الصحة إلى السقم^(٢).

جاء فى القاموس المحيط:

والعلة بالكسر: المرض عل يعل واعتل وأعله الله تعالى فهو معل وعليل^(٣). أ. هـ.

جاء فى مختار الصحاح:

والعلة. المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً ثابتاً منعه عن شغله الأول، واعتل أى مرض فهو عليل ولا أعلك الله أى لا أصابك بعلة^(٤). أ. هـ.

(١) راجع: المصباح المنير ج ٢ ص ٧٧.

(٢) راجع: لسان العرب ج ٦ ص ٤١٢، البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١١١، شفاء العليل ص ٢٥٨ منشورات محمد على بيوض، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، جامع الأسرار فى شرح المنار ج ٤ ص ١١٨٣، إرشاد الفحول ص ١٨١.

(٣) راجع: القاموس المحيط ج ٤ ص ٢١.

(٤) راجع: مختار الصحاح ص ٤٥١.



جاء فى المصباح المنير:

والعلة المرض الشاغل، والجمع علل: مثل سدره وسدر، وأعله الله فهو معلول، واعتل إذا مرض^(١). أ. هـ.

وقد تأتى العلة بمعنى السبب، ولعل هذا هو المناسب للمعنى الاصطلاحى، لأن العلة سبب فى ثبوت الحكم فى الفرع المطلوب إثبات الحكم له.

جاء فى لسان العرب:

وهذا علة لهذا أى سبب. وفى حديث عائشة^(٢) -رضى الله عنها- فكان عبد الرحمن^(٣) يضرب رجلى بعلة الراحلة أى بسببها، يظهر أنه

(١) راجع: المصباح المنير ج ٢ ص ٧٧.

(٢) هى: أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق المبرأة من السماء. عائشة بنت أبى بكر الصديق، بنى بها النبى -ﷺ- فى شوال بعد موقعة بدر، وكانت أعلم نساء الأمة، توفيت -رضى الله عنها- سنة ٥٧ هـ. راجع: الغابة ج ٧ ص ١٨٨ ط. الشعب، الإصابة ج ١٣ ص ٣٨. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) هو: عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق، كان من الزهاد والشجعان، قتل يوم اليمامة سبعة، شهد مع قريش بدرأً وأحدًا مشركاً، وأسلم فى هدنة الحديبية، وله المشاهد الجميلة فى نصره الإسلام، ولما دعاه معاوية إلى البيعة ليزيد امتنع فبعث إليه بمائة ألف درهم فردها، وقال: لا أبيع دينى بدنياى -توفى سنة ٥٣ هـ.

راجع: أسد الغابة ج ٦ ص ٢٩ - ٣٤، العبر ج ١ ص ٤١، شذرات الذهب

ج ١ ص ٥٩.



يضرب جنب البعير برجله وإنما يضرب^(١) رجلى^(٢). أ. هـ.

المطلب الثاني

تعريف العلة اصطلاحاً

تمهيد:

اختلفت عبارات العلماء في تعريفها بناء على اختلافهم في تأثيرها في الحكم الشرعي حيث يرى بعض العلماء أن العلة ليس لها تأثير في الحكم وإنما هي مجرد علامة ومعرف نصبه الشرع ليدلنا على وجود الحكم عند وجوده.

ويرى آخرون أن العلة لها تأثير في الحكم وهؤلاء اختلفوا، فمنهم من فسرهما بالباعث على الحكم، ومنهم من فسرهما بالجالب للحكم، ومنهم من فسرهما بالموجب للحكم، سأذكر أهم هذه التعريفات:

(١) فقد أخرج البخاري، ومسلم في صحيحيهما عن عائشة رضي الله عنها - قالت: يا رسول الله أيرجع الناس بأجرين وأرجع بأجر؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن ينطلق بها إلى التتعيم، قالت: فأردفني خلفه على جمل له، قالت فجعلت أرفع خماري أحسرة عن عنقي فيضرب رجلى بعلة الراحلة قلت له وهل ترى من أحد، قالت: فأهللت بعمره ثم أقبلنا حتى انتهينا إلى رسول الله - ﷺ - وهو بالحصبة. راجع: صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٣ ص ٥٠٤، كتاب الحج - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة، ج ١ السلفية، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٨ ص ١٥٦ - ١٥٧، باب حج الحائض، ط دار الفكر.

(٢) راجع: لسان العرب ج ٦ ص ٤١٢.



التعريف الأول:

ونقله الأصوليون عن المعتزلة: وهم يرون أن العلة هي: الوصف المؤثر في الحكم بذاته أو هي: الموجب للحكم بذاته بناء على جلب مصلحة أو دفع مفسدة قصدتها الشارع.

فالوصف: هو المعنى القائم بالغير، وهو جنس في التعريف يشمل كل وصف سواء كان مؤثراً في الحكم أو معرفاً له.

المؤثر: معناه الموجد؛ لأن التأثير معناه الإيجاد، وهو قيد في التعريف جيئ به لإخراج العلامة فإنها لا تأثير فيها فلا تسمى علة.

والمراد بالحكم:

النسبة التامة أى نسبة أمر إلى أمر آخر حتى يكون التعريف شاملاً لجميع العلل سواء كانت شرعية أو لغوية أو عقلية.

وقوله بذاته: أى بذات الوصف بعد أن يخلق الله فيه قوة التأثير. فالتأثير يكون بواسطة قدرة خلقها الله فيه، وهو قيد في التعريف جيئ به لإخراج ما إذا كان تأثير الوصف لا بذاته بل بجعل الشارع.

أما قولهم: بأن العلة هي الموجب للحكم بذاته ... الخ. معناه أن العقل يحكم بوجوب شئ أو عدم وجوبه من غير توقف على إيجاب موجب، فالقتل العمد العدوان أمر يدرك العقل أنه موجب للقصاص، وأنه تعالى يجب عليه شرع ذلك القصاص، جلباً للمصلحة ودفعاً للمفسدة، ولاشك أن هذا مبنى على أن الحكم يتبع المصلحة والمفسدة، وعلى



مذهبهم في الحسن والقبح العقليين^(١)، وقد بينا في المبحث الأول بطلان مذهبهم.

التعريف الثاني للعلة:

وهو منسوب للإمام الغزالي^(٢) - رحمه الله - ونقل عن سليم الرازي^(٣)، واستحسنه الصفي الهندي^(٤)، وهو أن العلة هي: الوصف المؤثر في الحكم لا بذاته بل بجعل الشارع^(٥).

(١) راجع: تعريف العلة عند المعتزلة في المحصول ج ٥ ص ١٢٧، نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٦، التوضيح مع التلويح ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤، شرح اللمع ج ٢ ص ٨٣٣ ط دار الغرب الإسلامي، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧١، الناشر: مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١١٢ - ١١٣، غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١١٤ ط. عيسى البابي الحلبي وأولاد - بمصر، مراقى السعود ص ٣٢٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية، حاشية البناني مع شرح المحلى ج ٢ ص ٢٣٢، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو التور زهير ج ٤ ص ٦١، إرشاد الفحول ص ١٨١، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١١٩، محاضرات في أصول الفقه لأستاذنا الدكتور/ عبد القادر محمد أبو العلا ص ٣٩.

(٢) هو: محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي الشافعي، المولود بمدينة طوس من أعمال خراسان، نبغ في كثير من العلوم الشرعية والتصوف، له مائة كتاب ومقالة ورسالة - توفي سنة ٥٠٥ هـ.

راجع: الأعلام ج ٧ ص ٢٤٧، شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠.

(٣) هو: سليم بن أيوب بن سليم، أبو الفتح الرازي الفقيه الأصولي، كان إماماً جامعاً لكل العلوم، من مؤلفاته: ضياء القلوب في التفسير، والإشارة، والمجرد، والكافي في الفقه - توفي سنة ٤٤٧ هـ.

راجع: شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٧٥، العبر ج ٢ ص ٢٩٠.

(٤) هو: محمد بن عبد الرحيم بن محمد الملقب بصفي الدين الهندي الفقيه الشافعي الأصولي، ولد بالهند ورحل في سبيل العلم إلى اليمن ثم الحجاز ثم القاهرة - توفي سنة ٧١٥ هـ.

راجع: شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٦، الفتح المبين ج ٢ ص ١١٥.

(٥) راجع: شفاء الغليل ص ١٣ - ١٤، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الإيهاج ج ٣ ص ٤٤، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٥، المستصفى ج ١ ص ٦٠ ط. دار إحياء التراث العربي -



جاء في شفاء الغليل:

فإن العلة في تصورها لا تستدعي أصلاً وفرعاً، ولكن إذا زكوت
السبب المؤثر في الحكم فقد ذكرت علة الحكم.

والعلة في الأصل:

عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ولذلك سمي المرض: علة وهي
في اصطلاح الفقهاء على هذا مذاق.

وقال: والعلة موجبة؛ أما العقلية فبذاتها، وأما الشرعية فبجعل
الشرع إياها علة موجبة، على معنى إضافة الوجوب إليها، كإضافة
وجوب القطع إلى السرقة، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بإيجاب الله تعالى؛
ولكن ينبغي أن نفهم الإيجاب كما ورد به الشرع^(١).

وقال في موضع آخر:

العلة عبارة عن موجب الحكم، والموجب ما جعله الشرع موجباً
مناسباً كان أو لم يكن. وهي كالعلل العقلية في الإيجاب إلا أن إيجابها
يجعل الشرع إياها موجب لا بنفسها^(٢). أ. هـ.

بيروت - لبنان، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧١، البحر المحيط للزركشي ج ٥
ص ١١٢، مناهج العقول ج ٣ ص ٥١، التلويح مع التوضيح ج ٢ ص ١٢٣، غاية
الوصول للأخصاري ص ١١٤، إرشاد الفحول ص ١٨١، أصول الفقه للدكتور/ محمد
أبو النور زهير ج ٤ ص ٥٩ - ٦٠.

(١) راجع: شفاء الغليل ص ١٣ - ١٤.

(٢) راجع: شفاء الغليل ص ٢٦٦.



والمراد بقول الإمام الغزالي:

بجعل الشارع لا بذاته معناه أن تأثير الوصف في الحكم ليس بنفسه كما نقول المعتزلة، بل معناه أن الشارع ربط بين العلة ومعلولها ربطاً عادياً بحيث إن وجودها يستلزم وجود معلولها عندها كما ربط بين حز الرقبة وإزهاق الروح، وبين مماسة النار والإحراق، وليس معنى جعل الله عند الغزالي أن التأثير يكون بواسطة قدة خلقها الله في الوصف؛ لأن ذلك لا نقول به الأشاعرة، والغزالي واحد منهم، والذي يقول بذلك المعتزلة فقط.

فوجب أن يراد به ما قلنا دون ظاهرة لتحقيق المغايرة بين مذهب الغزالي والمعتزلة، وفائدة الاتيان بقوله: لا بذاته بل بجعل الشارع بيان مذهبه وتحقيق المراد، وليس المقصود به الاحتراز عن شيء فالقيد لبيان الواقع^(١).

اعترض على هذا التعريف باعتراضين:

الاعتراض الأول:

أن الوصف فعل من أفعال المكلفين، وأفعال المكلفين حادثة، والحكم قد يكون قديماً إذا كان شرعياً. ومن المسلم به أن الحادث لا يؤثر

(١) راجع: حاشية البناني مع شرح المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٣٢، التوضيح ج ٢ ص ١٣٣، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦٠.



فى القديم لتأخره عنه، فكيف صح أن يكون الوصف علة للحكم فى هذه الحالة مع أن الوصف متأخر عن الحكم؟^(١)

يذكر الإمام الرازى - رحمه الله - هذا الاعتراض فيقول: بأن الإمام الغزالى - رحمه الله - معترف بأن الحكم ليس إلا خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، وذلك هو كلامه القديم، فكيف يعقل كون الصفة المحدثه - موجبة للشئ القديم، سواء كانت بالذات أو بالجعل؟^(٢)

أجيب عن ذلك الاعتراض بوجهين:

أ- بأن المراد بالحكم هنا: الحكم المصطلح، الذى هو أثر حكم الله القديم، وتعلق الحكم بفعل المكلف حادث، وبذلك يكون الحادث قد أثر فى الحادث لا فى القديم، ولا مانع من ذلك^(٣).

قال صدر الشريعة:

فالمراد من المؤثر فى الحكم ليس أنه مؤثر فى الإيجاب القديم بل فى الوجوب الحادث بمعنى أن الله تعالى رتب بالإيجاب القديم الوجوب على أمر حادث، كالدلوك مثلاً فالمراد بكونه مؤثراً، أن الله تعالى

(١) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧١، نهاية السؤل ج ١ ص ٥٩، الإبهاج ج ٣ ص ٤٤، المحصول ج ٥ ص ١٣٠، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦٠، مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ٧٥، أصول الفقه لأستاذنا الدكتور/ عبد الادر أبو العلا ص ٤١.

(٢) راجع: المحصول ج ٥ ص ١٣٠.

(٣) راجع: نهاية السؤل ج ١ ص ٥٨ - ٥٩، التوضيح ج ٢ ص ١٣٣، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦٠.



حكم بوجوب ذلك الأثر بذلك الأمر، كالقصاص بالقتل والإحراق بالنار .. الخ^(١).

ب- أن المقصود من تأثير العلة في الحكم إنما هو فيما يبدو لنا نحن العباد؛ لأن الأحكام تضاف إلى الأسباب في حقنا، فقد ابتلى الله الخلق بنسبة الأحكام إلى أسباب ظاهرة، فمثلاً: يجب القصاص بالقتل مع أنه في الحقيقة. المقتول ميت بأجله، فإضافة الأحكام إلى الأسباب في ظاهر الشريعة وفي حق العباد هو معنى كونها مؤثرة^(٢).

قال سعد الدين التفتازاني:

إن الموجب للأحكام هو الله تعالى، إلا أن الإيجاب لما كان غيباً عنا، ونحن عاجزون عن دركها، شرع العلل موجبات للأحكام في حق العمل ونسب الوجوب إليها فيما بين العباد^(٣). أ. هـ.

الاعتراض الثاني:

أن القول بتأثير الوصف في الحكم مبنى على أن الأفعال تشتمل على مصلحة أو مفسدة تجعلها حسنة أو قبيحة، وأن العقل يدرك تلك المصلحة أو المفسدة، والأشاعة لا يقولون بهذا، والغزالي واحد

(١) راجع: التوضيح شرح التفتيح ج ٢ ص ١٣٣.

(٢) راجع: المرجع السابق.

(٣) راجع: التلويح على التوضيح ج ٢ ص ١٣٤.



منهم، وعليه فإن التعريف لا يتفق ومذهب الأشاعرة في التحسين والتفقيح^(١).

أجيب عن ذلك:

بأن الغزالي رحمه الله - يخالف الأشاعرة في الحسن والقبح العقليين فهو يرى أن العقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً، ولكن لا تأثير لما أدركه العقل في الفعل منهما فلا يرد الاعتراض الثاني ما دام التعريف له^(٢).

هذا التعريف للعلة عند الإمام الغزالي رحمه الله - هو الذي ذكره علماء الأصول ونسبوه إليه غير أن هناك نصوصاً وردت في كتبه تؤكد أن له تعريفات أخرى للعلة غير هذا التعريف.

جاء في شفاء الغليل:

العلة الشرعية أمارات، والمناسب المخیل لا يوجب الحكم بذاته، ولكن يصير موجباً بإيجاب الشرع ونصبه إياه سبباً له. وتأثير الأسباب في اقتضاء الأحكام عرف شرعاً كما عرف كون مس الذكر وخروج

(١) راجع: نهاية السؤل ج ١ ص ٥٩، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير

ج ٤ ص ٦٠ - ٦١، مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ٧٦.

(٢) راجع: المستصفى ج ١ ص ٥٦ - ٥٧، شفاء الغليل ص ٨١، أصول الفقه

للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦٠ - ٦١.



الخارج من السبيلين مؤثراً في إيجاب الوضوء وإن كان لا يناسبه.^(١)
أ. هـ.

وقال المستصفي:

فإننا لا نعنى بالعلة إلا باعث الشرع على الحكم، فإنه لو ذكر جميع المسكرات بأسمائها، فقال: لا تشربوا الخمر والنبيد وكذا وكذا ونص على جميع مجارى الحكم، لكان استيعابه مجارى الحكم لا يمنعنا أن نظن أن الباعث له على التحريم الإسكار، فنقول: الحكم مضاف إلى الخمر والنبيد بالنص، ولكن الإضافة إليه معللة بالشدة بمعنى أن باعث الشرع على التحريم هو الشدة^(٢). أ. هـ.

فهذه النصوص من كلامه تعطينا صورة واضحة لرايه في العلة، وأنه لم يتقيد في إطلاق الألفاظ كغيره من المتكلمين، بل نراه مرة يطلق عليها: المعرف والأمانة: وحيناً يطلق عليها: الباعث للشارع على شرح الحكم، وتارة يعرفها بالموجب لا بذاته بل بجعل الله تعالى، وهذا يدلنا على أن هذه الألفاظ يصح إطلاقها على العلة بالاعتبار، وأنه لا معنى لجعل اختلاف العبارات في التعريف مثار نزاع ومبدأ شقاق بين العلماء^(٣).

التعريف الثالث للعلة:

وهو محكى عن الفقهاء، ونسب للأمدى، واختاره ابن الحاجب، وهم يرون أن العلة هي: الوصف الباعث على الحكم، وفسر الباعث على

(١) راجع: شفاء الغليل ص ٢٧.

(٢) راجع: المستصفي ج ٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٣) راجع: تعليق الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١١٦.



الحكم باشتمال الوصف على حكمه تصلح أن تكون مقصودة من شرع الحكم، مثل جلب المصلحة أو دفع المفسدة^(١).

وقال الآمدي:

والمختار أنه لا بد وأن تكون العلة في الأصل بمعنى الباعث أي مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم، وإلا فلو كانت وصفاً طردياً لا حكمة فيه بل أمانة مجردة والتعليل بها في الأصل ممتنع^(٢). أ. هـ.

وقال في موضع آخر:

إذا كان الوصف القاصر مناسباً للحكم، والحكم ثابت على وفقه، وغلب على الظن كونه علة للحكم بمعنى كونه باعثاً عليه، ولا معنى لصحة العلة سوى ذلك^(٣). أ. هـ.

وقال أبو زرعه العراقي^(٤):

(١) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧١، الإبهاج ج ٣ ص ٤٤٤، مناهج العقول ج ٣ ص ٥٠، نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٦، التوضيح ج ٢ ص ١٣٤، غاية الوصول ص ١١٤، الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٠٨، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢١٣، مراقى السعود ص ٣٢٦، إرشاد الفحول ص ١٨١، أصول الفقه للدكتور محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦١.

(٢) الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٠٨.

(٣) راجع: الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٢١.

(٤) هو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري، أبو زرعه ولي الدين ابن العراقي، طاف على الشيوخ، واشتغل بالفقه والعربية والمعاني والبديع - توفي سنة ٨٢٦ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٧ ص ١٧٣، الأعلام ج ١ ص ١٤٨.



الرابع: أنها الباعث على التشريع بمعنى اشتمال الوصف على مصلحة صالحة أن تكون المقصود من شرع الحكم، وهو اختيار الأمدى وابن الحاجب، وهو مبنى على جواز تعليل أفعال البارئ تعالى بالغرض وهو محكى عن الفقهاء^(١). أ. هـ.

وقال ابن الحاجب:

ومن شروط علة الأصل أن تكون بمعنى الباعث أى مشتملة على حكمة مقصودة للشارع من شرع الحكم، لأنها إذا كانت مجردة وأمرة وهى مستتبطة من حكم الأصل كان دوراً^(٢). أ. هـ.

وقد ذكر صدر الشريعة التعريف السابق مع زيادة قيد فيه شلحاً إياه فقال: وقيل الباعث لا على سبيل الإيجاب، احتراز عن مذهب المعتزلة. فإن العلة توجب على الله تعالى شرع الحكم عندهم على ما عرف أن الأصلح للعباد واجب على الله تعالى عندهم ... الخ^(٣).
اعترض على هذا التعريف:

بأن المراد بالباعث أى الحامل للشارع على شرع الحكم، وهو المعروف بالغرض، فيكون التعريف باطلاً، لأن الله تعالى لا يحمله على شرح الحكم شئ، سوى إرادته له فانه يخلق ما يشاء ويختار^(٤).

(١) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧١.

(٢) راجع: مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢١٣.

(٣) راجع: التوضيح مع التنقيح ج ٢ ص ١٣٤.

(٤) راجع: مناهج العقول ج ٣ ص ٥١، شرح المحلى مع حاشية البنائى ج ٢

ص ٢٣٣، مرقى السعود ص ٣٢٦، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٢، أصول الفقه

للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦١.



قال أبو زرعة العراقي:

إن أريد بأنها الباعث للشارع على الحكم إثبات على غرض حادث له فهو محال، وإن أريد أن يعقبا حصول الصلاح في العادة فسميت باعثة تجوزاً، فهذا لا يجوز إطلاقه على البارئ تعالى، لما فيه من إيهام المحال، إلا أن يتحقق إذن من الشارع في إطلاقه لا سبيل إليه^(١).
أ. هـ.

وقال المحلى^(٢):

نحن معاشر الشافعية إنما تفسر العلة بالمعرف، ولا نفسرها بالباعث أبداً، ونشدد النكير على من فسرها بذلك، لأن الرب تعالى لا يبعثه شئ على شئ^(٣). أ. هـ.
وقال الشربيني^(٤):

إن أراد أى الأمدى حقيقة الباعث فهو ممنوع، وإن أراد بالحكمة المترتبة فلا يجوز إطلاقه في جانب الله لإيهامه النقص، ولم يرد فيه

(١) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٢.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المحلى نسبة إلى المحلة الكبرى، من الغربية، ولد سنة ٧٩١ هـ، من مصنفاته: البدر الطالع شرح جمع الجوامع، وشرح الورقات، ومختصر التنبيه، وغير ذلك كثير - توفي سنة ٨٦٤ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٧ ص ٣٠٣، الفتح المبين ج ٣ ص ٤.

(٣) راجع: شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٢٧٤ ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٤) هو: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشربيني، فقيه شافعي أصولي مصري، ولي مشيخة الأزهر، له تقرير على جمع الجوامع في الأصول، وفيض الفتاح تقرير على شرح تلخيص المفتاح في البلاغة - توفي سنة ١٣٢٦ هـ. راجع: الأعلام ج ٣ ص ٣٣٤.



إنن^(١). أ. هـ.

أجيب عن ذلك:

بأن تفسير الباعث بكونه مشتملاً على حكمه مقصودة للشارع في
شرع الحكم من تحصيل مصلحة أو تكميلها أو دفع مفسدة أو تقليلها يجعل
التعريف مقبولاً ولا اعتراض عليه^(٢).

وهنا يجب التنبيه على ثلاثة أمور:

الأمر الأول:

أن بعض العلماء استبعد تعريف العلة بالباعث عند الأمدى بزعم
أن الأمدى في كتابه الإحكام لم يقل بذلك والواقع أن النصوص التي نقلناها
عن الأمدى تؤكد أنه عرف العلة بالباعث، ولم يتفرد الأمدى بذلك بل
شاركة في ذلك كثير من العلماء.

الأمر الثاني:

أن الإمام السبكي^(٣) وغيره من العلماء جمعوا بين كلام المتكلمين
والفقهاء في ذلك. بأن مراد الفقهاء أن العلة باعثة للمكلف على امتثال

(١) راجع: تقارير الشرييني مع حاشية البناني ج ٢ ص ٢٣٢.

(٢) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٨، شرح العضد مع مختصر ابن الحاجب ج ٢
ص ٢١٣، حاشية التفازاني ج ٢ ص ٢١٥، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النصور
زهير ج ٤ ص ٦١.

(٣) هو: علي بن عبد الكافي بن علي أبو الحسين، تقي الدين السبكي، الشافعي، فقيه

أصولي، نظار بارع في العلوم له كتب كثيرة في التفسير والفقه والأصول - توفي

سنة ٧٥٦ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٦ ص ١٨٠، الأعلام ج ٤ ص ٣٠٢.



الحكم، لا أنها باعثة للشارع على شرع الحكم كما توهمه بعضهم، فالمعلل فعل المكلف لا حكم الله تعالى.

مثال:

حفظ النفوس فإنه علة باعثة على القصاص الذي هو فعل المكلف المحكوم به من جهة الشرع. فحكم الشرع لا علة له ولا باعث عله، لأنه قادر على حفظ النفوس بغير ذلك، وإنما يتعلق أمره بحفظ النفوس، وهو مقصود في نفسه وبالقصاص لأنه وسيلة إليه فكلاهما مقصود للشارع: حفظ النفوس قصد المقاصد، والقصاص قصد الوسائل، وأجرى الله تعالى العادة أن القصاص سبب للحفظ، فإذا قصد بأداء فعل المكلف من السلطان والقاضى وولى الدم القصاص، وإنقاد إليه القاتل امتثالاً لأمر الله تعالى، ووسيلة إلى حفظ النفوس، كان له أجران أجر على القصاص، وأجر على حفظ النفوس، وكلاهما مأمور به من الله تعالى:

أحدهما: بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾^(١).

والثاني: إما بالاستنباط أو بالإيماء من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٢) وهكذا يستعمل ذلك في جميع الشريعة، ومن هنا يتبين أن كل حكم معقول المعنى للشارع فيه مقصودان: ذلك المعنى،

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٧٨).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٧٩).



والثانى الفعل الذى هو طريق إليه وأمر المكلف أن يفعله قاصدا به ذلك المعنى، فالمعنى باعث له لا للشارع^(١).

غير أن الدكتور/ محمد مصطفى شلبى لم يرتض هذا الجمع والتوفيق فقال: ولولا أن صاحب المقالة قالها توفيقا بين كلام المتكلمين والفقهاء، حيث نفى الأولون التعليل وأثبتته الآخرون، وعرفوا العلة بالباعث، لجعلنا هذا رأيا له غير ما قالوه؛ ولكنه متأثر بمنع التعليل فارتكب هذا التكلف لتصحيح المذهب، ولو عكس الأمر وصحح التعريف بالباعث وأبطل منع التعليل، لكان خيرا له، ولما خالف نصوص القرآن والسنة الصريحة من أجل مقالات المتكلمين التى لا تجدى نفعا^(٢).
أ. هـ.

وعلى كل حال فقد سبق بيان مسألة تعليل أفعال الله تعالى ومنها أحكامه فى بداية هذا البحث.

الأمر الثالث:

هناك بعض تعريفات أخرى ذكرها علماء الأصول وقد أثربنا عدم ذكرها مستقلة لأنها قريبة من التعريف السابق وهى كالتالى:

(١) راجع: الإيهاج ج ٣ ص ٤٥، البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١٢٤ - ١٢٥، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٢.

(٢) راجع: تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ١١٨ - ١١٩.



١- أن العلة هي:

ما يعلم الله صلاح المتعبدين في التعبد في الحكم لأجلها ونسب للرازي، وابن الحاجب^(١).

ب- أن العلة هي:

المعنى الذي كان الحكم على ما كان عليه لأجلها^(٢)، ونقل عن ابن القطان^(٣).

ج- أن العلة هي:

الصفة الجالبة للحكم^(٤)، ونقل عن أبي علي بن أبي هريرة^(٥).

(١) راجع: البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١١٣، إرشاد الفحول ص ١٨١.

(٢) راجع: المرجعين السابقين.

(٣) هو: أحمد بن محمد أحمد المعروف بابن القطان البغدادي، الفقيه الشافعي الأصولي، صنف في أصول الفقه وكان مجتهداً في مذهب الشافعية - توفي سنة ٣٥٩هـ.

راجع: وفيات الأعيان ج ١ ص ٥٣ ط. دار صادر بيروت - لبنان، تاريخ بغداد ج ٤ ص ٣٦٥ ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

(٤) راجع: شرح المحلى على الورقات ص ١٣٥، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١١٣، قواطع الأدلة ج ٢ ص ١٤٠، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، إرشاد الفحول ص ١٨١.

(٥) هو: الحسن بن الحسين الإمام الجليل القاضي أبو علي بن أبي هريرة، أحد عظماء الأصحاب، المشهور اسمه، الطائر في الأفاق ذكره، كان أحد شيوخ الشافعية



وإمام الحرمين^(١)، وابن السمعاني^(٢).

التعريف الرابع للعة:

وهو للحنفية فقد عرفوها بعدة تعريفات كلها متقاربة منها ما يلي:

أ- فقد عرفها فخر الإسلام البزدوى^(٣)، والنسفي^(٤) بأنها عبارة عما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء. مثل: البيع للملك، والنكاح للحل، والقتل

حفي بغداد، وله مسائل في الفروع محفوظة وأقوال فيها مبسطة مسطورة - توفي سنة ٣٤٥هـ.

راجع: طبقات الشافعية الكبرى ج ٣ ص ٣٥٦ - ٣٥٧، شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٧٠.

(١) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله أبو المعالي الجويني، ويعرف بإمام الحرمين - فقيه شافعي أصولي، من مصنفاته: البرهان في أصول الفقه والإرشاد في علم الكلام، وغيرها - توفي سنة ٤٧٨هـ.

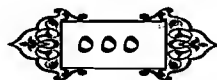
راجع: شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٥٨، الفتح المبين ج ١ ص ٢٦٢.

(٢) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد، كنيته أبو المظفر، ويعرف بالسمعاني، فقيه على مذهب أبي حنيفة، من مؤلفاته: التفسير، والبرهان، والقواطع في الأصول - توفي سنة ٤٨٩هـ.

راجع: البداية والنهاية ج ١٢ ص ١٥٣، الفتح المبين ج ١ ص ٢٦٦.

(٣) هو: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن فخر الإسلام البزدوى. من مؤلفاته: أصول البزدوى، وغناء الفقهاء، وتفسير القرآن وغيرها - توفي سنة ٤٨٢هـ. راجع: الأعلام ج ٤ ص ٣٢٨، الفوائد البهية ص ١٢٤ ط دار المعرفة بيروت - لبنان.

(٤) هو: أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الفقيه الحنفي الأصولي المفسر المحدث المتكلم، وهو منسوب إلى نسب من مؤلفاته: منار الأنوار،





للقصاص، وما أشبه ذلك، لكن علل الشرع غير موجبة بذواتها، وإنما الموجب للأحكام هو الله -ﷻ-، ولكن إيجابه لما كان غيباً عنا نسب الوجوب إلى العلل فصارت موجبة في حق العباد بجعل صاحب الشرع إياها كذلك، وفي حق صاحب الشرع هي أعلام خالصة، وهذا كأفعال العباد من الطاعات بالنسبة إلى الثواب^(١).

اعترض على هذا التعريف:

بأنكم جعلتم العلل موجبة على الله تعالى، وهو لا يجب عليه شيء، كما أن هذا التعريف غير مانع لدخول العلامة فيه^(٢).
أجيب عن ذلك:

بأن الموجب للأحكام هو الله تعالى؛ إلا أن الإيجاب لما كان غيباً عنا ونحن عاجزون عن دركها، شرع العلل للأحكام في حق العمل ونسب الوجوب إليها فيما بين العباد، كما أن العلة بمعنى المعرف يشترط في قبولها البعث والتأثير، وهذا الشرط يخرج العلامة المحضة^(٣).

والمنار وشرحه في كشف الأسرار، وتفسير النسخة وغيرها - توفي سنة ٧١٠ هـ -
راجع: الفوائد البهية ص ١٠١، الأعلام ج ٤ ص ٦٧.

(١) راجع: كشف الأسرار مع أصول البزدوى ج ٤ ص ٢٤٤.

(٢) راجع: تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١١٥. جامع الأسرار في شرح المنار ج ٤ ص ١١٨٣، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، إفاضة الأنوار على أصول المنار ص ٢٩٨.

(٣) راجع: التلويح مع التوضيح ج ٢ ص ١٣٤، أصول البزدوى مع كشف الأسرار ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥.



وقريب من هذا التعريف ما نسب إلى الإمام الرازي بأن العلة عنده هي الموجبة بالعادة فقال الزركشى: إنها الموجبة بالعادة، وأختاره الإمام فخر الدين الرازي في الرسالة البهائية في القياس^(١).
أ. هـ.

غير أن الإمام الرازي في المحصول عرف العلة بأنها: المعرف للحكم؛ لأنه بعد ما أبطل ما ذهب إليه بعض الأصوليين من أن العلة هي: المؤثر والداعى قال: وأما أصحابنا فإنهم يفسرونه بالمعرف، وأجاب على قول المعترض من أن الحكم معرف بالنص فلا يمكن كون الوصف معرفاً له، بقوله قلنا: ذلك الحكم الثابت في محل الوفاق - فرد من أفراد ذلك النوع - من الحكم ثم بعد ذلك يجوز قيام الدلالة على كون ذلك الوصف معرفاً لفرد آخر من أفراد ذلك النوع من الحكم. وعلى ذلك التقرير لا يكون تعريفاً للمعرف، ثم إن وجدنا ذلك الوصف في الفرع حكمنا بحصول ذلك الحكم لما أن الدليل لا ينفك عن المدلول^(٢).
أ. هـ.

ب- وعرفها الكمال بن المهام^(٣)، وصاحب فواتح الرحموت بأنها: ما شرع الحكم عنده لحصول الحكمة من جلب مصلحة أو تكميلها، أو

(١) راجع: البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١١٣.

(٢) راجع: المحصول ج ٥ ص ١٣٥.

(٣) هو: كمال الدين بن محمد عبد الواحد بن مسعود السيواسي المعروف بابن المهام الحنفي.

من تصنيفاته: فتح القدير في الفقه، والتحرير في أصول الفقه وغيرها -

توفي سنة ٨٦١ هـ.

راجع: شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٩٨، الأعلام ج ٧ ص ١٣٤.



دفع مفسدة أو تقليلها^(١).

وأرى أن هذا التعريف قريب من تفسير العلة عند الآمدي وابن الحاجب مع اختلاف في العبارة.

التعريف الخامس للعة:

ونسب للجمهور من العلماء وكثير من الحنفية، وبعض الحنابلة، واختاره الرازي، والبيضاوى^(٢)، وابن السبكي^(٣)، والدبوسى^(٤)،

(١) راجع: تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٢، التقرير والتحرير ج ٣ ص ١٤١، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٩.

(٢) هو: ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن علي قاضي القضاة البيضاوى، كان إماماً مبرزاً نظراً خيراً صالحاً متعبداً، من تصنيفاته: الطوالع، والمنهاج، والمصباح، والكشاف، الغاية القصوى - توفي سنة ٦٩٥هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٩٢، البداية والنهاية ج ١٣ ص ٣٠٩.

(٣) هو: تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين علي بن عبد الكافي بن يوسف بن تمام السبكي الشافعى. من تصنيفاته: جمع الجوامع، ومنع الموانع، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب وغيرها - توفي سنة ٧٧١هـ.

راجع: شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٢١، الأعلام ج ٤ ص ١٨٥.

(٤) هو: عبد الله بن عمر بن عيسى الحنفى الدبوسى - بلدة بين بخارى وسمرقند - كان يضرب به المثل والنظر فى استخراج الحجج، وهو من أبرز علم الخلاف إلى الوجود - توفي سنة ٤٣٠هـ.

راجع: العبر ج ٢ ص ٢٣٦، شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٤٥.



والصيرفي^(١)، وغيرهم، وهم يرون أن العلة: هي الوصف المعروف للحكم، بأن جعلت علماً على الحكم: فإن وجد المعنى عرفنا وجود الحكم من غير تأثير فيه، فمعنى كون الإسكار مثلاً: علة أنه معروف - أي علامة على حرمة السكر.

فالوصف: هو المعنى القائم بالغير، والمعرف للحكم معناه الذي جعل علامة عيه من غير تأثير فيه ولا أن يكون باعثاً عليه.

"وأل" في الحكم المتبادر منها الاستغراق؛ لأنه لم يتقدم ذكر لحكم معهود حتى تكون للعهد، وبذلك يكون الحكم شاملاً لحكم الأصل، وحكم الفرع، ويكون مقتضى التعريف أن العلة معرفة لحكم الأصل كما هي معرفة لحكم الفرع، من غير فرق بين أن تكون العلة مستتبطة أو منصوبة^(٢).

(١) هو: محمد بن عبد الله البغدادي، أبو بكر الصيرفي، تفقه على ابن سريج، كان متبحراً في الفقه والأصل. من تصنيفاته: كتاب الشروط، الإجماع، وشرح الرسالة. توفي سنة ٣٣٠هـ.

راجع: العبر ج ٢ ص ٢٦٣، شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٤٥.

(٢) راجع: المحصول ج ٥ ص ١٣٥، نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٦، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٠، شرح المنهاج للأصفهاني ج ٢ ص ٦٦٨، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، مناهج العقول ج ٣ ص ٥٠، حاشية البناني مع شرح المحلى ج ٢ ص ٢٣١، شرح مختصر الروضة ج ٣ ص ٣١٥، مختصر صفوة البيان في شرح المنهاج ج ٣ ص ٢٤ - ٢٥، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الإبهاج ج ٣ ص ٤٣، التنقيح مع التوضيح ج ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣، البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١١١ - ١١٢، غاية الوصول ص ١١٤، مراقى السعود ص ٣٢٥، نشر البنود ص ١٢٩، إرشاد



قال البيضاوى:

هى المعرفة للحكم^(١). أ. هـ.

وقال ابن السبكي والمحلى:

قال أهل الحق: هى المعرفة للحكم. فمعنى كون الإسكار علة أنه معرف أى علامة على حرمة السكر والخمر والنبذ^(٢). أ. هـ.

وقال أبو زرعة بن العراقى:

الركن الرابع من أركان القياس العلة، وفى تعريفها أقوال:

القول الأول:

وبه قال أهل السنة: أنها المعرفة للحكم أى تدل على وجوده، ولا تؤثر فيه؛ لأن المؤثر هو الله تعالى ... الخ.

وقال فى موضع آخر:

والحق تفسيرها بالمعرف يعنى أنها نصبت أمارة يستدل بها المجتهد على وجود الحكم إذا لم يكن عارفاً به، ويجوز تخلفه فى حق

= الفحول ص ١٨١، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ٦٣،
أصول الفقه للدكتور/ وهبه الزحلى ج ١ ص ٦٤٦ ط دار الفكر.

(١) راجع: الإبهاج ج ٣ ص ٤٣، نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٦، مناهج العقول ج ٢ ص ٥٠، المنهاج بشرح الأصفهاني ج ٢ ص ٦٦٨.

(٢) راجع: جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٣.



العارف كالغيم الرطب أمارة المطر، وقد يتخلف، وتخلف التعريف بالنسبة للعارف لا يخرجها عن كونها أمارة ... الخ^(١).

وجاء في غاية الوصول:

الأصح أنها - أي العلة - المعرف للحكم فمعنى كون الإسكار مثلاً: علة أنه معرف أي علامة على حرمة السكر^(٢). أ. هـ.

اعترض على هذا التعريف باعتراضين:

الاعتراض الأول:

أن التعريف غير مانع لشموله العلامة فإن الحد صادق عليها؛ مع أن بينهما فرقاً وهو أن الأحكام مضافة للعلّة كالملك إلى الشراء، والقصاص للقتل، وليست الأحكام مضافة إلى العلامات كالرجم إلى الإحصان، والآذان للصلاة فإن العلامة ما يعرف به وجود الحكم من غير أن يتعلق به وجوده ولا وجوبه^(٣).

أجيب عن ذلك:

بأن العلل الشرعية ليست بموجبة للأحكام، وإنما الموجب لها هو الله تعالى، وقد وضعت العلل تيسيراً على العباد فهي إذاً في حق الشارع أعلام خالصة^(٤).

(١) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٠ - ٦٧١.

(٢) راجع: غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١١٤.

(٣) راجع: التلويح مع التوضيح ج ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣، حاشية العطار ج ٢ ص ٢٧٢، البحر المحيط ج ٥ ص ١١٢.

(٤) راجع: شرح المنار وحواشيه ص ٧٨٢ ط، دار سعادات مطبعة عثمانية، كشف الأسرار على أصول البزدوى ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥.



الاعتراض الثاني:

بأن التعريف غير جامع لعدم شموله للعلة المستتبطة لأنها عرفت بالحكم؛ لأن معرفة كونها علة للحكم متوقف على معرفة الحكم بالضرورة، فلو عرف الحكم بها لكان العلم بالحكم متوقفاً عليها، وهو دور.

أجيب عن ذلك:

بأن تعريف الحكم بالعلة إنما هو بالنسبة إلى الأصل، وتعريف العلة للحكم بالنسبة إلى الفرع، فلا دور، لاختلاف الجهة^(١).
قال الكمال بن الهمام:

إن المعروف لحكم الأصل هو النص، والعلة معرفة لأفراد الأصل، فمثلاً معرف حرمة الخمر النص، والإسكار يعرف الجزئي المشاهد أنه من أفراد الأصل فتعرف حرمة الأصل في المشاهد فلا دور^(٢).
غير أن الإسنوي قال هذا الجواب يلزم منه زيادة قيد في التعريف فيقال: إن العلة هي المعروف لحكم الفرع، أي: الذي من شأنه أنه إذا وجد فيه كان معرفاً لحكمه.
وقد أورد بعضهم على التقييد بهذه الزيادة إيرادات ضعيفة فأحذرهما^(٣). أ هـ.

(١) راجع: هذا الاعتراض وما أجيب به عليه في: الإبهاج ج ٣ ص ٤٣، نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٦، مناهج العقول ج ٢ ص ٥٢، شرح الأصفهاني على المنهاج ج ٢ ص ٦٦٨، المحصول ج ٥ ص ١٣٥، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧١، صفوة البيان ج ٣ ص ٢٥، حاشية العطار مع شرح المحلى ج ٢ ص ٢٧٢، التلويح ج ٢ ص ١٣٢.

(٢) راجع: تيسير التحرير ج ٣ ص ٣٠٥، التقرير والتحرير ج ٣ ص ١٤٣.

(٣) راجع: نهاية السؤل ج ٢ ص ٨٣٦.



وذكر سعد الدين التفتازاني:

بأن تلك الزيادة مضرّة بالتعريف حيث يلزم أن لا يكون للأصل مدخل، إذ التقدير أنه ليس بباعث، وأن لا يكون الوصف المتحقق في الأصل هو العلة وهذا مخالف لما أطبق عليه الأصوليون من قولهم في تعريف القياس: "مشاركة له في حكمه" وقولهم: إن حكم الأصل معلل بالعلة المشتركة بينه وبين الفرع، واختار هو وغيره. أنها معرفة لحكم الأصل كما عرفت حكم الفرع، وأن الحق الإطلاق^(١).

هذه هي أشهر تعريفات العلة عند الأصوليين غير أن الإمام الشاطبي^(٢)، وابن حزم قد سلكا في تعريف العلة مسلكاً خالفاً فيه الأصوليين.

فالشاطبي عرف العلة بقوله:

وأما العلة فالمراد بها الحكم والمصالح التي تعلقت بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التي تعلقت بها النواهي؛ فالمشقة علة في إباحة القصير والظفر في السفر، والسفر هو السبب الموضوع سبباً للإباحة، فعلى

(١) راجع: حاشية التفتازاني على شرح العضد ج ٢ ص ٢١٤، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي من أئمة المالكية. من مصنفاته: في الفقه والأصول منها، كتاب المجالس، والموافقات في الأصول، وغيرهما - توفي سنة ٧٩٠هـ. راجع: شجرة النور الزكية ص ٢٣١، الأعلام ج ١ ص ٧١، الفتح المبين ج ٢ ص ٢٠٤.



الجملة العلة هي المصلحة نفسها أو المفسدة، لا مظنتها سواء أكانت ظاهرة أو غير ظاهرة منضبطة أو غير منضبطة.

وكذلك نقول في قوله -ﷺ-: "لا يقضى القاضى وهو غضبان" (١) فالغضب سبب، وتشويش خاطر عن استيفاء الحجج هو العلة، على أنه يد يطلق هنا لفظ السبب على نفس العلة لارتباط ما بينهما، ولا مشاحة في الاصطلاح.

فالإمام الشاطبى فى تعريفه هذا قطر العلة على ما تعلق به حكم تكليفى، مع أن العلة تشمل أيضاً الحكم الوضعى، والأمثلة على ذلك كثيرة كما أنه جعل ما سماه الجمهور علة سبباً فقال: فأما السبب فالمراد به ما وضع شرعاً لحكمة يقتضيه ذلك الحكم، كما كان حصول النصاب سبباً فى وجوب الزكاة والزوال سبباً فى وجوب الصلاة، والسرقة سبباً فى

(١) هذا الحديث: أخرجه البخارى، والترمذى من طريق أبى بكره بلفظ قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان" وأخرجه مسلم من نفس الطريق بلفظ "لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان". راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ١٣ ص ١٣٦، كتاب الأحكام - باب هل يقضى القاضى وهو غضبان؟ ط المكتبة السلفية، سنن الترمذى ج ٣ ص ٦١١، كتاب الأحكام - باب ما جاء لا يقضى القاضى وهو غضبان، ط مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ١٥٠، كتاب الأقضية - باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان. ط دار الفكر - بيروت - لبنان.



وجوب القطع، والعقود أسباباً في إباحة الانتفاع أو انتقال الأملاك، وما أشبه ذلك^(١). أ هـ.

وأما ابن حزم فقد عرف العلة فقال:

هي اسم لكل صفة توجب أمراً إيجابياً ضرورياً، والعلة لا تفارق المعلوم ألبته، ككون النار علة للإحراق، والتلج علة للتبريد الذي لا يوجد أحدهما دون الثاني أصلاً. وليس أحدهما قبل الثاني أصلاً ولا بعده^(٢). أ هـ.

وكلام ابن حزم في تعريفه للعلة هنا بناء على إنكار الظاهرية للقياس كدليل من أدلة الشرعية كما أن تعريفه للعلة يشمل العلة العقلية فقط ولا يشمل العلة الشرعية.

وبعد الطواف بتعريفات العلة عند الإصوليين نجدها كلها ما عدا تعريف المعتزلة ليست متباينة؛ بل هي متلازمة في جملتها، والخلاف فيها خلاف عبارة لا خلاف اعتبار، فالخلاف لفظي لا حقيقي.

لأن من عرفها بأنها المعرف للحكم علماً عليه بدون تأثير فيه فيقول: إن الوصف الظاهر .. الخ، معرف للحكم بمعنى أنه إذا وجد نعرف به وجود الحكم، ومن عرفها بأنها، الباعث والداعي لشرح الحكم

(١) راجع: الموافقات ج ١ ص ٢٦٥، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

(٢) راجع: الإحكام لابن حزم ج ٨ ص ٥٦٣.



فسر الباعث بما يترتب على شرع الحكم عنده جلب مصلحة أو دفع مفسدة وهو يؤول إلى كونها وصفاً ظاهراً .. الخ.

ومن فسرهما بأنها المؤثر في الحكم بجعل الله يقول: إن الوصف الظاهر المنضبط مؤثر في الحكم بجعل الله.

ويبين الإمام الشرازي^(١) أن هذا الخلاف في المعاني التي تطلق عليه العلة خلاف لفظي وليس حقيقياً فيقول: والخلاف في المسألة لا يعود إلى فائدة، وإنما هو اختلاف في الاسم، لأن من قال: ليست بعلة، إن أراد بها أنها ليست بعلة توجب الحكم الآن لم يصح، وإن قال: لم تكن توجب الحكم قبل الشرع فهو مسلم به، فلا يكاد هذا الخلاف يفيد حكماً. أ.هـ.

(١) هو: إبراهيم بن عبي بن يوسف بن عبد الله الفقيه الشافعي الأصولي، يلقب بجمال الدين، المكنى بأبي إسحاق، وكان من أنظر أهل زمانه، وأفصحهم وأكثرهم تواضعاً - توفي سنة ٤٧٦ هـ. راجع: العبر ج ١ ص ٣٣٤، شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٤٩.



المبحث الثالث

تعريف الحكمة والفرق بينها وبين العلة

المطلب الأول

تعريف الحكمة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الحكمة فى اللغة:

تستعمل الحكمة لغة لعدة معان منها ما يلى:

١- معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم.

٢- العلم والإتقان والإحكام.

٣- ما تعلقت به عاقبة حميدة، وهى: بخلاف السفه.

٤- العدل والحلم والنبوة والقرآن والإنجيل.

جاء فى لسان العرب:

الحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم. ويقال:

لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها حكيم، والحكم والحكمة من العلم:

والحكيم العالم وصاحب الحكمة، وهى ضد الجهل والسفه، وقيل: هى من

المواعظ والأمثال التى ينتفع بها الناس^(١). أ هـ.

(١) راجع: لسان العرب ج ٢ ص ٥٤٠ باب الحاء.



وجاء فى المصباح المنير:

والحكمة وزان قصبة الدابة، سميت بذلك؛ لأنها تذللها لراكبها، حتى تمنعها الجراح ونحوه، ومنه اشتقاق الحكمة؛ لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأراذل، وحكمت الرجل بالتشديد فوضت الحكم إليه، وتحكم فى كذا، فعل ما رآه، وأحكمت الشئ بالآلف أتقنته، واستحكم هو: صار كذلك^(١). أ هـ.

وجاء فى مختار الصحاح:

الحكمة من الحكم والحكيم المتقن للأمور^(٢). أ هـ.

وجاء فى القاموس المحيط:

أن الحكمة تستعمل بمعنى العدل، والحلم والنبوة، والقرآن، والإنجيل، وأحكامه أتقنه فاستحكم ومنعه من الفساد^(٣).

والحكمة بالمعنى الأخير أقرب إلى معناها فى الاصطلاح.

ثانياً: تعريف الحكمة فى الاصطلاح:

تطلق الحكمة عند علماء الكلام على معنيين:

الأول: الإحاطة المجردة بنظم الأمور ومعانيها الدقيقة والجليلة، والحكم عليها بأنها ينبغى أن تكون حتى تتم منها الغاية المطلوبة بها.

(١) راجع: المصباح المنير ج ١ ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٢) راجع: مختار الصحاح ص ١٤٨ مادة "حكم".

(٣) راجع: القاموس المحيط ج ٤ ص ١٠٠ باب الميم فصل الحاء.



الثانى: أن تضاف إليه القدرة على إيجاد الترتيب والنظام وإتقانه وإحكامه، فيقال: حكيم من الحكمة وهو نوع من العلم، ويقال: حكيم من الإحكام وهو نوع من الفعل^(١).

وعند الأصوليين تطلق الحكمة على أمرين:

الأول: وعليه جمهور الأصوليين، وهم يرون أن الحكمة ما يترتب على التشريع من جلب مصلحة أو تكميلها، أو دفع مفسدة أو تقليلها.

الثانى: وعليه بعض الأصوليين، وهم يرون أن الحكمة هي الأمر المناسب نفسه، وعليه فإن المصلحة أو المفسدة أنفسهما يطلق عليهما هذا اللفظ عندهم.

مثال ذلك:

إذا قلنا: شرع قصر الصلاة لدفع المشقة عن المسافرين، فعلى ما ذهب إليه الجمهور يكون دفع المشقة هو الحكمة، وعلى ما ذهب إليه الآخرون: تكون المشقة نفسها.

وإذا قلنا حرم الزنا دفعاً لاختلاط الأنساب، فإن دفع الاختلاط هو الحكمة على الأول؛ لأنه هو المترتب على التشريع، أما على الثانى فإن

(١) راجع: الاقتصاد فى الاعتقاد للغزالي ص ١٠٥ ط، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.



الاختلاط نفسه هو الحكمة؛ لأنه هو المصلحة المناسبة لشرعية الحكم وهو الحد^(١).

وعلى هذا فالحكمة عند علماء الكلام أعم من تعريفها عند الأصوليين؛ لأن كلام أهل الأصول في الحكمة التي تتعلق بالأحكام الشرعية.

(١) راجع: حاشية ألباناني مع هامش الشربيني ج ٢ ص ٢٣٦، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٣٩، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩٠٩، تيسير التحرير ج ٢ ص ٣٠٢، التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٣، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٩، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٣٦، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة ص ٢٣٨، مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١٠٥، تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوى ص ١٨٩، ط دار الحديث، المذهب في أصول الفقه للدكتور/ عبد الكريم النملة، ج ٥ ص ٢١١٦، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض.



المطلب الثاني

الفرق بين الحكمة والعلة

ذكر علماء الكلام الفرق بين العلة الغائية والحكمة فقالوا إن الغاية لا تكون إلا لفاعل بالاختيار، فإن الموجب لا يكون لفعله علة غائية، وإن جاز أن يكون لفعلة حكمة وفائدة.

وقد تسمى فائدة فعل الموجب غاية تشبيهاً لها بالغاية الحقيقية التي هي علة غائية للفاعل، وغرض مقصود للفاعل.

فالحكمة على هذا أعم من العلة الغائية، إذ هي الفائدة المترتبة على الفعل، فإن كانت مقصودة للفاعل فعل لها فهي العلة الغائية، وإن ترتب على الفعل وكان الفاعل موجباً بالذات فهي فائدة وحكمة، وليس غاية إلا على سبيل التشبيه، ولكن هذا الكلام غير مسلم. فإن الحكمة كالعلة الغائية، لا تكون إلا من مختار في فعله، فإذا حصلت فائدة من فعل غير المختار فإنها تعد حكمة بل رمية من غير رام، فلا يقال: لمتخبط قبل عبقرياً بحركات تخبطه إنه حكيم.

فالعلة الغائية أعم من الحكمة هي العاقبة المحمودة للفعل الذي فعل لأجلها. أما العلة الغائية فقد تكون محمودة كما لو كان الفعل خيراً



قصد به خير، وقد تكون مذمومة كسائر الأفعال التى يفعلها المرء تلبية لشهواته من أن فيها ضرراً يعود عليه وعلى غيره^(١).

أما علماء الأصول فقد فرقوا بين الحكمة والعلة التى تتعلق بالأحكام الشرعية فقالوا: إن العلة هى الوصف الظاهر المنضبط الذى أقامه الشارع أمارة على الحكم، أما الحكمة فهى وصف مناسب للحكم، يتحقق فى أكثر الأحوال ولكنه غير منضبط وغير محدد.

مثال ذلك:

القصر فى الصلاة، فالعلة فى قصر الصلاة هو السفر، أما الحكمة من قصر الصلاة هى مظنة المشقة فى السفر، فقد تتحقق المشقة وقد لا تتحقق لذلك نيط الحكم الذى هو القصر بالعلة التى هى السفر لاطرادها ولم يجعلوا العلة هى المشقة لعدم اطرادها، وكذلك الاشتراك فى العقار مثلاً هو العلة فى ثبوت الشفعة فى العقار، إذ تكون ملكيته طويلة الأمد عادة؛ لأنه ليس مალأ سائلاً ينتقل من الأيدى بكثرة، والحكمة من الشفعة هو دفع الأذى الذى يتوقع من دخول رجل أجنبى لم يكن بين الشركاء، ويتوقع النزاع المستمر، فشرع الشارع الشفعة دفعاً لهذا الأذى المتوقع، وقد يقع وربما لا يقع، ولذلك لا ينافى الحكم بهذا الأمر، وإنما ينافى بأمر آخر، هو الاشتراك.

(١) راجع: المواقف ج ٤ ص ١٠٣، منهاج السنة النبوية لابن تيمية ج ١ ص ٤٣ - ٤٤، الناشر: مكتبة الرياض، حاشية الكلينوى على شرح الجلال الدوانى ج ٢ ص ٢٠٤، الحكمة والتعليل فى أفعال الله تعالى للدكتور/ محمد ربيع المدخلى ص ٢٣.



وكذلك إباحة المعاوضات للناس حكمتها، دفع الضرر والخرج
عن الناس بسد حاجتهم، وهو أمر خفى فاعتبر الشارع صيغة العقد هي
العلة؛ لأنها أمر ظاهر منضبط وهو مظنة الحكم، لأن الصيغة عنوان
تراض المتعاقدين، ولا يصدر هذا التراضى إلا عند الحاجة^(١).

(١) راجع: حاشية البناني مع هامش الشربيني ج ٢ ص ٢٣٨، نشر البنود ص ١٣٢ - ١٣٣، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة ص ٢٣٨، تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوى ص ١٩٠ - ١٩١، المذهب فى أصول الفقه للدكتور/ عبد الكريم النملة ج ٥ ص ٢١١٦.



المبحث الرابع

تحقيق المذاهب والأقوال في التعليل

بالحكمة وأدلة كل قول

المطلب الأول

تحرير محل النزاع في التعليل والحكمة

اتفق الأصوليون على أن الوصف الظاهر المنضبط المشتمل على الحكمة يصح تعليل الحكم به، مثل تعليل قصر الصلاة بالسفر، وتعليل وجوب الحد على الزاني بالزنا، وتعليل وجوب القصاص في النفس العمد العدوان.

واختلفوا في التعليل بنفس الحكمة المقصودة للشارع من شرع الحكم، مثل تعليل قصر الصلاة بالمشقة، أو تعليل وجوب حد الزنا باختلاط الأنساب، أو تعليل وجوب القصاص بالقتل حفظاً للنفوس^(١).

(١) راجع: نهاية السؤل ج ٢ ص ٩٠٩، التوضيح مع التتقيح ج ٢ ص ١٣٤، شرح العنصر على المختصر ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني ج ٢ ص ٢٣٨، البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١٣٣، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٧، المحصول ج ٥ ص ٢٨٧، غاية الوصول ص ١١٥، إرشاد الفحول ص ١٨٢، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٤٩.



قال الآمدي:

اتفق الكل على جواز تعليل حكم الأصل بالأوصاف الظاهرة
الجلية العرية عند الاضطراب وسواء أكان الوصف معقولاً، كالرضا
والسخط، أم محسناً كالقتل والسرقة، أم عرفياً كالحسن والقبح الخ^(١).

وقال في موضع آخر:

إن الإجماع منعقد على صحة تعليل الأحكام بالأوصاف الظاهرة
المنضبطة المشتملة على احتمال الحكم، كتعليل وجوب القصاص
بالقتل العمد والعدوان لحكمة الزجر أو الجبر، وتعليل صحة البيع
بالتصرف الصادر من الأهل من المحل لحكمة الانتفاع، وتعليل تحريم
شرب الخمر وإيجاب الحد به لحكمة دفع المفسدة الناشئة منه ونحوه
... الخ^(٢).

وقال الإمام الرازي - رحمه الله - الوصف الحقيقي إذا كان ظاهراً
مضبوطاً: جاز التعليل به.

أما الذي لا يكون كذلك، مثل الحاجة إلى تحصيل المصلحة ودفع
المفسدة وهي التي يسميها الفقهاء بالحكمة فقد اختلفوا في جواز التعليل
به^(٣). أ هـ.

(١) راجع: الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٠٧.

(٢) راجع: الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧٠٩.

(٣) راجع: المحصول ج ٥ ص ٢٨٧.



وقال ابن الحاجب:

ومنها أن تكون وصفاً ضابطاً لحكمة، لا حكمة مجردة، لخفائها أو لعدم انضباطها، ولو أمكن اعتبارها جاز على الأصح^(١). أ هـ.

وقال العضد شارحاً لكلام ابن الحاجب السابق: ومن شروط العلة أن تكون وصفاً ظاهراً منضبطاً في نفسه حتى تكون ضابطاً للحكمة، لا حكمة مجردة، وذلك لخفائها كالرضا في التجارة فنيط بصيغ العقود لكونها ظاهرة منضبطة، أو لعدم انضباطها، كالمشقة فإن لها مراتب لا تحصي وتختلف بالأحوال والأشخاص اختلافاً عظيماً^(٢). أ هـ.

وقال الأسنوي:

التعليل قد يكون بالضابط المشتمل على الحكمة، كتعليل جواز القصر بالسفر، لاشتماله على الحكمة المناسبة له، وهي المشقة، وكجعل الزنا علة لوجوب الحد، لاشتماله على حكمة مناسبة له، وهي: اختلاط الأنساب، وقد يكون بنفس الحكمة، أي بمجرد المصالح والمفاسد، كتعليل القصر بالمشقة، ووجوب الحد باختلاط الأنساب.

فالأول: لا خلاف في جوازه، وأما الثاني فهو الذي وقع فيه الخلاف^(٣). أ هـ.

(١) راجع: مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢١٣.

(٢) راجع: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢١٤.

(٣) راجع: نهاية السؤل ج ٢ ص ٩٠٩.



وقال ابن العراقي:

يشترط أن يكون الوصف المعلل به ضابطاً لحكمة وهي المصلحة المقصودة لشرع الحكم، وقد تطلق الحكمة على الوصف الضابط لها مجازاً، من تسمية الدليل باسم المدلول، وهل يجوز التعليل بنفس الحكمة، فيه مذاهب^(١).

وقال ابن السبكي والمحلى:

ومن شروط الإلحاق بالعلة أن تكون وصفاً ضابطاً لحكمة كالسفر في جواز القصر مثلاً لا نفس الحكمة كالمشقة في السفر لعد انضباطها^(٢).
أهـ.

وبعد هذه النقول لنصوص العلماء في تحرير محل النزاع يتبين الاتفاق على التعليل بالأمر الظاهر المنضبط وهو الوصف الذى ربط الشارع الحكم به، واختلفوا فى التعليل بما يسمى بالحكمة، وهذا ما سنبينه فى المطالب التالية:

(١) راجع: الغيث الهامع مع شرح جمع الجوامع ج ٣ ص ٦٧٧.

(٢) راجع: جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البنانى ج ٢ ص ٢٣٨.



المطلب الثاني

المذهب الأول وأدلتبه

أولاً: المذهب الأول:

وعليه بعض المالكية، وبعض الحنابلة منهم ابن تيمية، وابن القيم وهذا اختيار البيضاوي، والرازي، والغزالي، وكلام ابن الحاجب يقتضي رجحانه، وأصحاب هذا المذهب يرون جواز التعليل بالحكمة مطلقاً، سواء أكانت منضبطة أم غير منضبطة، ظاهرة أم غير ظاهرة^(١).

(١) راجع هذا المذهب في: شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المسودة ص ٤٢٣ - ٤٢٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، شرح مختصر الروضة ج ٤ ص ٤٤٥، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩٠٩، شرح الأصفهاني على المنهاج ج ٢ ص ٧٣١، المحصول ج ٥ ص ٢٨٧، شفاء الغليل ص ٢٨٨، البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١٣٣، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢١٤، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٢٨٠، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٧، نهاية الوضول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩، منتهى السؤل ج ٣ ص ٤، ط محمد على صبيح وأولاده بمصر، الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٨، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧، غاية الوصول ص ١١٥، نشر البنود ص ١٣٢ - ١٣٣، إرشاد الفحول ص ١٨٢، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٤٩، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة ص ٢٣٧، أصول الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥، ط دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.



قال الإمام الرازي:

بعد بيانه جواز التعليل بالوصف الظاهر المنضبط، أما الذى لا يكون كذلك، مثل الحاجة إلى تحصيل المصلحة، ودفع المفسدة وهى التى يسميها الفقهاء بالحكمة، فقد اختلفوا فى جواز التعليل به والأقرب: جوازه^(١). أ هـ.

وقال القرافي^(٢):

الوصف إن لم يكن منضبطاً جاز التعليل بالحكمة وفيه خلاف، والحكمة هى لأجلها صار الوصف علة، كذهاب العقل الموجب لجعل الإسكار علة، ومن الحكمة اختلاط الأنساب، فإنه سبب جل وصف الزنا سبب وجوب الحد، وكضياح المال الموجب لجعل وصف السرقة سبب القطع^(٣). أ هـ.

قال الإسنوى:

وقد يكون التعليل بنفس الحكمة، أى بمجرد المصالح والمفاسد، كتعليل القصر بالمشقة، وجوب الحد باختلاط الأنساب، وهذا الذى وقع فيه الخلاف، وفيه ثلاث مذاهب حكاها الآمدى.

(١) راجع: المحصول ج ٥ ص ٢٨٧.

(٢) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجى المالكى، ويلقب بشهاب الدين، وكنيته أبو العباس، وكان وحيد دهر، وفريد عصره، بارعاً فى الفقه والأصول والتفسير - توفى سنة ٦٨٤ هـ. راجع: شجرة النور الزكية ج ١ ص ١٨٨، الفتح المبين ج ٢ ص ٨٦.

(٣) راجع: شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦.



أحدها: الجواز مطلقاً، ورجحه الإمام والمصنف، وكلام ابن الحاجب يقتضى رجحانه أيضاً^(١). أ هـ.

وقال ابن النجار:

وقيل: يصح التعليل بمجرد الحكمة، سواء أكانت ظاهرة أو خفية، منضبطة أو غير منضبطة^(٢). أ هـ.

وقال ابن السبكي:

وقيل: يجوز كونها نفس الحكمة^(٣). أ هـ.

قال والى الدين ابن العراقي:

وهل يجوز التعليل بنفس الحكمة؟ فيه مذهب، والثانى: الجواز مطلقاً، وهو اختيار الإمام فخر الدين والبيضاوى^(٤).
قال الشنقيطى^(٥):

إن الوصف إذا لم يكن منضبطاً جاز التعليل بالحكمة، وفيه خلاف والحكمة عند جميع أهل الأصول التى هى لأجلها صار الوصف علة

(١) راجع: نهاية السؤل ج ٢ ص ٩٠٩.

(٢) راجع: شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧.

(٣) راجع: جمع الجوامع مع حاشية البنائى ج ٢ ص ٢٣٨.

(٤) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٧.

(٥) هو: عبد الله بن إبراهيم العلوى الشنقيطى، أبو محمد، فقه مالكى، علوى النسب، من مؤلفاته: نشر البنود، ونور الأقاح منظومة فى علم البيان وغيرهما - توفى سنة ١٢٣٥ هـ. راجع: الأعلام ج ٤ ص ٦٥.



كذهاب العقل بموجب لجعل الإسكار علة، والحكمة عبارة عن جلب مصلحة أو تكميلها، أو دفع مفسدة أو تقليلها، أى أن الوصف إذا لم يكن منضبطاً فحكمته جائزاً أن يناط الحكم بها بأن تجعل علته^(١). أ هـ.

قال الشيخ/ محمد أبو زهرة:

جمهور الفقهاء على أن الأحكام تناط بالعلة لا بالحكمة، ولكن جرى على أقلام بعض الكتاب التعليل بالحكمة، واعتبار الحكمة مناطاً للأقيسة المختلفة، وقد جرى ذلك فى عبارات بعض كتب الفقه الحنفى: وجرى ذلك فى غيره من المذاهب، ولكن الذين أكثروا من ذلك فقهاء المذهب الحنبلى، وقد تصدى لبيان هذا النوع من القياس ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ولذلك اعتبر الوصف المناسب علة للقياس من غير نظر إلى كونه منضبطاً أو غير منضبط، وقرروا أنه لا يمكن أن يكون نص قرآنى أو نبوى إلا وله حكمة ومصلحة مشروعة، وبهما تناط الأحكام، وهذه المصلحة المشروعة هى التى تربط بها بين الأشباه والنظائر^(٢). أ هـ.

ثانياً: أدلة أصحاب هذا المذهب:

استدل القائلون بجواز التعليل بالحكمة مطلقاً بأدلة كثيرة منها ما

يلى:

(١) راجع: نشر البنود ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) راجع: أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة ص ٢٥٠.



١- أن الحكمة هي مقصود الشارع من شرع الحكم، وجواز التعليل بالوصف المشتمل عليها إنما هو لأجل تلك الحكمة فإذا لم يصح التعليل بنفس الحكمة لم يصح التعليل بالوصف المشتمل عليها؛ لأن عدم اعتبار الأصل يقضى بعدم اعتبار ما بنى هذا الأصل عليه.

وما دام التعليل بالوصف المشتمل على الحكمة جائزاً اتفاقاً لكونه مناسباً للحكم من حيث اشتماله على الحكمة كان التعليل بنفس الحكمة جائزاً من باب أولى^(١).

قال القرافي:

حجة الجواز: أن الوصف إذا جاز التعليل به فأولى بالحكمة؛ لأنها أصله، وأصل الشيء لا يقصر عنه، ولأنها نفس المصلحة والمفسدة وحاجات الخلق، وهذا هو سبب ورود الشرائع فالاعتماد عليها أولى من الاعتماد على الفرع^(٢). أ هـ.

قال صفى الدين الهندي:

إننا أجمعنا على أن الوصف الحقيقي إنما يكون علة لاشتماله على الحكمة، وإن كانت تلك الحكمة خفية غير منضبطة فإن عليه الوصف

(١) راجع: شرح مختصر الروضة ج ٤ ص ٤٤٥، تنقيح الفصول ص ٤٠٦، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩١٠، مناهج العقول ج ٣ ص ١٤٣، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٤٩٥، نشر البنود ص ١٣٣، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٥٠، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٣٩.

(٢) راجع: شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦.



لعلَّيْهِ الحكمة، وهى علة العلة فأولى أن تكون علة الحكم، مقتضى هذا أنه يجوز التعليل بالحكمة، وإن كانت خفية ترك العمل بها، والحكمة الخفية المضطربة لخفائها وعدم ضبطها، فوجب أن يجوز التعليل بالحكمة المضبوطة الظاهرة، كما يجوز بالوصف الحقيقى بل أولى؛ لأن عليتها بالصالة وعليه الوصف بالعرض^(١). أ هـ.

أجيب عن ذلك:

بأن قياس الحكمة على الوصف بالقياس الأولى لا نسلمه، بل هو قياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق، ووجه الفرق: إن الوصف المشتمل على الحكمة يجوز التعليل به؛ لأمرين:
أولهما: اشتماله على الحكمة.

ثانيهما: كونه ظاهراً منضبطاً بخلاف الحكمة، فإنه لا يتوفر فيها الأمر الثانى، لعدم انضباطها غالباً حيث تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص كالمشقة فى السفر، فلم يجز التعليل بها لذلك^(٢).

٢- أنا إذا ظننا استناد الحكم المخصوص فى مورد النص - إلى الحكمة- المخصوصة ثم ظننا حصول تلك الحكمة فى صورة أخرى تولد لا

(١) راجع: نهاية الوصول للهندى ج ٨ ص ٣٤٩٥.

(٢) راجع: حاشية العطار مع شرح المحلى ج ٢ ص ٢٧٩ - ٢٨٠، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٥٠، المذهب فى أصول الفقه للدكتور/ عبد الكريم النملة ج ٥ ص ٢١٢ - ٢١٢١.



محالة من ذلك الظنين - ظن حصول الحكم في تلك الصورة، والعمل بالظن واجب^(١).

٣- أن التعليل بالحكمة جائز عرفاً، إذ يقال: إنما أعطى الأمير لدفع حاجة الفقير، وإنما فعل كذا لمصلحة كذا، أو لدفع مفسدة كذا فوجب أن يجوز شرعاً، لقوله -ﷺ-: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن" (٢)(٣).

(١) راجع: المحصول ج ٥ ص ٢٨٧، نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٥.

(٢) هذا الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود بنفس اللفظ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأخرجه الزيلعي من نفس الطريق بنفس اللفظ وقال: حديث غريب ولم أجده إلا موقوفاً على ابن مسعود، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من نفس الطريق بلفظ أن رسول الله -ﷺ- قال: "إن الله نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد -ﷺ- فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ".

راجع: المستدرک ج ٣ ص ٧٨ وما بعدها، كتاب معرفة الصحابة ط دار المعرفة - بيروت - لبنان، نصب الراية ج ٤ ص ٣٣١، كتاب الإجازات - باب الإجازة الفاسدة، ط المأمون - مصر، مسند أحمد ج ١ ص ٣٧٩ ط دار صادر - بيروت - لبنان.

(٣) راجع: نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٥ - ٣٤٩٦.



المطلب الثالث

المذهب الثاني وأدلته

المذهب الثاني:

وعليه جمهور الأصوليين، ونسبه الأمدى للأكثرين، ونسب لأكثر الحنابلة، وأصحاب هذا المذهب يرون أنه لا يجوز التعليل بالحكمة مطلقاً، سواء أكانت ظاهرة أو خفية، منضبطة أو غير منضبطة^(١).

قال ابن السبكي والمحلى:

ومن شروط الإلحاق بالعلة أن تكون وصفاً ضابطاً كالسفر فى جواز القصر مثلاً لا نفس الحكمة كالمشقة فى السفر لعدم انضباطها^(٢).
أ هـ.

وقال أبو زرعة العراقى:

وهل يجوز التعليل بنفس الحكمة، فيه مذاهب.

(١) راجع: الإبهاج ج ٣ ص ١٥٠، الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٨، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٧، حاشية البنائى مع شرح المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٣٨، البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١٣٣، نهاية الوصول للبهندى ج ٨ ص ٣٤٩٤، شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩٠٩، شرح الأصفهانى على المنهاج ج ٢ ص ٧٣١، شرح مختصر الروضة ج ٤ ص ٤٤٥، إرشاد الفحول ص ١٨٢، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٤٩.

(٢) راجع: جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ج ٢ ص ٢٧٩.



أحدها: المنع:

وهو ظاهر كلام المصنف، وحكاة للآمدى عن الأكثرين^(١). أ هـ.

قال الآمدى:

ذهب الأكثرون إلى امتناع تعليل الحكم بالحكمة المجردة عن الضابط^(٢). أ هـ.

قال ابن النجار:

فلا يعلل الحكم الشرعى بحكمة مجردة عن وصف ضابط لها عند الأكثر من أصحابنا وغيرهم^(٣). أ هـ.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأدلة كثيرة منها ما يلى:

١- أن الغالب فى الحكمة الخفاء، وعدم الانضباط: فهى مختلفة باختلاف الأحوال والأفراد، والأزمان، فمثلاً: إباحة البيوع، حكمتها دفع الحرج عن الناس بسد حاجاتهم، والحاجة أمر خفى، فقد تكون المعاوضة بالبيع لحاجة أو لغير حاجة، وإباحة الفطر فى رمضان، حكمتها دفع المشقة، والمشقة تختلف باختلاف الأحوال والناس، فرؤساء الدول مثلاً لا ينالهم من المشقة فى السفر ما ينال الرعية، والمشقة فى زمن الصيف تختلف عن المشقة فى زمن الشتاء، والسفر على الطائرات

(١) راجع: الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٧.

(٢) راجع: الإحكام للآمدى ج ٣ ص ٧٠٨.

(٣) راجع: شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧.



غير الركوب على الجمال ومشروعية قصر الصلاة في السفر: حكمتا دفع المفسدة التي هي المشقة غير أن هذه المشقة أمر اعتباري يختلف بالنسبة للأشخاص والظروف والأزمان والأماكن ويترتب على ذلك لزوم البحث الشديد والنظر الدقيق لمعرفة مناط الحكم، وهذا فيه من التكلف ما الله به عليم، والكلفة خلاف حكمة التخفيف الذي جاءت به الأحكام الشرعية وقد وجدنا الشارع رد الناس في مثل هذه الأمور التي يختلف الناس فيها إلى مظانها الظاهرة الجلية، دفعاً للتخبط في الأحكام، ونفياً للحرص والمشقة والعسر، فرخص في الفطر والقصر لعل ظاهراً جلية لا تختلف باختلاف الأفراد والظروف وهي مجرد السفر، ولم يعلق الترخيص بالمشقة، لأنها مما يضطرب ويختلف.

ويؤيد ذلك: أن الشارع لم يرخص للعمال في التحميل، أو البناء في الفطر في الحضر مع أنهم يجدون من المشقة ما لا يجده المسافرون بالطائرات، وأوجب الشارع العدة لبراءة الرحم بالوطء الذي هو مظنة لشغل الرحم حتى لو كانت في صغيرة أو آيسة ممن لا يتصور معها اختلاط الأنساب.

ومن هنا يتبين لنا أن الشارع الحكيم وضع لنا علامات ظاهرة جلية لا تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال ليكون الحكم واحداً لجميع المكلفين^(١).

(١) راجع: الإحكام للامدنى ج ٣ ص ٧٠٩، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، الإيهام ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢، منهج العقول ج ٣ ص ١٤٣، حاشية العطار مع شرح



أجيب عن ذلك:

بأن الحكمة التى لا تكون منضبطة، فهذه ينتقل فيها إلى مظنتها، وليست كل حكمة كذلك بل منها ما هو ظاهر منضبط وهذه لا ينطبق عليها ما تقدم، بل هى متساوية مع الوصف الذى هو مظنتها، فما المانع من القول بالتعليل بها حينئذ^(١). أ هـ.

٢- أن الشارع الحكيم رتب الحكم فى الأصل على قدر معين من المصلحة أو المفسدة، وهذا القدر لا يعلم وجوده فى الفرع حتى يمكن إلحاقه بالأصل فى ذلك الحكيم؛ لأن المصالح والمفاسد من الأمور الباطنة الخفية التى لا يمكن الوقوف على مقاديرها، ولا امتياز كل واحدة من مراتبها التى لا نهاية لها عن الرتبة الأخيرة، وعليه فلا يجوز إثبات الحكم فى الفرع بتلك المصلحة أو المفسدة^(٢).

= المحلى ج ٢ ص ٢٧٩ - ٢٨٠، المذهب فى أصول الفقه للدكتور/ عبد الكريم النمله ج ٥ ص ٢١١٧، أصول الفقه الإسلامى للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ج ١ ص ٢٢٤.

(١) راجع: تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ١٣٩، مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١١٠ - ١١١.

(٢) راجع: الإبهاج ج ٣ ص ١٥٠ - ١٥١، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩١٠، منهاج العقول ج ٣ ص ١٤٣، شرح الأصفهائى على المنهاج ج ٢ ص ٧٣١، نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٧، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٥٠.



أجيب عن ذلك الدليل من وجهين:

الوجه الأول:

وهو للمجيزين للتعليل بالحكمة مطلقاً: بأنه لو لم يجز التعليل بالحكمة لكونها غير معلومة لما جاز بالوصف المشتمل عليها؛ لأن العلم باشتمال الوصف عليها من غير العلم بها ممتنع، لكنه يصح التعليل بالوصف المشتمل عليها بالاتفاق، كالسفر مثلاً، فإنه علة لجواز القصر؛ لاشتماله على المشقة لا لكونه سفيراً، وحينئذ فإذا حصل الظن بأن الحكم في الأصل لتلك المصلحة أو المفسدة المقدرة، وحصل الظن أيضاً بأن قدر المصلحة أو المفسدة حاصل في الفرع لزم بالضرورة حصول الظن بأن الحكم قد وجد في الفرع والعمل بالظن واجب^(١).

غير أن الدكتور/ محمد مصطفى شلبي: ضعف هذا الجواب ذاكراً للصحيح في ذلك فقال: وأنت إذا علمت أن مناط الاستدلال هو أن القدر الذي رتب الشارع عليه الحكم في الأصل لا يعلم وجوده في الفرع بعينه لاختلاف مراتبة، أدركت ما في الجواب من نظر، لأن المستدل يريد قدراً معيناً منضبطاً، وهو متأثر في ذلك العلة معرفة، واختلاف مراتب الحكمة يؤدي إلى التجهيل، فكيف يكون معرفاً؟.

والجواب الصحيح:

أنه إذا كانت الحكمة كما وصفها المستدل مختلفة المقادير، لا يجوز التعليل بها، بل يعلل بما هو مظنتها، ويكفي مجرد ظن اشتمال

(١) راجع: المراجع السابقة.



الوصف عليها فى التعليل به، أما إذا كانت ظاهرة منضبطة فلا محذور فى التعليل بها، وحينئذ يقوم هذا الدليل فى وجه المجوز مطلقاً^(١).
أ هـ.

الوجه الثانى:

للمفصل بين الحكمة الظاهرة المنضبطة وغيرها أصحاب القول الثالث الذى سيأتى إن شاء الله بعد قليل.

وهو أن الحكمة قد تكون منضبطة ظاهرة فيمكن معرفتها فى الأصل كما يمكن معرفتها فى الفرع، وبذلك يمكن تعدية الحكم إليه فتتحقق فائدة التعليل فى الحكمة كما تحققت فى العلة - فالدليل إنما يثبت منع التعليل بالحكمة غير المنضبطة، ونحن نقول به^(٢).

٣- لو جاز التعليل بالحكمة مطلقاً لما جاز التعليل بالوصف لكن ذلك جائز بالإجماع، فوجب أن لا يجوز التعليل بالحكمة مطلقاً.

بيان الملازمة:

‘ أن العلة بمعنى الداعى إلى الحكم، أو المؤثر فيه إما يجعل الشارع مؤثراً فيه، أو بذاته على اختلاف فيه، أو بمعنى المعروف، إنما هو الحكمة، لا الوصف، والعلم بذلك جلى غنى عن البيان، فإنه وإن فسرت

(١) راجع: تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ١٣٩.

(٢) راجع: نهاية الوصول للهندى ج ٨ ص ٣٤٩٩، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٥١، تكدير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوى ص ١٩٦.



العلة بالمعرف فلا شك في أنه يعتبر فيها المناسبة وهي الحكمة، إذ الوصف لا يكون مناسباً ما لم يعرف اشتماله على الحكمة فالتعليل بالوصف إنما هو لكونه مشتم على الحكمة فعليته الحكمة، فلو جاز التعليل بالحكمة مطلقاً لما جاز التعليل بالوصف؛ لأن ما يقدح في التعليل بالحكمة يقدح في التعليل بالوصف من غير عكس، ضرورة أن القادح في الأصل قادح في الفرع من غير عكس، فالتعليل بالوصف مع إمكان التعليل بالحكمة تكثير لإمكان الغلط من غير حاجة، وزيادة مشقة وخرج على المكلف من حيث إنه يجب عليه البحث والنظر فيه، وكل ذلك ينافي حكمة الشارع ونصوصه النافية للخرج والمشقة^(١).

قال القرافى:

حجة المنع أنه لو جاز التعليل بالحكمة لما جاز التعليل بالوصف، لأن الأصل يعدل عنه إلى فرعه عند تعذره، والحكمة ليست متعذرة، فلا يجوز العدول عنها فيعمل بها، ومتى علل بها سقط التعليل بالوصف، لكن المنع من الوصف خلاف إجماع القائسين^(٢). أ هـ.

أجيب عن ذلك:

بأن التعليل بالحكمة وإن كان راجحاً على التعليل بالوصف، من الوجه الذى ذكرت: فالتعليل بالوصف راجح على التعليل بالحكمة من

(١) راجع: نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٤٩٦، الإحكام للآمى ج ٣ ص ٧٠٩، المحصول ج ٥ ص ٢٨٨ - ٢٨٩، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦، شرح مختصر الروضة ج ٤ ص ٤٤٥.

(٢) راجع: شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦.



وجه آخر - وهو سهول الإطلاع على الوصف، وعسر الإطلاع على الحكمة، فلما كان كل واحد - منها راجعاً من وجه مرجوحاً من وجه آخر، حصل الاستواء الذي يجعل كلا منهما صالحاً للتعليل به على حد سواء^(١).

٤- لو جاز التعليل بالحكمة لوجب طلبها، لأن القياس مأمور به، وهو لا يتم بدون وجدان العلة، ووجدانها متوقف على الطلب، وما يتوقف عليه المأمور به المطلق وكان مقدوراً للمكلف فهو مأمور به - فيكون طلبها مأموراً به فيكون طلب الحكمة مأموراً به، لكن طلبها غير مأمور به، لأن الحكمة راجعة إلى الحاجة إلى تحصيل المصالح ودفع المفاسد وهي مما يخفى ويزيد فلا تكون ظاهرة ولا منضبطة، وما هذا شأنه لا يعلم إلا بمشقة شديدة، وما يكون كذلك وجب أن لا يكون مأموراً به بالنصوص النافية للحرص والمشقة^(٢) قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣) وأرى أن هذا الدليل قريب من الدليل الأول إن لم يكن عينه.

أجيب عن ذلك:

بأن إحدى المقدمتين باطلة، إما عدم لزوم وجوب الطلب، وإما أن اللازم غير منفي، لأن طلب الحكمة إما أن يكون مقدوراً بحسن التكليف به أولاً. فإن كان الأول: بطل نفى اللازم لأنه لا مشقة حينئذ، وإن كان

(١) راجع: المحصول ج ٥ ص ٢٩١ - ٢٩٢، نهاية الوصول ج ٨ ص ٣٤٩٩.

(٢) راجع: المرجعين السابقين.

(٣) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).



الثاني: بطلت الملازمة، لأن ما لا يتم الواجب إلا به إنما يجب إذا كان كذلك، لأن اللازم ليس أنه مقدور بل اللازم وجود المشقة، ولا يلزم من كونه مقدوراً ألا يكون مشتملاً على المشقة، فظهر أن إحدى المقدمتين باطلة، إما بطلان الملازمة، أو نفى اللازم^(١).

٥- لو جاز التعليل بالحكمة، لزم تخلف الحكم عن علته، وهو نقض لها، وخلاف الأصل وهو باطلن وبيان ذلك بمثالين:

أحدهما: أن حرمة النكاح بسبب الرضاع، علته: الرضاع وهو الوصف الظاهر المنضبط الذي أناط الشارع به الحكم، وحكمته الجزئية بمعنى: أن جزء المرأة المرضعة صار جزءاً للرضيع؛ لأن لبنها جزؤها، وقد صار لحماً للرضيع، فهو يشبه ما كان منها جزءاً كجنينها، وبما أن ولد الصلب حرام فكذلك ولد الرضاع، وهو سر قوله -ﷺ-: "الرضاع لحمه كلحمة النسب"^(٢).

ويلزم على التعليل بالحكمة لو أن صبيّاً أجنبيّاً أكل قطعة من لحم امرأة حتى صارت جزءاً له، لم يحرم عليها، مع أن الحكمة من الرضاع موجودة.

(١) راجع: المحصول ج ٥ ص ٢٩٢، نفائس الأصول ج ٨ ص ٣٦٦٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - لبنان.

(٢) هذا الحديث: لم أجد بهذا اللفظ، ويعنى عنه قوله -ﷺ-: "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أو الولادة". راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٩ ص ١٣٩ - ١٤٠، كتاب النكاح - باب "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٩ - ٢٠، كتاب الرضاع.



ثانيهما: أن وجوب الحد على الزاني، فإما أن يعلل ذلك بالوصف المنضبط وهو الزنا، وإما أن يعلل ذلك بحكمته وهى: اختلاط الأنساب، ولا يمكن أن نعلل بالثانى وهو اختلاط الأنساب؛ لأنه يلزم منه التخلف فى بعض الصور، حيث يتحقق اختلاط الأنساب بدون زنا، كأن يأخذ إنساناً طفلاً صغاراً على حين غفلة من آبائهم وفرقهم حتى صاروا رجالاً فلم يستطيع آباؤهم التعرف عليهم، فهنا قد تحققت الحكمة وهى: اختلاف الأنساب، فينبغى على هذا: القول بوجوب الحد على من أخذهم، لأنه حقق الحكمة، وهى اختلاط الأنساب، وهذا لم يقل به أحد من الفقهاء، فبان من هذا: أنه تخلف الحكم عن علته، وهو نقض مبطل للتعليل، فعلمنا أنه لو جاز التعليل بالحكمة للزم النقص، وهو خلاف الأصل، فلا يجوز التعليل بالحكمة وهو المطلوب^(١).

أجيب عن ذلك:

بأن تخلف الحكم عن العلة، وهو ما أطلق عليه الأصوليون - النقص - موضع خلاف فى أنه مفسد للعلة أو غير مفسد، وعلى فرض القول بكونه مفسداً فإنه مفسد للتعليل فى المثال الذى يدور عليه الخلاف، لا فى أصل التعليل بالحكمة الذى نحن بصدد بحثه على وجه العموم، ولو قلنا: بأن تخلف الحكم فى بعض الصور مفسد للتعليل بها مطلقاً للزم القول بذلك بالنسبة للوصف أيضاً، فيمتنع التعليل به هو الآخر، لأننا وجدنا بعض

(١) راجع: شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦ - ٤٠٧، شرح مختصر الروضة ج ٤

ص ٤٤٥ - ٤٤٦، نفائس الأصول ج ٨ ص ٣٦٦٣.



الصور تخلف الحكم فيها عن الوصف المنضبط، فهل هذا يعنى أن التعليل به فاسد على وجه الإطلاق لهذا السبب، هذا مما لم يقل به أحد بل ولا يتفق مع الواقع^(١).

كما أن هذا المثال الذى عولتم عليه كلامه ركيك جداً. لأنه علم قطعاً أن أمثال هذه الخيالات لغاها الشارع، وشرط فى عليه المصالح أن يعتبرها الشارع، وأما ما ألغاه الشارع فلا يلتفت إليه أصلاً.

٦- لو جاز التعليل بالحكمة لوقع من الشارع، للقطع بأنها إذا وجدت، وجدت الحكمة التى هى المقصود الأصلى المطلوب بالذات من غير مانع، ربط الشارع الحكم بها لا بمظنتها التى ربما توهم أنها المقصود، واللازم منتف بحكم الاستقراء.

٧- أنه لو جاز التعليل بالحكمة لم يعتبر الشارع المظان عند تحقق خلوها عن الحكمة، إذ لا عبرة بالمظنة فى مقابلة المنة، واللازم منتف، لأنه قد اعتبرها حيث ناط الترخص بالسفر وإن خلا عن المشقة كما فى الحمالين والملاحين فدل ذلك على أن المعتبر وجوداً وعدمياً هو المظنة دون الحكمة^(٢).

(١) راجع: مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١٠٩ - ١١٠.

(٢) راجع: هذين الدليلين فى شرح العضد على المختصر مع حاشية السعد (ج ٢ ص ٢١٤)، هامش الشربيني مع حاشية العطار (ج ٢ ص ٢٧٩، ٢٨٠) تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى (ص ١٣٨)، المذهب فى أصول الفقه للدكتور/ عبد الكريم النملة (ج ٥ ص ٢١٢).



أجيب عن ذلك:

أجاب السعد النفذاني تبعاً للعضد عن هذين الدليلين: بمنع الملازمة فيهما مستنداً إلى انتفاء حكمة ظاهرة منضبطة من جملة ما يقصده الشارع في أحكامه. ولا خفاء في أن وقوع وجودها، وفرض الوجود، لا يستلزم الوجود، فلذا كان الواقع اعتبار المظنة دون الحكمة، وحين اعتبرت المظنة لم يرد سفر الملوك ولا حضر الحماليين، لأن مظنة الشيء لا يجب اطرادها بمعنى إذا وجدت الحكمة، ولا انعكاسها بمعنى إذا انتفتت الحكمة^(١).

٨- أن الحكمة تابعة للحكم، لأن الزجر تابع لحصول القصاص، وعلّة الشيء يستحيل تأخيرها عن الشيء. فالحكمة لا تكون علة الحكم^(٢).

أجيب عن ذلك:

أجاب القرافي عن هذا الدليل فقال: تقدم في المجاز أن الأسباب، والعلل أربعة أقسام: فاعلية، وصورية، ومادية وغائية، والمراد هاهنا الغائية التي تسبق في النفس، وتتأخر في الوقوع^(٣).

(١) راجع: المرجعين الأولين في رقم (٢).

(٢) راجع: المحصول ج ٥ ص ٢٩٠، نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٨.

(٣) راجع: نفائس الأصول ج ٨ ص ٣٦٦٢، نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٨.



المطلب الرابع

المذهب الثالث وأدلته

المذهب الثالث:

وعليه الأمدى، وابن الحاجب، وصفى الدين الهندى، ونسب لابن السبكي، وبعض الحنابلة، وهم يرون أن الحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطة بنفسها. فإنه يجوز التعليل بها، وإن كانت الحكمة خفية مضطربة، فإنه لا يجوز التعليل بها^(١).

قال الأمدى:

ومنهم من فصل بين العلة الظاهرة المنضبطة بنفسها والحكمة الخفية المضطربة، فجوز التعليل بالأول دون الثانية، وهذا هو المختار. أ هـ^(٢).

(١) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٨، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤، نهاية الوصول للهندى ج ٨ ص ٣٤٩٥، الإبهاج ج ٣ ص ١٥٠ شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩١٠، الغيث الهامع ج ٣ ص ٦٧٧، البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١٣٣، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ج ٢ ص ٢٨٠، نفائس الأصول ج ٨ ص ٣٦٦، غاية الوصول للأنصارى ص ١١٥، منتهى السؤل ج ٣ ص ٤، إرشاد الفحول ص ١٨٢.

(٢) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٨٣.



وقال العضد في شرحه على المختصر:

فلو وجدت حكمة مجردة وكانت ظاهرة بنفسها منضبطة بحديث
يمكن اعتبارها ومعرفتها جاز اعتبارها وربط الحكم بها على الأصح^(١).
أ هـ.

وقال الصفي الهندي:

ومنهم من فصل فقال: إن كانت الحكمة ظاهرة منضبطة بنفسها
جاز التعليل بها، وإلا فلا، وهو المختار^(٢). أ هـ.

وقال ابن السبكي:

وفصل قوم فقالوا: إن كانت الحكمة ظاهرة منضبطة بنفسها جاز
التعليل بها وإلا فلا^(٣). أ هـ.

وقال ابن النجار:

وقيل: إن كانت الحكمة المجردة ظاهرة منضبطة صح التعليل
بها، وإلا فلا^(٤). أ هـ.

استدل أصحاب هذا المذهب بما يلي:

(١) راجع: شرح العضد على المختصر ج ٢ ص ٢١٤.

(٢) راجع: نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٥.

(٣) راجع: الإبهاج ج ٣ ص ١٥٠.

(٤) راجع: الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨.



الدليل الأول:

على جواز التعليل بالحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطة، بأنا أجمعنا على أن الحكم إذا اقترن بوصف ظاهر منضبط مشتمل على حكمة غير منضبطة بنفسها، أنه يصح التعليل به وإن لم يكن هو المقصود من شرع الحكم، بل ما اشتمل عليه من الحكمة الخفية، فإذا كانت الحكمة هي المقصودة من شرع الحكم مساوية للوصف في الظهور والانضباط كانت أولى بالتعليل بها^(١).

قال الصفي الهندي:

إننا أجمعنا على أن الوصف الحقيقي إنما يكون علة لاشتماله على الحكمة، وإن كانت تلك الحكمة خفية غير منضبطة، فإنن عليه الوصف لعلية الحكمة، وهي علة العلة فأولى أن تكون علة الحكم، مقتضى هذا أن يجوز التعليل بالحكمة، وإن كانت خفية، ترك العمل به في الحكمة الخفية المضطربة لحقائقها وعدم ضبطها، فوجب أن يجوز التعليل بالحكمة المضبوطة الظاهرة كما يجوز بالوصف الحقيقي بل أولى، لأن عليتها بالأصالة وعليه الوصف بالعرض^(٢).

(١) راجع: الأحكام للآمدی ج ٣ ص ٧٠٨ - ٧٠٩، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦،

أصول الفقه للذكندر/ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١٥١.

(٢) راجع: نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٥.



اعترض على ذلك:

بأن الجواز فرع إمكان ذلك، وهو غير مسلم؛ لأن الحكمة راجعة إلى الحاجات إلى المصالح ودفع المفاسد، والحاجات مما تخفى وتزيد وتنقص، فلا تكون ظاهرة ولا منضبطة. وإن سلمنا إمكان ذلك نادراً غير أنه يلزم من التوصل إلى معرفتها في آحاد الصور نوع عسر وحرج، ولا يلزم ذلك في معرفة الضوابط الجلية؛ لأنه يكفي فيها احتمال اشتغالها على الحكم الغالب، والحرج مدفوع عنا بقوله تعالى^(١): ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢).

أجيب عن ذلك:

بأن الكلام إنما هو مفروض فيما إذا كانت الحكمة ظاهرة منضبطة بنفسها في بعض الصور لا فيما لم يكن، فإنها إذا كانت ظاهرة منضبطة كانت كالوصف، فلا تفاوت، فلم نقول بصحة التعليل بالوصف ولا نقول بصحة التعليل بها حينئذ^(٣).

قال الصفي الهندي:

إن الحكمة إذا كانت ظاهرة مضبوطة كان الظن بحصولها كالظن بحصول الوصف إذا لم يزد الوصف عليها حينئذ بما يوجب سهولة حصول الظن أو العلم به، نعم إذا كانت الحكمة خفية مضطربة كان

(١) راجع: الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧١٠.

(٢) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).

(٣) راجع: نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٩، الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧١١.



تحصيل الظن أو العلم بحصولها صعب عسر لا أنه غير ممكن^(١).
أ هـ.

الدليل الثاني:

على المنع من التعليل بالحكمة إذا كانت خفية أو مضطربة.
فقالوا: نمنع التعليل بها لأمر ثلاثة.

١- أن الحكمة الخفية غير المنضبطة لم يوجد فيها ما يصحح التعليل بها،
لأن خفاءها يوجب العسر والخرج في البحث عنها، والدين لا حرج
فيه، وعدم انضباطها يقضى بعدم معرفة مناط الحكم فيها إلا بمشقة،
والشارع شأنه في مثل ذلك أن يرد الناس إلى المظان الظاهرة
المنضبطة تسهيلاً لهم ودفعاً للخرج عنهم^(٢).

اعترض على ذلك:

بأن البحث عن الحكمة الخفية، وإن كان فيه نوع حرج ومشقة،
غير أنه لا بد منه عند التعليل بالوصف الظاهر المشتمل عليها ضرورة
أنها علة لكون الوصف علة؛ ولا اشتمال الوصف عليها لما كان علة
للحكم وإذا لم يكن بد من معرفتها في جعل الوصف علة للحكم وقد جعلت
علة للعلة أمكن أن تجعل علة للحكم من غير حاجة إلى ضابطها^(٣).

(١) راجع: نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٩.

(٢) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٩، أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور
زهير ج ٤ ص ١٥١، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٤٠.

(٣) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧١٠، مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبد
الحكيم السعدى ص ١١٥.



أجيب عن ذلك:

بأن هناك فرقاً بين البحث عن الحكمة الخفية عند تجردها عن الضابط، وعن البحث عنها مع وجود الضابط فالبحث عنها عند تجردها عن الضابط لابد من معرفة كميتها وخصوصيتها، حتى نأمن من الاختلاف بين الأصل والفرع فيها وذلك غير ممكن في الحكمة الخفية المضطربة، ولا يكفي فيها مجرد معرفة احتمالها بخلاف ما إذا كانت مضبوطة بضابط، فإننا نكتفي بمعرفة الضابط ومعرفة أصل احتمال الحكمة لا غير، والأمثلة التي ذكرناها شاهدة على ذلك: حيث قلنا في مسألة الترخيص في السفر أنه للسفر الذي هو مظنة للمشقة، حتى لو لم نعلم مقدارها، بل وحتى لو كان المسافر في غاية الرفاهية، وهذا موضع اتفاق بيننا^(١).

٢- أننا نمنع التعليل بالحكمة الخفية؛ لأن الإجماع منعقد على صحة تعليل الأحكام بالأوصاف الظاهر المنضبطة المشتملة على احتمال الحكم، كتعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لحكمة الزجر أو الجبر، وتعليل صحة البيع بالتصرف الصادر من الأهل في المحل لحكمة الانتفاع، وتعليل تحريم شرب الخمر وإيجاب الحد به لحكمة دفع المفسدة الناشئة منه ونحوه، ولو كان التعليل بالحكمة الخفية مما يصح لما احتيج إلى التعليل بضوابط هذه الحكم والنظر عليها، لعدم الحاجة إليها، ولما فيه من زيادة الحرج بالبحث عن الحكمة، وعن ضابطها مع الاستغناء بأحدها.

(١) راجع: المرجعين السابقين، نهاية الوصول للهندي ج ٨ ص ٣٤٩٨.



اعترض على ذلك:

بأن هذا الدليل غاية ما فيه جواز التعليل بالضابط المشتمل على الحكمة، وليس فيه ما يدل على امتناع التعليل بالحكمة الخفية، وأما ما ذهبتم إليه من أنه لا حاجة إلى الضوابط لو كان التعليل بالحكمة الخفية صحيحاً، فإنه غير مسلم، لأن الإطلاع عليه أسهل من الإطلاع عليها.

أجيب عن ذلك:

بأنه إذا كان الإطلاع على الضابط أسهل من الإطلاع على الحكمة، فإنه يلزم لامتناع عن التعليل بها، لأن التعليل بها حينئذ يلزم منه تأخير إثبات الحكم الشرعي، حتى يمكن الإطلاع على الحكمة مع إمكان إثباته بالضابط في أقرب زمان، وذلك ممتنع^(١).

٣- أن التعليل بالحكمة المجردة إذا كانت خفية مضطربة، مما يفضي إلى العسر والخرج في حلق المكلف بالبحث عنها والإطلاع عليها، والخرج منفي بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢) غير أنا حالفناه في التعليل بالوصف الظاهر المنضبط، لكون المشقة فيه أدنى فبقينا عاملين بعموم النص فيما عداه.

اعترض على ذلك:

بأن الحرج اللازم عند البحث عن الحكمة الخفية، وإن كان شلقاً، غير أنه لا يزيد على البحث عنها عند التعليل بضابطها، بل المشقة في

(١) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧٠٩ - ٧١٠، نهاية الوصول (ج ٨ ص ٣٤٩، الوصول ج ٥ ص ٢٩٠).

(٢) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).



تعرفها، مع تعريف ضابطها، أشق من تعرفها دون ضابطها، وقد أجمعنا على مخالفة النص المذكور عند التعليل بالضابط، وكانت مخالفته عند التعليل بالحكمة، لا غير، أقل مشقة وحرَجاً، فكان أولى بالمخالفة.

أجيب عن ذلك:

بأننا لا نسلم التساوى فى الحرج والمشقة فى البحث عن الحكمة مع ضابطها، ومع معرفة خصوصيتها وكميتها، حتى نأمن من التفاوت فيها بين الأصل والفرع، كما سبق، ولا كذلك فى البحث عنها مع ضابطها، فإننا نفتقر فى البحث عنها إلى أكثر من معرفة أصل احتمالها ولا يخفى أن الحرج فى تعرفها على جهة التفصيل أتم من تعرفها لا بجهة التفصيل^(١).

وبعد هذه الأدلة والمناقشات التى ذكرتها لما ذهب إليه العلماء فى مسألة التعليل بالحكمة: أرى أن الراجح منها هو القول الثالث الذى يرى جواز التعليل بالحكمة متى كانت ظاهرة منضبطة، وعدم جوازه إذا لم تكن بهذه الصفة لقوة ما استدل به أصحابه، وما ردوا به على القائلين بالمنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، يؤيد هذا ما جاء فى الكتاب والسنة وما نطق به فقهاء المسلمين من السلف والخلف فى فروع كان التعليل فيها بالحكمة، وسيأتى بيان ذلك فى المبحث التالى إن شاء الله تعالى.

(١) راجع: نهاية الوصول للهندى ج ٨ ص ٣٤٩٨ - ٣٤٩٩، الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٧١٠ - ٧١١، المحصول ج ٥ ص ٢٩٠.



المبحث الخامس

أمثلة للتعليل بالحكمة من القرآن الكريم

والسنة النبوية وأقوال الصحابة والفقهاء

المطلب الأول

التعليل بالحكمة من القرآن الكريم

تمهيد:

سلك القرآن الكريم فى شرعية الأحكام مسلكاً بديعاً محكماً، لم يفارق فى جملته سلوكه فى بيان العقائد وقصص الأولين، ولم يكن فى تشريعه يسرد الأحكام سرداً، بل عللها وبين أسبابها، ولم يسر فى تعليله وبيان الأسباب سيرة واحدة، حتى تسام منها النفوس، وتملها الأسماع، بلى غاير ونوع، وفصل وأجمل، فتراه مرة يذكر وصفاً مرتباً عليه حكماً فيفهم السامع أن هذا الحكم يدور مع ذلك الوصف أينما وجد، وأخرى يذكر مع الحكم سببه مقروناً بحرف السببية مقدماً أو مؤخراً، وطوراً يأمر بشئ ويردفه بأنه أظهر أو أزكى، وحيناً يذكر الحكم معللاً إياه بحرف من حروف التعليل، وهنا تكثر الأنواع وتعدد المثل، وفى مواضع كثيرة يأمر بالشئ مبيناً مصلحته، أو يحرم الشئ مبيناً مفسده المرتبة على فعله.

والمنتبغ لآيات التشريع فى الكتاب الحكيم يجد من ذلك الشئ الكثير، وفى هذا المعنى يقول العلامة - ابن القيم - رحمه الله والقرآن وسنة رسول الله - ﷺ - مملوان من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتنبية على وجود الحكم التى لأجلها شرع تلك



الأحكام، لأجلها خلق تلك الأعيان ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائه موضع أو مائتين لسقناها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة.

وقال وإذا تأملت الشريعة التي بعث الله بها رسوله حق التأمل وجدتها من أولها إلى آخرها شاهدة بذلك ناطقة به، ووجدت الحكمة والمصلحة والعدل والرحمة بادياً على صفحاتها منادياً يدعوا العقول والألباب إليها ... الخ^(١).

وفي هذا المطلب أنكر بعض الأمثلة من القرآن الكريم على التعليل بالحكمة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢) إن الله سبحانه وتعالى بين أن الصوم يورث التقوى لما فيه من إنكسار الشهوة، وإنقماص الهوى. فإنه يروغ عن الأشر البطر والفواحش، ويهون لذات الدنيا ورئاستها، وذلك لأن الصوم يكسر شهوة البطن والفرج، وإنما يسعى الناس لهذين، فيكون معنى الآية: فرضت عليكم الصيام لتكونوا من المتقين الذي أثبت عليهم في كتابي، وأعلمت أن هذا الكتاب هدى لهم^(٣).

(١) راجع: مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم (١٨٣).

(٣) راجع: التفسير الكبير للرازي ج ٥ ص ٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - طهران البحر المحيط لأبي حيان ج ٢ ص ٣٠. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، أحكام القرآن الكريم لابن العربي ج ١ ص ٧٥ ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت -

قال الألويسي^(١):

في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أى كى تحذروا المعاصى فإن الصوم يعقم الشهوة التى هى أمها ويكسرهما. فقد أخرج البخارى^(٢)، ومسلم^(٣) فى صحيحهما عن عبد الله بن عمر^(٤) -رضى الله عنهما- قال:

= لبنان، تفسير آيات الأحكام للشيخ/ على السليس ج ١ ص ٦٥. منشورات محمد على بيوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(١) هو: محمود بن عبد الله الحسينى الألويسى شهاب الدين أبو الثناء - مفسر، محدث، أديب، من المجددين من أهل بغداد. من مؤلفاته: روح المعانى فى التفسير، نشوة الشمول فى السفر إلى إسلامبول، ودقائق التفسير وغيرها - توفى سنة ١٢٧٠هـ. راجع: الأعلام ج ٧ ص ١٧٦.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، سمع من أحمد ابن حنبل، وخلق عدتهم ألف شيخ، صاحب الصحيح، إمام هذا الشأن والمقتدى به فيه، والمعول على كتابه بين أهل الإسلام - توفى سنة ٢٥٠هـ. راجع: العبر ج ١ ص ٣٨٦، سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٩١ ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان شذرات الذهب ج ٢ ص ١٣٣.

(٣) هو: أبو الحسن القشيري النيسابوري أحد الأئمة الحفاظ، وأعلام المحدثين، صنف صحيحه من ثلاثمائة ألف حديث، وما تحت أديم الأرض من كتاب مثله فى الحديث توفى سنة ٢٦١هـ.

راجع: شذرات الذهب ج ٢ ص ١٤٤، العبر ج ١ ص ٣٧٥، البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٥.

(٤) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب: أحد الأعلام فى العلم والعمل، شهد الخندق، وبيعة الرضوان، والمشاهد كلها - توفى سنة ٧٣هـ. راجع: سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٢٠٣، الأعلام ج ٤ ص ١٣.



قال لنا رسول الله -ﷺ-: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"^(١).

ويحتمل أن يقدر المفعول الإخلال بأدائه، وعلى الأول يكون الكلام متعلقاً بقوله "كتب" من غير نظر إلى التشبيه، وعلى الثاني بالنظر إليه. أى تب عليكم مثل ما كتب الأولين لكى تتقوا الأخلال بأدائه بعد العلم باصالته وقدمه، ولا حاجة إلى تقدير محذوف - أى اعلمتكم الحكم المذكور كذلك - كما قيل به، وجود أن يكون الفعل منزلاً منزلة اللازم - أى لكى يصلوا بذلك إلى رتبة التقوى^(٢). أ هـ.

٢- قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾^(٣) واللام لام الحكمة والتعليل فقد أخبر سبحانه وتعالى أنه جعل ما ألقاه الشيطان فى أمنية الرسول -ﷺ- محنة واختباراً لعباده، فافتتن به فريقان، وهم الذين فى قلوبهم مرض

(١) هذا الحديث: أخرجه البخارى، ومسلم فى صحيحهما من حديث ابن عمر -رضى الله عنهما- بنفس اللفظ. راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٩ ص ١١٢ كتاب النكاح - باب من لم يستطع الباءة فليصم - صحيح مسلم بشرح النووى ج ٩ ص ١٧٥، باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم.

(٢) راجع: روح المعانى للكوسى ج ٢ ص ٥٧ ط. إحياء التراث العربى - بيروت لبنان.

(٣) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٥٣).



والقاسية قلوبهم. وعلم المؤمنون أن القرآن والرسول حق، وأن إلقاء الشيطان باطل، فأمنوا بذلك واخبتت له قلوبهم فهذه غاية مطلوبة مقصودة بهذا القضاء والقدر^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾^(٢).

فقد أمر الله تعالى المؤمنين باتخاذ العدة للقتال، وبين ما لأجله أمر بإعداد هذه الأشياء فقال: "ترهبون" والمعنى أن الكفار إذا علموا بما أعددتهم للحرب من القوة ورباط الخيل خوفوا من يليهم من الكفار وأرهبوهم إذ يعلمونهم ما أنتم عليه من الإعداد للحرب فيخافون منكم وإذا كانوا قد أخافوا من يليهم منكم فهم أشد خوفا لكم.

وذكر أولاً: "عدو الله" تعظيماً لما هم عليه من الكفر وتقوية لذمهم وأنه يجب لأجل عداوتهم لله أن يقاتلوا ويبغضوا ثم قال: "وعدوكم" على سبيل التحريض على قتالهم إذ في الطبع أن يعادى الإنسان من عاداه وأن يبغى له الغوائل.

وإذا كانت هذه هي العلة، عرف ما أَرَادَهُ اللهُ منها، وهو دفع عدوان الكفار لا وقوع القتال المهلك للنفوس، المخرب للديار، فقد جعله

(١) راجع: شفاء العليل ص ٣٢٢، أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٠٣.

(٢) سورة الأنفال: جزء من الآية رقم (٦٠).



الله سبباً لمنع الحرب لا سبباً في إيقادها، لأن الضعف يغري الأقوياء بالتعدى على الضعفاء^(١).

قال ابن العربي^(٢):

في هذه الآية: أمر الله سبحانه وتعالى بإعداد القوة للأعداء بعد أن أكد في تقدمته التقوى، فإن الله لو شاء لهزمهم بالكلام، أو النقل في الوجوه وحفنة من تراب، كما فعل رسول الله ﷺ - ولكنه أراد أن يبلى بعض الناس ببعض بعلمه السابق وقضائه النافذ، فأمر بإعداد القوة والآلة في فنون الحرب التي تكون لنا عدة وعليهم قوة ثم قال الله تعالى: ﴿تُرْهِيبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ يعني تخيفون بذلك أعداء الله وأعداءكم من اليهود وقريش، وكفار العرب ... الخ^(٣).

(١) راجع: تفسير أبي السعود ج ٤ ص ٣٢ ط. دار إحياء التراث العربى، البحر المحيط لأبي حيان ج ٤ ص ٥١٢، تفسير الماوردى ج ٢ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الكشف للزمخشري ج ٢ ص ٢٣٢ ط. دار الكتب العربى، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ١٧.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله الأندلسى المالكي. من مصنفاته: المحصول فى الأصول، والإنصاف فى مسائل الخلاف، والأحكام، وغير ذلك - توفى سنة ٥٤٣هـ - ودفن بفارس. راجع: معجم المؤلفين ج ١ ص ٢٤٢، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت لبنان، الأعلام ج ٦ ص ٢٣٠.

(٣) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٨٧٤ - ٨٧٥.



٤- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَكًّا لَفَقَضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَكًّا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبَسُونَ﴾^(١).

فأخبر سبحانه عن المانع الذي منع من إنزال الملك عياناً بحيث يشاهدونه، وأن حكمته وعنايته بخلقه منعت من ذلك؛ فإنه لو أنزل الملك ثم عاينوه ولم يؤمنوا لعوجلوا بالعقوبة ولم ينظروا، وأيضاً فإنه جعل الرسول -ﷺ- بشراً ليتمكنم التلقى عنه والرجوع إليه^(٢).

٥- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٣).

فقد أكد الله -سبحانه وتعالى- تحريم الخمر والميسر في هذه الآية الكريمة بغنون التأكيد حيث صدرت بإنماء، وقرنا بالأصنام والأزلام، وسيما رجساً من عمل الشيطان تنبيهاً على أن تعاطيهما شر بحت. وأمر بالاجتناب عن عينها وجعل ذلك سبباً يرجى منه الفلاح فيكون ارتكابها خيبة ومحقة.

(١) سورة الأنعام: الآيتان رقم (٨ ، ٩).

(٢) راجع: شفاء العليل ص ٣٣٠.

(٣) سورة المائدة: الآيات رقم (٩٠ ، ٩١).



ثم قرر بعد ذلك ببيان ما فيها من المفساد الدنيوية والدينية المقنضية للتحريم فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ وهو إشارة إلى مفسادها الدنيوية ويصدق من ذكر الله وعن الصلاة إشارة إلى مفسادها الدينية، وتخصيصها بإعادة الذكر، وشرح ما فيها من الوبال للتنبيه على أن المقصود بيان حالهما، وذكر الأصنام والأزلام للدلالة على أنهما مثلهما في الحرمة والشرارة وتخصيص الصلاة بالإفراد مع دخولها في الذكر للتعظيم والإشعار بأن الصاد عنها كالصاد عن الإيمان لما أنهما عمادة، ثم أعيد الحث على الانتهاء بصيغة الاستفهام مرتباً على ما تقدم من أصناف الصوارف فقال "فهل أنتم منتهون" إيداناً بأن الأمر في الزحر والتحذير وكشف ما فيهما من المفساد والشرور بلغ الغاية. وأن الأعذار قد انقطعت بالكلية.

فقد وقع تعليل النهي في هذه الآية- عن شرب الخمر وتعاطي الميسر، بما يترتب عليهما من مفساد دينية ودنيوية وبايقاع العداوة والبغضاء، وكون الخمر والميسر سببين في الصد عن ذكر الله وكل ذلك نوع من التعليل بالحكمة^(١).

٦- قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(٢).

(١) راجع: تفسير أبي السعود ج ٣ ص ٧٥ - ٧٦، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٥٦ - ٦٥٧، البحر المحيط لأبي حيان ج ٤ ص ١٣، الفتوحات الإلهية على الجلالين للجمل ج ١ ص ٥٢٣ ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١١٨.

(٢) سورة التوبة: جزء من الآية رقم (١٠٣).



إن الذين تخلفوا عن الجهاد مع رسول الله ﷺ - لما أطلقوا قالوا:
يا رسول الله هذه أموالنا التي خلقنا عنك خذها فتصد بها، وطهرنا
واستغفر لنا فقال: "ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً" فأنزل الله تعالى:
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ وذلك أنهم لما بذلوا أموالهم صدقة أوجب الله
أخذها، وصار ذلك معتبراً في كمال توبتهم لتكون جارية مجرى الكفارة.
وقوله تعالى: ﴿تَطَهَّرْهُمْ وَتَرْكِبْهُمْ بِهَا﴾ أى تطهرهم عما تلطخوا
من أوضار التخلف، وتركبهم. أى تنمى بتلك الصدقة حسناتهم إلى مراتب
المخلصين.

وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ أى واعطف
عليهم بالدعاء والاستغفار لهم؛ فإن ذلك يسكن نفوسهم ويطمئن قلوبهم،
ويتقون بأن الله قبل توبتهم، والجملة تعليل للأمر بالصلاة عليهم.
فتعليل الأمر بأخذ المال بالتطهير والتركيب، وكذلك الأمر بالدعاء
والاستغفار لهم من أجل أن تطمئن نفوسهم من التعليل بالحكمة^(١).

٧- قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ
أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا
كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ
اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢).

(١) راجع: الكشف ج ٢ ص ٣٠٧ - ٣٠٨، تفسير أبي السعود ج ٤ ص ٩٩، أحكام
القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١٠٠٨ - ١٠١٠، الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالية
للجمل ج ٢ ص ٣١٥، مباحث العلة في القياس للدكتور/ عبيد الحكيم السعدى
ص ١٢٠.

(٢) سورة الأنفال: الآية رقم (٤٢).



فلام التعليل على بابها. فإنها مذكورة في بيان حكمته في جميع أوليائه وأعدائه على غير ميعاد، ونصرة أوليائه مع قلتهم ورقتهم وضعف عددهم وعدنتهم على أصحاب الشوكة والعدد والحد والحديد، الذين لا يتوهم بشر أنهم ينصرون عليهم. فكانت تلك آية من أعظم آيات الرب سبحانه صدق بها رسوله وكتابه ليهلك بعدها من اختار لنفسه الكفر والعناد عن بينه، فلا يكون له على الله حجة ويحيى من حى بالإيمان بالله ورسوله عن بينة، فلا يبقى عنده شك ولا ريب، وهذا من أعظم الحكم^(١).

٨- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٢) ففي الآية منع الله سبحانه شتم الكفار من حيث عبادتهم لألتهم كأن تقولون: تبا لكم ولما تعبدون مثلاً. "قيسبوا الله عدواً" تجاوزاً عن الحق إلى الباطل بأن يقولوا لكم مثل قولكم لهم "بغير علم" أى بجهالة بالله تعالى ربما يجب أن يذكر به.

وقيل إنهم قالوا لرسول الله - ﷺ - عند نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾^(٣) لتتبهين عن سبه آلهتنا أو لنهجون إلهك، وقيل: كان المسلمون يسبونهم فنهوا عن ذلك لئلا يستتبع سبهم سبحانه وتعالى.

(١) راجع: شفاء العليل ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) سورة الأنعام: جزء من الآية رقم (١٠٨).

(٣) سورة الأنبياء: جزء من الآية رقم (٩٨).



وفيه أن الطاعة إذا أدت إلى معصية راجحة وجب تركها فإن ما يؤدي إلى الشر شر.

فإن قيل: سب الآلهة حق وطاعة فكيف صح النهي عنه، وإنما يصح النهي عن المعاصي؟ قلت: رب طاعة علم أنها تكون مفسدة فتخرج عن أن تكون طاعة، فيجب النهي عنها لأنها الشر انقلب معصية ووجب النهي عن ذلك النهي، كما يجب النهي عن المنكر^(١).

ولعلك ترى معنى أن النهي عن سب آلهة الكفار حتى لا يؤدي ذلك إلى مفسدة أكبر منها، وهو سب الله تعالى بغير علم.

٩- قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٢).

فعلل سبحانه قسمه الفئ بين هذه الأصناف كي لا يتداوله الأغنياء دون الفقراء والأقوياء دون الضعفاء^(٣).

(١) راجع: البحر المحيط لأبي حيان ج ٤ ص ١٩٩، أحكام القرآن لأبي العربي ج ٢ ص ٧٤٣ - ٧٤٤، تفسير أبي السعود ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢، الكشف ج ٢ ص ٥٦، الفتوحات الإلهية ج ٢ ص ٧٧.

(٢) سورة الحشر: جزء من الآية رقم (٧).

(٣) راجع: شفاء العليل ص ٣٢٥.

قال الزمخشري^(١):

فى تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ أى كيلا يكون الفئ الذى حقه أن يعطى للفقراء ليكون لهم بلغة يعيشون بها بين الأغنياء يتكاثرون به، أو لئلا يكون دولة جاهلية بينهم، ومعنى الدولة الجاهلية. أن الرؤساء منهم كانوا يستأثرون بالغنيمة لأنهم أهل الرئاسة والدولة والغلبة، وكانوا يقولون: من عز بز، والمعنى كيلا يكون أخذه غلبة وأثره جاهلية وهم الذين اتخذوا عباد الله خولا، ومال الله دولا، يريد من غلب منهم أخذه واستأثر به، والمعنى كيلا يكون الفئ شيئا يتداوله الأغنياء بينهم ويتعاورنه فلا يصيب الفقراء^(٢). أ هـ.

١٠- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^(٣).

فقد أمر الله -ﷻ- رسوله -ﷺ- بالزواج من زينب بنت جحش^(٤). معللاً هذا الحكم بدفع الحرج والضيق عن المؤمنين فى إقدامهم

(١) هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري. أبو القاسم، النحوى اللغوى المفسر، كان إمام عصره من غير مدافع تشد إليه الرحال فى فنونه. من مصنفاته: الكشف فى تفسير القرآن العظيم، والفائق فى الحديث وأساس البلاغة فى اللغة وغير ذلك كثير - توفى ٥٣٨هـ. راجع: العبر ج ٢ ص ٤٥٥، شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٨.

(٢) راجع: الكشف ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

(٣) سورة الأحزاب: جزء من الآية رقم (٣٧).

(٤) هى: زينب بنت جحش الأسدية، أم المؤمنين: زوج النبى -ﷺ- ونزلت بسببها آية الحجاب، وكانت قبله عند مولاة زيد بن حارثة، وفيها نزلت "فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها" وكانت تفخر بأن الله زوجها من السماء، وهى أسرع أزواج النبى =



على ذلك الفعل. وكيف لا يكون حرج. وقد كانت عادة التبني في الجاهلية فاشية متأصلة فيهم، حتى حكموا للأدعياء بما للأبناء من حقوق، فلو اقتصر القرآن في إبطال التبني على قوله: "وما جعل أدعياءكم أبناءكم" لشق على بعض النفوس الإقدام على نكاح حليمة المتبني مخافة لوم الآخرين. لذلك شاء الله ما كان زواج زيد^(١) لزينب، وحصوله الكراهة بينهما، ووقوع الكراهية، حتى يتم الفراق وأمر الله رسوله ﷺ - بنكاحها ليقطع جذور هذه العادة.

ولاشك أن النص علل بنفى الحرج عن المؤمنين في التزوج من زوجة الابن بالتبني وهذا تعليل بالحكمة^(٢).

١-١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾^(٣).

ففي الآية الأولى نهى الله تعالى الأجانب عن الدخول إلى بيوت الغير في أى وقت من غير استئذان معللاً ذلك بأنه خير، وكيف لا يكون

=- لحوقاً به - توفيت سنة ٢٠هـ. راجع: العبر ج ١ ص ١٨، شذرات الذهب ج ١ ص ٣١.

(١) هو: زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبى مولى رسول الله ﷺ - وكان زيد قد أصابه سباء فى الجاهلية، فاشتراه حكيم بن حزام لخديجة بنت خويلد، فوهبته لرسول الله ﷺ - وكان يكنى زيد بن محمد حتى نزلت "أدعوهم لأبائهم" قتل فى غزوة مؤتة سنة ٨هـ. راجع: الإصابة ج ٤ ص ٤٧ - ٤٩، الاستيعاب ج ٤ ص ٤٧ - ٥٤.

(٢) راجع: أحكام القرآن لأبى العربى ج ٣ ص ١٥٤١ - ١٥٤٥، الفتوحات الإلهية ج ٣ ص ٤٣٨ - ٤٤١، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ١٧ - ١٨.

(٣) سورة النور: الآيتان رقم (٢٧ - ٢٨).



خيراً وفيه حفظ للعورات، وكف الأذى عن الناس، واطمئنان للقلوب حتى لا يدخلها الشك والريبة بدخول الأجنبي.

ولما كانت النفوس بطبيعتها يلحقها جزع من الرد وعدم الإذن ظناً منها أن ذلك هو أن أو احتقار، قال تعالى رفعاً لهذا الإيهام: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾.

وفي شأن استئذان الصغار والخدم شرع الاستئذان ثلاث أوقات هي مظنة تجرد وإفضاء بعضهم إلى بعض وفي مثل هذه الحالة يلحق الناس الضيق من جراء إنكشاف الغير عليهم ولو كانوا عبيداً أو أولاداً، فرفع الله عنهم هذا الحرج بشرعية الاستئذان في تلك الأوقات وفي غيرها تكون العورات مستورة والدخول كثيراً، فلو حتم الاستئذان في كل وقت لوقعوا في حرج بين "طوافون عليكم" أي مترددون عليكم في الخدمة، وما لا غنى بكم عنه منهم؛ فسقط الحرج عن ذلك، وزال المانع^(١).

وبعد الطواف بهذه الآيات نجد أن الله سبحانه وتعالى شرع أحكامه لحكم ومقاصد عظيمة جلبت للناس مصالحهم، ودفعت عنهم المفساد، وأنه سبحانه أبان ما في بعض الأفعال من المفساد حثاً على اجتنابها، وما في بعضها من المصالح ترغيباً في إتقانها.

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٥٨ - ١٣٦٢، ص ١٣٩٩، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ٢١ - ٢٢.



المطلب الثاني

فى

التعليل بالحكمة من السنة

لقد وردت أحاديث كثيرة ورد التعليل فيها بالحكمة أذكر بعضاً منها:

١- ما روى أن المغيرة بن شعبه^(١) -رضي الله عنه- أراد أن يتزوج امرأة، فقال النبي -ﷺ-: "أذهب فانظر إليها فإن أخرى أن يؤدم بينكما"^(٢) ففعل فتزوجها فذكر من موافقتها.

(١) هو: ابن أبى عامر بن مسعود بن معتب الأمير، أبو عيسى من كبار الصحابة، شهد بيعة الرضوان، وذهبت عيناه يوم اليرموك، له فى الصحيحين إثنا عشر حديثاً توفي سنة ٥٠هـ. راجع: البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٨، أسد الغابة ج ٤ ص ٤٠٦.

(٢) هذا الحديث: أخرجه ابن ماجه من حديث أنس بن مالك، وأخرجه الترمذى والنسائى من حديث المغيرة بن شعبه وكلهم بنفس اللفظ. راجع: سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٩٩ - ٦٠٠ ط: دار إحياء الكتب العربية. كتاب النكاح - باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها، وقال فى الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات، سنن الترمذى ج ٣ ص ٣٩ ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، كتاب النكاح - باب ما جاء فى النظر إلى المخطوبة، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وقد ذهب أهل العلم إلى الحديث، وقالوا: لا بأس أن ينظر إليها ما لم ير منها محرماً، سنن النسائى ج ٦ ص ٦٩، الناشر: دار الحديث بالقاهرة كتاب النكاح - باب إباحة النظر قبل التزوج.



فقد كان الرجل يخطب المرأة ولا يراها، فتوصف له بما يغريه، حتى إذا ما تم العقد ظهر له منها ما لا يرضاه، فيعظم عليه الأمر، ويطيل الندم، وتسوء الحياة، وربما أدت إلى الفراق أو تغيير لحدود الله؛ لذلك رخص الرسول -ﷺ- في هذه الحالة أن ينظر الخاطب إلى مخطوبته ما أباحه له الشرع، معللاً ذلك بدوام العشرة والمحبة، وهي حكمة بلا شك^(١).

٢- ما روى أن سعد بن أبي وقاص^(٢) -رضي الله عنه- قال: جاء النبي -ﷺ- يعودني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: يرحم الله ابن عفرأ. قلت: فالثلث والثلث كثير، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم يتكفون الناس في أيديهم. وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة، حتى اللقمة التي ترفعها إلى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس. ويضربك آخرون، ولم يكن له يومئذ إلا ابنه^(٣).

(١) راجع: شرح السيوطي على سنن النسائي ج ٦ ص ٦٩ - ٧٠، تعلييل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ٣٠ - ٣١.

(٢) هو: سعد بن أبي وقاص بن أهيب بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، بن غالب، القرشي الزهري، يلتقي هو ورسول الله -ﷺ- في الأب الخامس وهو كلاب بن مرة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة -توفي سنة ٥٦هـ. راجع: أسد الغابة ج ٢ ص ٣٦٣، سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٩٢.

(٣) هذا الحديث: أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي من حديث عامر بن سعد عن أبيه، ولفظه للبخاري. راجع: صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٥ ص ٣٦٣ كتاب الوصايا - باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس، صحيح مسلم بشروح النووي ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧، كتاب الوصية، سنن الترمذي ج ٤ ص ٤٣٠، كتاب الوصايا - باب ما جاء في الوصية بالثلث.



فقد أرشد النبي ﷺ - سعد بن أبي وقاص - ﷺ - بالاختصار في الوصية على الثلث وحكمة ذلك؛ أن يترك ورثته أغنياء بدلاً من أن يتركهم فقراء يتكفون الناس أعطوهم أو منعوهم، وفي الحديث حث على صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب والشفقة على الورثة. وأن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد^(١).

٣- ما روى عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ - قال: "ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم، فقال: رسول الله ﷺ -: "لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت" فقال: عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ - ما أرى رسول الله ﷺ - ترك استلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم.

وفي رواية أخرى:

"لو لا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية. أو قال لكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها بالأرض، ولأدخلت فيها من الجحر" وفي رواية: "لو لا أن قومك حديثوا عهد بشرك لهدمت الكعبة، فألزقتها الأرض، وجعلت لها بابين، باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيها ست أذرع من الحجر، فإن قريشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبة"^(٢).

(١) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٧٧، فتح الباري ج ٥ ص ٣٦٦، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج ٤ ص ٩٠٨ ط. دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

(٢) هذا الحديث: بجميع رواياته السابقة أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث عائشة -رضي الله عنها-. راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ٨٨ - ٩٠ باب نقض الكعبة وبنائها.



قال النووي في شرحه لهذا الحديث:

إذا تعارضت مصلحة وفسدة، وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المصلحة يبدأ بالأهم لأن النبي -ﷺ- أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم -عليه السلام- مصلحة ولكن تعارضه مفسده أعظم منه، وهى خوف فتنة بعض من أسلم قريباً، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة فيرون تغييرها عظيماً فتركها -ﷺ- فعلى ولي الأمر أن يفكر فى مصلحة رعيته واجتنابه ما يخاف منه تولد ضرر عليهم فى دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية كأخذ الزكاة، وإقامة الحدود.

ومن أجل هذا قال العلماء ولا يغير عن هذا البناء، وذكروا أن هارون الرشيد^(١). سأل مالك بن أنس^(٢) عن هدمها وردّها إلى قواعد إبراهيم -عليه السلام- للأحاديث المذكورة فى الباب فقال مالك: ناشدتك الله يا أمير المؤمنين أن تجعل هذا البيت لعبة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبنائه، فتذهب هيئته من صدور الناس^(٣).

(١) هو: أبو جعفر بن المهدي محمد بن المنصور عبد الله العباسي هارون الرشيد، وكان شهماً شجاعاً جازماً جواداً ممدوحاً فيه دين وسنه، وكان يصلى فى اليوم مائة ركعة، ويتصدق كل يوم من صلب ماله بألف درهم، وكان يخضع للكبار، ويتأدب معهم - توفى سنة ١٩٣هـ. راجع: العبر ج ١ ص ٢٤٣، شذرات الذهب ج ١ ص ٣٣٤.

(٢) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر أبو عبد الله الأصبحى المدنى إمام دار الهجرة، من مؤلفاته: الموطأ، ورسالة فى القدر وغيرهما - توفى سنة ١٧٩هـ راجع: الفتح المبين ج ١ ص ١١٢، سير أعلام النبلاء ج ٨ ص ٤٣.

(٣) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم ج ٩ ص ٨٩.



قال ابن القيم رحمه الله:-

لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم النبي ﷺ - على تغيير البيت ورده إلى قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك - مع قدرته عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر^(١).

٤- ما روى عن أبي هريرة^(٢) - ﷺ - أن النبي ﷺ - قال: "لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا أبنه أخيها ولا على ابنة أختها فإنكم فإن فعلتكم ذلك قطعتم أرحامكم"^(٣).

والحكمة في هذا النهي ما يقع بسبب المضار من التباغض والتنافر فيقتضى ذلك إلى قطيعة الرحم، فقد جعل النبي ﷺ - ما في الجمع بين المرأة وعمتها من مفسدة قطيعة الرحم علة لمنع الجمع^(٤).

(١) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ٦ ط. دار الحديث بالقاهرة.

(٢) هو: عبد الرحمن بن صخر الدوسي. أسلم عام خير، لزم النبي ﷺ - حتى أصبح أكثر الصحابة حفظاً، ورواية للحديث، تولى إمارة المدينة مدة - توفى بالمدينة سنة ٥٩هـ. راجع: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٢، الإباة ج ٧ ص ٢٠١.

(٣) هذا الحديث: أخرجه البخاري، والترمذي من طريق أبي هريرة - ﷺ - بلفظ نهى النبي ﷺ -: "أن تتكح المرأة على عمتها، والمرأة على خالتها" وأخرجه مسلم من نفس الطريق بلفظ "لا يجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها". راجع: صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٩ ص ١٦٠ كتاب النكاح - باب لا تتكح المرأة على عمتها، سنن الترمذي ج ٣ ص ٤٢٤، كتاب النكاح - باب ما جاء لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، وقال حديث حسن صحيح، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٩٠ كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

(٤) راجع: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج ٤ ص ٣٣.



وقد قرن الله تعالى - قطيعة الرحم بالإفساد فى الأرض، فقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(١).

قال الترمذى^(٢):

والعمل على هذا عند أهل العلم. لا نعلم خلافاً بينهم، أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة أو عمتها أو خالتها، فإن نكح امرأة على عمتها أو خالتها، أو العمة على بنت أخيها فنكاح الأخرى منهما مفسوخ وبه يقول أهل العلم^(٣).

٥- نهى الرسول -ﷺ- عن الوصال فى الصوم: فقد روى أبو هريرة -رضي الله عنه- أن النبی -ﷺ-: "نهى عن الوصال قالوا: إنك تواصل. فقال: "وأیکم مثلى إني أبيت عند ربى يطعمنى ويسقین"^(٤).

والحكمة من النهى عن المواصلة للصوم لما يترتب على ذلك من المفسدة وهى الضعف الشديد، كما لا يصح قياس أحد من الناس على

(١) سورة محمد: الآية رقم (٢٢).

(٢) هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى، كان مبرزاً على الأقران آية فى الحفظ والانتقان أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث توفى سنة ٢٧٩هـ. راجع: العبر ج ١ ص ٢٠٤، شذرات الذهب ص ١٧٤.

(٣) راجع: سنن الترمذى ج ٣ ص ٢٤٢.

(٤) هذا الحديث: أخرجه البخارى، ومسلم فى صحيحهما من طريق أبى هريرة -رضي الله عنه- بنفس اللفظ. راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٤ ص ٢٠٠، كتاب الصوم باب الوصال، صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ص ٢١٢، كتاب الصيام - باب النهى عن الوصال.



رسول الله -ﷺ- في الوصال في الصوم؛ لأنه أخبر أن الله يطعمه ويسقيه^(١).

٦- ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -ﷺ- قال: "لو لا أشق على أمتي لأمرتهم بالسوك عند كل صلاة"^(٢).

ففي الحديث بيان ما كان عليه النبي -ﷺ- من الرفق بأمته، وفيه دليل على فضيلة السواك عند كل صلاة، وفيه دليل على أن السواك ليس بواجب، لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق، فهذا الحكم علل بدفع المشقة عن الناس^(٣).

٧- روى عن فضالة بن عبيد^(٤) -رضي الله عنه- أنه سئل أرأيت تعليق اليد في عنق السارق أمن السنة؟ قال: نعم، إن رسول الله -ﷺ- أتى بسارق فأمر بيده ففطعت ثم أمر بها فعلق في عنقه^(٥).

(١) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٢١٢، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) هذا الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- بنفس اللفظ. راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ ص ١٤٣ باب السواك.

(٣) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم ج ٣ ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٤) هو: فضالة بن عبيد المكي الأنصاري. شهد بدرًا مع النبي -ﷺ- وروى عنه، وقال لست بميت من وجعي هذا، إن النبي -ﷺ- عهد إلي أن لا أموت حتى أضوب، فقتل يوم صفين سنة سبع وثلاثين. راجع: أسد الغابة ج ٦ ص ٢٤٧.

(٥) هذا الحديث: أخرجه الدارقطني، والترمذي، وابن ماجه، وأبو داود من طريق فضالة بن عبيد بنفس اللفظ. راجع: سنن الدارقطني ج ٣ ص ٢٠٨، كتاب الحدود، ط. عالم اكتب - بيروت، وقال صاحب التعليق المغني، وهو معلول بالحجاج، وزاد ابن القطن جهالة جال ابن محيريز. راجع: التعليق المغني ج ٢ ص ٢٠٩، سنن =



وحكمة ذلك ظاهرة؛ لأن في ذلك من الزجر ما لا مزيد عليه، فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جر إليه ذلك الأمر من الخسار بمفارقة العضو النفيس، وكذلك الغير يحصل له مشاهدة اليد على تلك الصورة من الانزجار ما تنقطع وساوسه الرديئة^(١).

٨- ما روى عن جابر بن عبد الله^(٢) - عليه السلام - قال: غزونا مع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجل لعاب فكسع أنصارياً، فغضب الأنصارى غضباً شديداً حتى تداعوا. يا للأنصار، وقال المهاجرين: يا للمهاجرين: فخرج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: "ما بال دعوى أهل الجاهية؟ ثم قال ما شأنهم؟ فأخبر بكسعة المهاجری للأنصارى قال: فقال: النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: "دعوها فإنها

-الترمذي ج ٤ ص ٤١ - ٤٢ كتاب الحدود - باب ما جاء في تعليق - يد السارق، وقال أبو عيسى. هذا حديث غريب، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٦٣ كتاب الحدود، باب تعليق اليد في العنق، وقال: لو ثبت هذا الحكم لكان حسناً صحيحاً، لكنه لم يثبت، سنن أبي داود ج ٤ ص ١٤٣، كتاب الحدود - باب في تعليق يد السارق في عنقه. الناشئ: دار إحياء السنة النبوية حديث رقم ٤٤١١.

(١) راجع: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج ٤ ص ١٣٠، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٣٩٤، المغنى لابن قدامة، ج ١٢ ص ٤٤٢، الشرح الكبير مع الإنصاف ج ٢٦ ص ٥٦٩.

(٢) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام بن ثعلبة بن غنم بن سلمة، الإمام الكبير، المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الأنصارى الخزرجي المدني الفقيه، من أهل بيعة الرضوان - توفي سنة ٧٨ هـ. راجع: العبر ج ١ ص ٦٥، سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٨٩.



خبیثة" وقال عبد الله بن أبی بن سلول^(١): أفد تداعوا علينا؟ لئن رجعنا إلى المدينة لیخرجن الأعز منها الأذل؛ فقال عمر^(٢): ألا نقتل یا نبی الله هذا الخبیث؟ لعبد الله، فقال النبی -ﷺ- لا: يتحدث الناس أنه كان یقتل أصحابه^(٣).

فقد منع النبی -ﷺ- عمر بن الخطاب -ﷺ- أن یقتل عبد الله ابن أبی بن سلول وهو من المنافقین لحكمة ومصلحة، وهی خشية أن يتحدث الناس أن محمداً یقتل أصحابه.

٩- ما روى عن أبی هريرة -رضی الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- أتى بسارق سرق شملة، فقالوا: یا رسول الله إن هذا قد سرق، فقال رسول الله -ﷺ- اذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه ثم ائتونی به، ففقطع فأتی به،

(١) هو: عبد الله بن أبی بن سلول، المنافق، ورأس المنافقین، حیث نزلت فی ذمه كثيرة مشهورة - توفي فی زمن النبی -ﷺ- فصلی علیه، وكفنه فی قميصه قبل النهی عن الصلاة على المنافقین، وله ابنه عبد الله وهو من كبار الصحابة. راجع: الأعلام ج ٤ ص ٦٥، شذرات الذهب ج ١ ص ١٣.

(٢) هو: عمر بن الخطاب أبو حفص، وزیر الرسول -ﷺ- وهو الصادق المحدث الملم، أول من لقب بأمریر المؤمنین، فتح فی عهده العراق والشام ومصر، استشهد فی أواخر ذی الحجة سنة ٢٣هـ. راجع: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥، الفتوح المبین ج ١ ص ٤٩.

(٣) هذا الحديث: أخرجه البخاری من حديث جابر بن عبد الله -رضی الله عنه- بنفس اللفظ راجع: صحیح البخاری بشرح فتح الباری ج ٦ ص ٥٤٦ كتاب المناقب - باب ما ینهى من دعوى الجاهلية.



فقال: تب إلى الله، فقال: تببت إلى الله، قال: تاب الله عليك^(١) ففى الحديث. مشروعية الحسم، وهى الكى بالنار - أى يكون محل القطع، لينقطع الدم، لأن منافذ الدم تتسد به، وذلك لمصلحة المقطوع، لأنه ربما استرسل الدم فيؤدى إلى التلف والحد زاجر لا مئلف^(٢).

١٠- كان عبد الله بن عمرو^(٣) - رضى الله عنهما - يبالغ فى عبادته، فيصوم نهاره، ويقوم ليله، ظناً منه أن فى هذا رضا مولاه، أو هو المقصود من الأسوة برسول الله - ﷺ - حتى شكاه أهله، وهو ما رواه البخارى عنه، قال: قال لى رسول الله - ﷺ -: "ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار؟" قلت: إنى أفعل ذلك. قال: "إنك إذا فعلت هجعت عينك، ونفثت، وإن لنفسك حقاً، ولأهلك حقاً، فصم وأفطر،

(١) هذا الحديث: أخرجه الدارقطنى فى سننه من حديث أبى هريرة - ؓ - بنفس اللفظ، وقال عنه صاحب التعليق المغنى والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرک وقال: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ورواه البيهقى موصولاً، وصححه ابن القطان. راجع: سنن الدارقطنى مع التعليق المغنى ج ٣ ص ١٠٢، كتاب الحدود والديات.

(٢) راجع: شرح فتح القدير ج ٥ ص ٣٩٤، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج ٤ ص ١٣٠، المغنى لابن قدامة ج ١٢ ص ٤٤١، الشرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة ج ٢٦ ص ٥٦٨.

(٣) هو: الصحابى الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشى السهمى أسلم قبل أبيه، واشترك فى أكثر غزوات النبى - ﷺ - وكان مشهوراً بكثرة العبادة، وروى كثيراً من الأحاديث - توفى سنة ٦٥ هـ. راجع: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤١، طبقات الفقهاء ص ٥١.



وقم ونم" (١) هجعت: غارت وضعف بصرها لكثرة السهر، ونفـهت: كلت وأعيت. فقد بين له رسول الله -ﷺ- ما يترتب على تلك العبادة الشديدة من ضرر بالغ فى النفس، وضياع حقوق الأهل والولد من المصالح الدنيوية، وفيه إشارة إلى ضياع المصالح الأخروية: فإن من ضعفت نفسه عجز عن أداء حقوق ربه، فيفوته الخير الكثير فى أخراه (٢).

(١) هذا الحديث: أخرجه البخارى، ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله عنه- ولفظه لمسلم. راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٩ ص ٢٩٩ كتاب النكاح، باب لزورك عليك حق، صحيح مسلم بشرح النووى ج ٨ ص ٤٦، باب النهى عن صوم الدهر، وتفضيل صوم يوم وإفطار يوم.

(٢) راجع: فتح البارى ج ٩ ص ٢٩٩، تعلييل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ٢٣ - ٢٤.



المطلب الثالث

فى

التعليل بالحكمة من أقوال الصحابة وأفعالهم

رضى الله عنهم أجمعين

قد وردت أمثلة كثيرة من أقوال الصحابة وأفعالهم للتعليل بالحكمة
أذكر بعضاً منها:

١- ما روى أن حذيفة بن اليمان^(١) تزوج بيهودية بالمدائن، فكتب إليه عمر -رضي الله عنه- أن خل سبيلها فكتب إليه: أحرام يا أمير المؤمنين؟ فكتب إليه عمر، أعزم ألا تضع كتابى هذا، حتى تخلص سبيلها، فإنى أخاف أن يقتدى بك المسلمون، فيختارون نساء أهل الذمة لجمالهن وكن بذلك فتنة لنساء المسلمين^(٢).

يتبين من ذلك أن عمر -رضي الله عنه- منع حذيفة من الزواج بالكتابية مع جوازها في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي

(١) هو: الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان أبو عبد الله، وأصله من اليمن، أسلم حذيفة وأبوه، وهاجراً إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وشهدا أحداً. وكان صاحب سر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- توفي سنة ٣٦ هـ. راجع: الإصابة ج ١ ص ٣١٧، حلية الأولياء ج ١ ص ٣٧٠. الناشر: دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان.

(٢) هذا الأثر أخرجه البيهقى فى سننه من كلام عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-. راجع: السنن الكبرى ج ٧ ص ١٧٢ كتاب النكاح - باب ما جاء فى تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب، وتحريم المؤمنات على الكفار.



أخذان^(١) وذلك لما فيه من المفسدة والضرر، وهو ترك المسلمات بلا زواج فيقعن فيما حرمه الله^(٢).

ولقد أصاب عمر -رضي الله عنه- في رأيه، وصدقت الأيام نبوءته، وحدث ما كان يخشاه لما رغب الناس عما أشار به فانظر إلى ما وقع فيه المسلمون الآن من عدهم هذا الفعل من مفاخرهم، حتى أضحي الرجل الذي يجوز أجنبية موضع إجلالهم، موسوماً عندهم بأنه عريق في المدنية!!.

وعلى العكس من ذلك من يتزوج المسلمة يوسم بالتأخر وعدم مسابرتة لناموس التقدم والرقى في نظرهم، ثم انتقل بعد ذلك لترى وتسمع نتيجة الاندفاع في هذا التيار الجارف، تحكم في الرقاب، خروج عن حدود الإسلام بالخضوع لعادات غير إسلامية، وانعكاس الآية بتقلت القوامه من يد الرجل بعد أن ملكه الله إياها، وجعلها درجة التفضيل بينه وبين المرأة وهم مع ذلك يكابرون الحقيقة متعللين بما لا يجدى نفعاً يقولون: الأولاد وتربيتهم، والحياة ونظامها، والبيوت وتنسيقها ومن فاته التزوج منهن لجأ إلى المربيات حتى طبع النشئ بطابع غير إسلامي، وأصبح الشبان ينظرون لمن عنده بقية مما بقى من دين الله كالصلاة والصيام، نظرة السخرية والإزدراء، مما يملأ القلوب أسى، والنفوس حسرة على ما أصاب المسلمين في دينهم وقوميتهم^(٣).

(١) سورة المائدة: جزء من الآية رقم (٥).

(٢) راجع: المغنى لابن قدامه ج ٧ ص ١٣٠، فتح الباري ج ٩ ص ٤١٦.

(٣) راجع: تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ٤٤.



٢- موقف الصحابة -رضى الله عنهم- من حديث: "لا تقطع الأيدي في السفر"^(١) وهو خاص بلفظه في النهي عن القطع؛ علوه بما يترتب على القطع من المفسدة، ليعم الحدود كلها، فقالوا: "لا تقام الحدود في دار الحرب"^(٢) خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله - من تعطيله أو تأخيره - من حقوق صاحبه بالمشاركين حمية أو غضباً^(٣).

(١) هذا الحديث: أخرجه أبو داود في سننه من حديث جناده بن أبي أمية عن بسر بن أرطأة بنفس اللفظ، وأخرجه الترمذي والبيهقي من نفس الطريق بلفظ والبيهقي من نفس الطريق بلفظ "لا تقطع الأيدي في الغزو". راجع: سنن أبي داود ج ٤ كتاب الحدود باب في الرجل يسرق في الغزو أيقطع؟، سنن الترمذي ج ٤ ص ٤٣ كتاب الحدود باب ما جاء ألا تقطع الأيدي في الغزو، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم منهم الأوزاعي: لا يرون أن يقام الحد في الغزو وبحضرة العدو مخافة أن يلحق من يقام عليه الحد بالعدو، فإذا خرج الإمام من أرض الحرب ورجع إلى دار الإسلام أقام الحد على من أصابه، السنن الكبرى ج ٩ ص ١٠٤ كتاب السير - باب من زعم أن لا تقام الحدود في أرض الحرب حتى يرجع، وقال يحيى بن معين: أهل المدينة ينكرون أن يكون بسر بن أرطأة سمع من النبي -ﷺ-.

(٢) ذكره الحنفية كحديث في تخصيص الكتاب بخبر الواحد، ولم أعثر عليه في كتب الحديث إلا في نصب الراية وقال عنه: حديث غريب، ولم يعلم به وجود. راجع: نصب الراية ج ٣ ص ٣٤٣، كتاب الحدود.

(٣) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ٧، شرح فتح القدير مع العناية ج ٥ ص ٢٦٦ - ٢٦٧.



وكتب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- إلى الناس أن لا يجلسن أمير جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلاً، لئلاً تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار^(١).

وروى عن زيد بن ثابت^(٢) -رضي الله عنه- أنه قال: "لا تقام الحدود في دار الحرب مخالفة أن يلحق أهلها بالعدو"^(٣).

وقال علقمة^(٤):

غزونا بأرض الروم ومعنا حذيفة بن اليمان، وعلينا رجل من قریش، فشرب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: أتحدون أميركم وقد دنوت من عدوكم فيطمعوا فيكم^(٥).

(١) هذا الأثر: عن عمر -رضي الله عنه- ذكر ابن الترمذاني بنفس لفظه الوارد هنا. راجع: الجواهر النقي بذيّل السنن الكبرى ج ٩ ص ١٠٥.

(٢) هو: الصحابي الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك أبو سعيد الأنصاري المدني، كاتب الوحي لرسول الله -صلي الله عليه وسلم- وهو أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن الكريم، وهو أعلم الصحابة بالفرائض -توفي بالمدينة سنة ٥٤ هـ. راجع: الإصابة ج ١ ص ٥٦١، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٠.

(٣) هذا الأثر: أخرجه البيهقي، والزيلعي من طريق مكحول عن زيد بن ثابت بنفس اللفظ. راجع: السنن الكبرى ج ٩ ص ١٠٥، كتاب السير -باب من زعم لا تقام الحدود في دار الحرب حتى يرجع، وقال الشافعي -رحمه الله- مكحول لم ير زيد بن ثابت حتى يروى عنه، نصب الراية ج ٣ ص ٣٤٣، كتاب الحدود.

(٤) هو: علقمة بن قيس عبد الله بن مالك بن بكر بن عوف، ولد في حياة رسول الله -صلي الله عليه وسلم- وقد أعطاه الله حسن الصوت بالقرآن، روى عن علي، وحذيفة، وابن مسعود توفي سنة ٦٢ هـ، وقيل ٧٢ هـ. راجع: تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ط دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد الدكن - الهند.

(٥) هذا الأثر: ذكره ابن الترمذاني عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة. راجع: الجواهر النقي ج ٩ ص ١٠٥.



وكتب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- إلى عمير ابن سعد الأنصاري^(١)
وإلى عماله أن لا يقيموا حداً على أحد من المسلمين في أرض الحرب
حتى يخرجوا إلى أرض المصالحة^(٢).
وكان أبو الدرداء^(٣) ينهى أن يقام على أحد حد في أرض
العدو^(٤).

(١) هو: عمير بن عبيد الأوسى الأنصاري صحابي، من الولاة الزهاد، شهد فتوح الشام، استعمله عمر على حمص، فأقام سنة ودعاه إلى المدينة، وكان يقول فيه: وددت أن لي رجالاً مثل عمير بن سعد استعين بهم على أعمال المسلمين. راجع: الأعلام ج ٥ ص ٨٨، حلية الأولياء ج ١ ص ٢٤٧.

(٢) هذا الأثر: أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-. راجع: السنن الكبرى ج ٩ ص ١٠٥، كتاب السير - باب من زعم أن لا تقام الحدود في أرض الحرب حتى يرجع.

(٣) هو: عويمر بن قيس بن زيد بن أمية بن عامر بن عبد كعب، الإمام القدوة، قاضي دمشق وصاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حكيم هذه الأمة وسيد القراء روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عدة أحاديث - توفي سنة ٣٢ هـ. راجع: سير الأعلام النبلاء ج ٢ ص ٣٢٥، الإصابة ج ٧ ص ١٨٢.

(٤) هذا الأثر: ذكره ابن التركماني عن أبي الدرداء. راجع: الجوهر النقي ج ٩ ص ١٠٥.



وقال الأوزاعي^(١):

لا يقطع أمير العسكر حتى يقل من الدرب، فإذا قفل قطع^(٢).

٣- روى عن علي^(٣) - عليه السلام - أنه أتى بسارق قد سرق فقطع يده، ثم أتى به قد سرق قطع رجله، ثم أتى به الثالثة قد سرق، فأمر به إلى السجن، وقال: "دعوا له رجلاً يمشى عليها، وبدأ يأكل بها، ويستجى بها"^(٤) فقد علل سيدنا علي - عليه السلام - عدم قطع السارق في المرة الثالثة لحكمة ومصلحة هي ترك اليد الأخرى والرجل؛ ليتمكن من قضاء حاجاته الضرورية في الحياة من المشي والأكل والاستجاء، وبهذا حاج بقية الصحابة - رضی الله عنهم - فحجهم فانهقد إجماعاً، مع أن

(١) هو: عبد الرحمن بن عمر بن يحمى الأوزاعى الدمشقى من فقهاء المحدثين، كان إماماً لأهل الشام فى عصره بلا مدافعة، من مصنفاته: كتاب السنن فى الفقه، والمسائل فى الفقه - توفى سنة ١٥٧هـ. راجع: البداية والنهاية ج ١٠ ص ١١٥، معجم المؤلفين ج ٥ ص ١٦٣.

(٢) هذا الأثر: أخرجه الترمذى، وابن التركمانى عن الأوزاعى. راجع: سنن الترمذى ج ٤ ص ٤٣، كتاب الحدود - باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي فى الغزو، الجوهر النقى ج ٩ ص ١٠٩.

(٣) هو: على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويكنى بأبى الحسن. صهر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأول من أسلم من الصبيان تولى الخلافة عام ٣٥هـ. وتوفى سنة ٤٠هـ، ودفن بالكوفة. راجع: الفتح المبين ج ١ ص ٥٧، العبر ج ١ ص ٢٩٥.

(٤) هذا الأثر: أخرجه البيهقى، والدارقطنى عن عبد الله بن سلمة عن علي - عليه السلام - راجع: السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٥، كتاب السرقة - باب السارق بعود، سنن الدارقطنى ج ٣ ص ١٨٠، كتاب الحدود والديات.



الصحابه -رضى الله عنهم- فحجهم فانهقد إجماعاً، مع أن السارق إذا سرق للمرة الثالثة ورد في السنة، وعن بعض الصحابة^(١).

(١) إذا سرق السارق بعد قطع يده ورجله، لم يقطع منه شيء آخر وحبس، وبهذا قال على -عليه السلام- والحسن والشعبي، والنخعي، والزهرى، وحماد، والثوري، والحنفية، واستدلوا بما روى عن علي بن أبي طالب -عليه السلام- أنه أتى له رجل برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق، فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟ قالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين: قال: قتلته: إذا، وما عليه القتل، بأى شيء يأكل الطعام؟ بأى شيء يتوضأ للصلاة؟ بأى شيء يغتسل من جنباته؟ بأى شيء يقوم على حاجته؟ فردّه إلى السجن أياماً، ثم أخرجه فاستشار أصحابه، فقالوا مثل قولهم الأول، وقال مثل ما قال أول مرة، فجلده جلدًا شديدًا ثم أرسله. وقال: إني لاستحي من الله أن لا أذع له يدًا يبطش بها، ولا رجلًا يمشى عليها، ولأن في قطع اليدين تفويت منفعة الجنين، فلم يشرع في حد، كالقتل، ولأنه لو جاز قطع اليدين لقطعت اليسرى في المرة الثانية، لأنها آلة البطش كاليمينى، وإنما لم تقطع للمفسدة في قطعها، لأن ذلك بمنزلة الإهلاك فإنه لا يمكنه أن يتوضأ، ولا يغتسل، ولا يستنجى، ولا يحترز من نجاسة، ولا يزيلها عنه، ولا يدفع عن نفسه، ولا يأكل، وهذه المفسدة حاصلة بقطعها في المرة الثالثة.

وقال أبو بكر وعمر وعثمان وعمر بن العاص وعمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك والشافعي وأبى ثور وابن المنذر. أنه تقطع يده اليسرى في الثالثة والرجل اليمنى في الرابعة، ويقتل في الخامسة، وقال الإمام أحمد في الخامسة يعرز ويحبس ولا يقتل، واستدلوا على ذلك: بأن جابرًا -عليه السلام- قال: جئ إلى النبى -عليه السلام- بسارق، فقال "اقتلوه" فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق. فقال: "اقطعوه" قال: فقطع ثم جئ به في الثانية، فقال: "اقتلوه" فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق. فقال: "اقطعوه" قال: فقطع، ثم جئ به الثالثة، فقال: "اقتلوه" فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق. قال: "اقطعوه" قال: ثم أتى به الرابعة فقال: "اقتلوه" قالوا يا رسول الله إنما سرق. قال "اقطعوه" ثم أتى به الخامسة، فقال: "اقطعوه" قال: فانطلقنا به، فقلناه، ثم اجترناه فاليقيناه في بئر. راجع: هذا الحديث في عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ١٢ ص ٥٦ كتاب الحدود باب السارق يسرق مراراً، سنن النسائي ج ٨ ص ٩٠ - ٩١، كتاب الحدود - باب قطع اليدين والرجلين من السارق، وقال النسائي حديث منكر ومصعب بن ثابت بالقرى في الحديث، سنن الدارقطني ج ٣ ص ١٨١، وقال صاحب التعليق المعنى الحديث فيه محمد بن يزيد بن سنان، وهو ضعيف.



٤- أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أسقط القطع عن السارق في عام المجاعة، فقد روى أن غلماً لحاطب بن أبي بلتعة^(١) سرقوا ناقاة لرجل من مزينة، فأتى بهم عمر، فأقروا فأرسل إلى عبد الرحمن بن حاطب فجاء فجاء فقال له: إن غلمان حاطب سرقوا ناقاة رجل من مزينة وأقروا على أنفسهم، فقال عمر: يا كثير بن الصلت^(٢) اذهب

= وروى عن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- أنهما قطعاً يد أقطع اليد والرجل. راجع: هذا الأثر في سنن الدارقطني ج ٣ ص ١٨١، السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٣، كتاب السرقة -باب السارق يعود. ورد أصحاب القول الأول على ما استدلل به أصحاب القول الثاني فقالوا. أما حديث جابر ففي حق رجل استحق القتل، بدليل أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر به في أول مرة، وفي كل مرة وقال النسائي فيه - حديث منكر، وفعل أبي بكر وعمر، قد عارضة قول علي، وروى عن عمر أنه رجع إلى قول علي، فروى عن عبد الرحمن بن عائد، قال: أتى عمر برجل أقطع اليد والرجل قد سرق، فأمر به عمر أن تقطع رجله، فقال علي: إنما قال الله تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله" إلى آخر الآية وقد قطعت يد هذا ورجله، فلا ينبغي أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها، إما أن تعززه، أو تستودعه السجن، فاستودعه السجن. راجع: هذا الأثر في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٤، كتاب السرقة باب السارق يعود فيسرق، وراجع هذه المسألة في: الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ج ٢٦ ص ٥٧٠ - ٥٧٤. ط دار عالم الكتب، البناية شرح الهداية ج ٦ ص ٤٣٣ - ٤٣٦، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٩٦، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٩، المغنى لابن قدامة ج ١٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

(١) هو: حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو بن عمير بن سلمة اللخمي، حليف بني أسد بن عبد العزى، وهو صاحب القصة في غزوة الفتح وهو الرسول إلى المقوقس، ولما قال له المقوقس: إن كان رسولا فما له لم يدع على قومه حين كذبوه وأخرجوه. قال = له حاطب. فعيسى أخذه قومه ليقتلوه ويصلبوه فما له لم يدع عليهم فقال له: أحسنت أنت حكيم جاء من عند حكيم - توفي سنة ٣٠هـ. راجع: الإصابة ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٣، شذرات الذهب ج ١ ص ٣٧.

(٢) هو: كثير بن الصلت بن معدى كرب الكندي، كاتب الرسائل في ديوان عبد الملك بن مروان، وأصله من اليمن، ونشأ في المدينة المنورة، وكان اسمه قليلا وسماه عمرو



فاقطع أيديهم، فلما ولى بهم ردهم عمر ثم قال: أما والله أنى أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت أيديهم، وأيم الله إذا لم أفعل لأغر منك غرامة توجعك، ثم قال: يا مزنى بكم أريدت منك ناقتك، قال: بأربعمائة، قال عمر: اذهب فاعطه ثمانمائة^(١).

وما فعله سيدنا عمر -رضي الله عنه- محض القياس، ومقتضى قواعد الشرع، فإن السنة إذا كانت مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة، فلا يكاد بسلم السارق من ضرورة تدعوا إلى ما يسد به رمقه، ويجب على صاحب المال بذل ذلك له، إما بالثمن أو مجاناً لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج، وهذه شبهة قوية ندرأ القطع على المحتاج^(٢).

٥- روى عن عثمان بن عفان^(٣) -رضي الله عنه- أنه أتم الصلاة بمنى ثم خطب الناس فقال: أيها الناس إن السنة سنة رسول الله -ﷺ- وسنة صاحبيه، ولكن حدث طغام -يعنى بفتح الطاء والمعجمة فخفت أن يستنوا^(٤).

من الخطاب -رضي الله عنه- كثيراً، ولما ولى عثمان -رضي الله عنه- أجلسه للقضاء بين الناس فى المدينة توفى سنة ٧٠هـ.

راجع: الأعلام ج ٥ ص ٢١٩، الإصابة ج ٨ ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(١) هذا الأثر: أخرجه البيهقى عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن حاطب. راجع: السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٨ كتاب السرقة - باب ما جاء فى تضعيف الغرامة.

(٢) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ١١ - ١٢.

(٣) هو: عثمان بن عفان بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى الأموى، الخليفة الثالث وأمير المؤمنين، وهو من العشرة المبشرين بالجنة، استشهد عام ٣٥هـ. راجع: أسد الغابة ج ٣ ص ٨٤٥، الاستيعاب ج ٣ ص ٢٦ ط دار الجيل - بيروت - لبنان.

(٤) هذا الأثر: أخرجه البيهقى فى سننه عن عثمان -رضي الله عنه-. راجع: السنن الكبرى ج ٣ ص ١٤٤، كتاب الصلاة - باب من ترك القصر فى السفر غير رغبة عن السنة.



وروى عن نافع بن عبد الله^(١) - عليه السلام - قال: صليت مع النبي - عليه السلام - بمبنى ركعتين وأبى بكر وعمر ومع عثمان صدرا من إمارته ثم أتمها^(٢).

وإنما صلى عثمان - عليه السلام - بمبنى أربعة لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع، والحكمة التي من أجلها أتم سيدنا عثمان - عليه السلام - صلاته في السفر، لأنه إمام الناس فينظر إليه الأعراب وأهل البادية يصلى ركعتين فيقولون أمكذا فرضت؟^(٣).

٦- وقال سيدنا عمر - عليه السلام - في تقسيم أرض السواد لما فتحت: لولا أنى أترك الناس بيانا لا شئ لهم ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله - عليه السلام - خيبر، ورأى - عليه السلام - عدم قسمته هذه الأرض، بل الحكمة والمصلحة تقتضى أن تكون وقفا^(٤) للمسلمين^(٥).

٧- كان الناس في زمن الوحي يعطون الصنائع ما يصنعون، وكانت الأمانة عامة شاملة، فإذا ما أخبر الصانع بهلاك الشئ المصنوع عنده

(١) هو: نافع بن عبد الله، من أئمة التابعين بالمدينة، كان علامة في فقه الدين، كثير الرواية للحديث ثقة، لا يعرف به خطأ في جميع ما رواه، أصابه عبد الله بن عمر صغيرا في بعض مغازيه، ونشأ في المدينة، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن - توفي سنة ١١٧هـ. راجع: الأعلام ج ٨ ص ٥، تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٦٨ ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٢) هذا الحديث: أخرجه البخارى في صحيحه من طريق نافع بن عبد الله بنفس اللفظ. راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٢ ص ٥٦٣ كتاب تقصير الصلاة - باب الصلاة بمبنى حديث رقم ١٠٨٢.

(٣) راجع: فتح البارى ج ٢ ص ٥٦٤، بداية المجتهد ج ١ ص ١٢١ ط. دار الفكر، البناء شرح الهداية ج ٣ ص ١٣ ط. دار الفكر، نيل الأوطار ج ٣ ص ٢٦٠ ط. دار الفكر للطباعة والنشر.

(٤) هذا الأثر: عن عمر - عليه السلام - أخرجه البيهقي. راجع: السنن الكبرى ج ٩ ص ١٣٨، كتاب السير - باب من رأى قسمة الأرض المغنومة ومن لم يرها.

(٥) راجع: المبسوط ج ١٠ ص ١٦ ط. دار المعرفة بيروت - لبنان.



صدقه صاحبه ولم يكن ثمة نزاع حتى يشرع التضمين. ثم حدث فى زمن الخلفاء -رضى الله عنهم- أن دخل ما أخبر الصانع بهلاك الشئ المصنوع عنده صدقه صاحبه ولم يكن ثمة نزاع حتى يشرع التضمين. ثم حدث فى زمن الخلفاء -رضى الله عنهم- أن دخل فى بعض النفوس حب الخيانة طمعاً فى أموال الناس، فكثرت الدعاوى التى لو ترك الأمر فيها على ما كان من عدم التضمين لعم التعدى، ووقع الناس فى الحرج، لأنهم بين الأمرين كلاهما يصعب احتمالاه: إما أن يتركوا الاستصناع وفيه ضياع المصالح وتعطيل المعاش ما لا يخفى، وإما أن يفعلوا فتضيع عليهم أمتعتهم وهو فساد كبير. إزاء هذا الصحابة -رضى الله عنهم- تضمن الصانع حفظاً لمصالح الناس ودفعاً للعدوان عنهم. وفى هذا يقول على ابن أبى طالب -عليه السلام- "لا يصلح الناس إلا ذاك"^(١) وعمر -عليه السلام- ضمن الصانع الذين انتصبوا للناس فى أعمالهم ما أهلكوا"^(٢) فى أيديهم"^(٣).

(١) هذا الأثر: أخرجه البيهقى فى السنن عز بلال بن جعفر بن محمد عن أبيه عن على -عليه السلام-. راجع: السنن الكبرى ج ٦ ص ١٢٢، كتاب الإجارة - باب ما جاء فى تضمين الأجراء.

(٢) راجع: تعليق الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى ثلبي ص ٥٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ١٧٥.

(٣) هذا الأثر: جاء فى كنز العمال عن بكير بن عبد الله عن عمر -عليه السلام-. راجع: كنز العمال ج ٣ ص ٥٣٠، كتاب الإجارة رقم ٤٠٤٦ ط. دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند.



المطلب الرابع

فى

التعليل بالحكمة عند الفقهاء

إذا تتبعنا الفروع الفقهية عند الفقهاء نجد أنهم عللوا بالحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطة، وإليك بعض هذه الفروع.

فأبو حنيفة - رحمه الله - وإن نسب إليه القول: بأن الحكمة من الأمور الغامضة، وشأن الشرع فيما هو كذلك قطع النظر عنه بتدبر الحكم عن دليله منظنته، إلا أنه يرى جواز التعليل بالحكمة ما دامت ظاهرة منضبطة، والمتتبع للفروع الفقهية التى نطق بها يجد أنه علل فى كثير منها بالحكمة، وهذا ما يفسر ما ذهب إليه من التعليل بها، بأنه إنما منع ذلك فى الحكمة الخفية وغير المنضبطة، لا أنه يمنع التعليل بها مطلقاً^(١)، وسأذكر بعض هذه الفروع على سبيل المثال لا الحصر.

١- قول أبو حنيفة - رحمه الله - إذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم، فعجزوا عن حملها، ذبحوا الغنم، وحرقوا المتاع، وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك^(٢).

(١) راجع: البحر المحيط للزركشى ج ٥ ص ١٣٣، مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١٢٣.

(٢) راجع: الرد على سير الأوزاعى ص ٨٣ الناشر: لجنة إحياء المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الهداية مع شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٦ - ٤٧٧، المبسوط ج ١٠ ص ١٣.



قال أبو يوسف^(١):

رداً على الأوزاعي مؤيداً لكلام شيخه: قول الله في كتابه أحق أن يتبع، قال الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٢) واللين، فيما بلغنا، النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرقت من نخلمهم ومتاعهم فهو من العون عليهم والقوة، وقال الله -ﷻ-: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ﴾^(٣) إنما كره المسلمون أن يحرقوا النخل والشجر، لأن الصائفة - أي الغزو في الصيف - كانت تغزو الصيف كل عام فيتقون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم البلاد، والذي في تخريب ذلك من خزي العدو ونكايتهم أنفع للمسلمين، وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال^(٤).

حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله -ﷺ- أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبني الأسود بن مسعود أن يقطع، حتى طلب بنو الأسود إلى أصحاب رسول الله -ﷺ- أن يطلبوا إلى النبي -ﷺ- أن يأخذها لنفسه ولا يقلعها، فكف رسول الله -ﷺ- عنها^(٥).

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي صاحب أبي حنيفة وتلميذه، وهو أول من نشر مذهب الحنفية، كان فقيهاً ومن حفاظ الحديث - توفي سنة ١٨٢ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ١ ص ٢٩٨، العبر ج ١ ص ٢١٩.

(٢) سورة الحشر: الآية رقم (٥).

(٣) سورة الأنفال: جزء من الآية رقم (٦٠).

(٤) راجع: الرد على سير الأوزاعي ص ٨٤ - ٨٥، المبسوط ج ١٠ ص ٣٢.

(٥) فقد أخرج البيهقي في سننه عن موسى بن عقبة قال: نزل رسول الله -ﷺ- بالأكمة عند حصن الطائف بضع عشر ليلة يقاتلهم فنكره قال: وقطعوا طائفة من أعنابهم ليغيطوهم بها فقالت ثقيف لا تقسوا الأموال فإنها لنا ولكم قال: وأستاذنه المسلمون في مناهضة الحصن فقال رسول الله -ﷺ- ما أرى أن نفتحه، وما أذن لنا -



قال العيني^(١):

وإذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام، ومعه مواشى من الإبل والبقر والغنم فلم يقدر على حملها ونقلها إلى دار الإسلام ذبحها وحرقها، لأن ذبح الحيوان لغرض صحيح، ولا غرض أصح من كسر شوكة الأعداء، وإلحاق الغيظ بهم، ثم يحرقها بالنار لينقطع منفعته عن الكفار، وصار كتخريب البنیان، والجامع قطع المنفعة عنهم^(٢).

٢- قال أبو حنيفة - رحمه الله - إذا كان السبي رجالاً ونساء وأخرجوا إلى دار الإسلام، فإنني أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا^(٣).

وقال أبو يوسف - رحمه الله -:

لا ينبغي أن يباع منهم رجل. ولا صبي. ولا امرأة: لأنهم خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب، ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحدهما صليت عليه، لأنه في أيدي المسلمين وفي دراهم، وأما الرجال والنساء فقد صاروا فيئاً للمسلمين

حفيه الآن. راجع: السنن الكبرى ج ٩ ص ٨٤، كتاب السير - باب قطع الشجر وحرق المنازل.

(١) هو: محمد بن محمود بن أحمد بن موسى الحسين بن يوسف الحلبي الأصل، المعروف بالبذر العيني، إمام عصره في المنقول والمعقول، له مرلفات كثيرة منها: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، البناية في شرح الهداية - توفي سنة ٨٥٥هـ.

راجع: الفوائد البهية ص ٢٠٧، ط دار المعرفة بيروت - لبنان، مقدمة عمدة القارئ ج ١ ص ٢، ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) راجع: البناية على الهداية ج ٦ ص ٥٤٢ - ٥٤٣، شرح فتح القدير مع الهداية ج ٥ ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٣) راجع: الرد على سير الأوزاعي ص ٦١.



فأكره أن يردوا إلى دار الحرب، أرأيت تاجراً مسلماً أراد أن يدخل دار الحرب برقيق المسلمين كفاراً، أو رقيق أهل الذمة رجالاً ونساء أكنت تدعه وذلك. ألا ترى أن هذا مما يتكثرون به وتعمر بلادهم؟ ألا ترى أنى لا أترك تاجراً يدخل إليهم بشئ من السلاح والحديد وشئ من الكراع وهى الخيل والبغال والحمير مما يتقون به فى القتال؟!! ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم فى ملكهم، ولا ينبغي أن يفتسوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة، وأما مفاداة المسلم فلا بأس بذلك^(١)، لأن النبى -ﷺ-: "قدى رجلين من المسلمين وأعطى رجلاً من المشركين"^(٢).

وأنت كما ترى معنى أن فقهاء الحنفية عندما يرون كراهة بيع السبى لأهل الحرب، إنما هو لما يترتب على ذلك من تقوية لأهل الحرب، وبالتالي فإن فى ذلك مفسدة تعود على المسلمين بالضرر، فهذا لاشك أنه من قبيل التعليل بالحكمة والمصلحة.

٣- سئل أبو حنيفة -رحمه الله- أكره أن يؤدى الرجل الجزية من خراج الأرض، فقال: لا إنما الصغار خراج الأعناق، فقد علل عدم كراهية

(١) راجع: الرد على سير الأوزاعى ص ٦٢.

(٢) هذا الحديث: أخرجه الترمذى من حديث عمران بن حصين بنفس اللفظ، وأخرجه مسلم من حديث إياس بن سلمة عن أبيه من حديث مطول وفيه ما ذكرت. راجع: سنن الترمذى ج ٤ ص ١١٥، كتاب السير - باب ما جاء فى قتل الأسرى أو الفداء، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨.



ذلك بأنه لا يترتب عليه صغار ولا ذلة^(١). وهو إشارة لقوله تعالى:
﴿ حَتَّى يَغْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢).

٤- وقال أبو حنيفة - رحمه الله - إذا غزا الجند أرض الحرب، وعليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره، إلا أن يكون إمام مصر، والشام والعراق أو ما أشبهه، ويقول أبو يوسف معللاً ذلك؛ لأنه إذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم، لأنه ليس بأمرير مصر ولا مدينة إنما كان أمير الجند في غزوهم، فلما خرجوا إلى دار السلام انقطعت العصمة عنهم^(٣).

٥- وقال أبو يوسف في رده على أبي حنيفة - رحمه الله - في جعله للفرس سهماً واحداً معللاً ذلك بقوله: لا أفضل بهيمة على رجل مسلم، يقول: ليس ذلك على سبيل التفضيل، ولو كان على وجه التفضيل ما كان ينبغي أن يكون للفرس سهم وللرجل سهم، لأنه قد سوى بهيمة برجل مسلم، إنما هذا على أن يكون عدة الرجل أكثر من عدة الآخر، وليرغب الناس في ارتباط الخيل في سبيل الله، ألا ترى أن سهم الفرس إنما يرد على صاحب الفرس فلا يكون للفرس دونه؟

(١) راجع: الرد على سير الأوزاعي ص ٩٠ - ٩١، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ص ١٤٥.

(٢) سورة التوبة: جزء من الآية رقم (٢٩).

(٣) راجع: فتح القدير مع الهداية ج ٥ ص ٢٦٨، الرد على سير الأوزاعي ص ٨٠.



فقد علل بما يترتب على الحكم من مصلحة، وهى ترغيب الناس فى تكثير العدة المقوية للمسلمين^(١).

٦- قال أبو حنيفة -رحمه الله- إذا حاصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورهم مع أطفال المسلمون يترسون بهم قال: يرمونهم بالنبل، والمنجنيق يهمدون بذلك أهل الحرب، ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين.

قال أبو يوسف:

ولو كان يحرم رمى المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان أطفالهم ونساؤهم فقد نهى رسول الله -ﷺ-: "عن قتل النساء والأطفال والصبيان"^(٢) وقد حاصر رسول الله -ﷺ- أهل الطائف، وأهل خيبر وقريظة والنضير وأجلب المسلمون عليهم، فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه، فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان فى ميدانهم الأطفال لنهى الرسول -ﷺ- عن قتلهم، ولم يقاتلوا؛ لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال، والنساء، والشيخ الكبير الفانى، ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب

(١) راجع: المبسوط ج ١٠ ص ٤٢، الرد على سير الأوزاعى ص ٢١، المغنى لابن قدامة ج ١٣ ص ٨٥، ط. عالم الكتب الطباعة والنشر والتوزيع، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ص ١٤٧.

(٢) هذا الحديث: أخرجه البخارى، ومسلم فى صحيحيهما من حديث ابن عمر -رضى الله عنهما- بلفظ وجدت امرأة مقتولة فى بعض المغازى فنهى رسول الله -ﷺ-: "عن قتل النساء والصبيان". راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٦ ص ١٤٨، باب تحريم قتل النساء والصبيان فى الحرب، صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ١٨، باب تحريم قتل النساء والصبيان فى الحرب.



محمد -ﷺ- في حصون الأعاجم قبلنا على ذلك، لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن يرمى ولا غيره من القوة لمكان النساء والصبيان، ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم^(١).

وقد أجاز الحنفية رمى الترس هنا لما يترتب على عدم رميهم من المفسدة وهي النصرة للأعداء والاستيلاء على أرض المسلمين.

٧- جواز إعطاء صدقة التطوع إلى بني هاشم، وعلل الحنفية ذلك بأن التطوع في الصدقة لا يتدنس به المال، فلا يدخل في عموم النهي عن أخذ غسالة أيدي الناس الواردة في الحديث^(٢)، ويحمل النهي على زكاة الفرض، لأن المال يتدنس بإسقاط الفرض، فلا يجوز لآل محمد أن يأخذوها^(٣).

(١) راجع: المبسوط ج ١٠ ص ٦٤، شرح فتح القدير مع الهداية ج ٥ ص ٤٤٧، الود على سبيل الأوزاعي ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) فقد أخرج مسلم في صحيحه من طريق أبي رافع -رضي الله عنه- قال: أخذ الحسن بن علي تمره فجعلها في فيه فقال رسول الله -ﷺ-: "كخ كخ ارم بها أما علمت أننا لا نأكل الصدقة" وفي رواية "لا تدخل لنا الصدقة" وأخرجه الترمذي بلفظ "الصدقة لا تحل لنا، وأن موالى القوم من أنفسهم ونكره الصنعاني بلفظ "أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن هاشم أتى رسول الله -ﷺ- أن يجعله عاملاً على بعض الزكاة فقال له الرسول -ﷺ-: "إن الصدقة لا تبتغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس". راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١٧٥، باب تحريم الزكاة على رسول الله -ﷺ- وعلى آله، سنن الترمذي ج ٣ ص ٤٦ كتاب الزكاة - باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي -ﷺ- وأهل بيته ومواليه، وقال أبو عيسى حيث حسن صحيح، سبل السلام ج ٢ ص ١٤٧، كتاب الزكاة ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٣) راجع: شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٤، البناية في شرح الهداية ج ١ ص ٥٥٥.



هذا عن فقه الحنفية، أما المالكية فقد عللوا كثيراً من الأحكام بالمصلحة وقد اشتهرت المصلحة بالإمام مالك رحمه الله - وإليك بعض الأمثلة من الفروع الفقهية التي علل بها الإمام مالك رحمه الله - فيها بالحكمة المشتملة على جلب المصلحة، أو دفع المفسدة.

١- ما روى عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "نهى رسول الله -ﷺ- أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو"^(١) قال مالك: أراه مخالفة أن يناله العدو، فقد علل نهى رسول الله -ﷺ- عليه بما يترتب على الأمر من مفسدة^(٢).

جاء في المبسوط:

وإنما نهى عن ذلك مخافة أن تناله أيدي العدو ويستخفوا به، وإنما كانوا يفعلون ذلك مغايضة للمسلمين^(٣).

(١) هذا الحديث: أخرجه البخاري، والبيهقي، وأبو داود، ومالك من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- بنفس اللفظ. راجع: صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٢ ص ١٣٣ كتاب الجهاد - باب كراهة السفر بالمصحف إلى أرض العدو، السنن الكبرى ج ٩ ص ١٠٨، كتاب السير - باب النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو، سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٦ كتاب الجهاد - باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو، الموطأ ج ٢ ص ٤٤٦، كتاب الجهاد - باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو.

(٢) راجع: المراجع السابقة في الحديث فقد نقلت قول الإمام مالك رحمه الله -.

(٣) راجع: المبسوط ج ١٠ ص ٢٩.



وقال ابن حجر في فتح الباري^(١):

إن المراد بالنهاى عن السفر بالقرآن السفر بالمصحف خشية أن يناله العدو، لا السفر بالقرآن^(٢).

٢- سئل الإمام مالك -رحمه الله- عن التسعير وهو: أن يحد لأهل السوق سعر لبييعون به فلا يتجاوزونه فقال: إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس به، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق.
وقال أشهب^(٣):

على الإمام النظر فى مصالح العامة والمنع من إغلاء السعر عليهم، والإفساد عليهم، وليس يجبر الناس على البيع وإنما يمنعون من النبيع بغير السعر الذى يحده الإمام على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبايع والمبتاع، ولا يمنعه البائع ربحاً ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس^(٤).

٣- نهى الإمام مالك -رحمه الله- عن تلقى السلع وبيع الحاضر للبادى للمصلحة.

(١) هو: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد العسقلانى الشافعى، أولع بالحديث فائقته وانتهت إليه الرئاسة، لم يكن فى عصره حافظ سواه.

من مصنفاته: فتح البارى شرح صحيح البخارى، تهذيب التهذيب وغيرهما - توفى سنة ٨٥٢هـ. راجع: الأعلام ج ١ ص ١٧٣.

(٢) راجع: فتح البارى ج ٦ ص ١٣٣.

(٣) هو: أبو عمر بن عبد العزيز بن داود القيس العامرى المصرى إليه انتهت رئاسة المالكية بمصر بعد موت ابن القاسم - توفى سنة ٢٠٤هـ. راجع: الأعلام ج ١ ص ٣٣٣، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٣٨، ط دار صادر - بيروت - لبنان.

(٤) راجع: المنتقى شرح الموطأ ج ٥ ص ١٨ ط السعادة بجوار محافظة مصر.



أما النهى عن تلقى السلع المقصود بذلك أهل الأسواق لئلا ينفرد المتلقى برخص السلعة دون أهل الأسواق، ورأى أنه لا يجوز أن يشتري أحد سلعة حتى تدخل السوق هذا إذا كان المتلقى قريباً، فإذا كان بعيداً فلا بأس به، ورأى أنه إذا جاز وقع، ولكن يشرك المشتري أهل الأسواق فى تلك السلعة التى من شأنها أن يكون ذلك سوقها أما النهى عن بيع الحاضر بالبادى. أن المقصود بهذا النهى هو الإرفاق بأهل الحضر، لأن الأشياء عند أهل البادية أيسر من أهل الحاضرة، وهى عندهم أرخص^(١).

وما ذكره الإمام مالك - رحمه الله - هو الثابت عن رسول الله - ﷺ - فقد روى عنه - ﷺ - أنه قال: "لا تلقوا الركبان، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تتاجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير النظيرين بعد أن يحلبها أن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاع من تمر"^(٢).

٤- قال الإمام مالك - رحمه الله - صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان لم أر أحداً من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغنى ذلك عن أحد من السلف، وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا فى ذلك خفته عن أهل العلم ورأوهم يعملون ذلك، كما أن صوم هذه الأيام الستة بعد

(١) راجع: بداية المجتهد ج ٢ ص ١٢٥، المنتقى شرح الموطأ ج ٦ ص ٧١.

(٢) هذا الحديث: أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود، وأبو هريرة - رضى الله عنهما - بعدة روايات، ومنها ما ذكرته هنا.
راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٤ ص ٣٦١، كتاب البيوع - باب النهى للبايع أن لا يحفل الإبل، والبقر والغنم وكل محفلة.



الفطر لم تكن من الأيام التي كان السلف يتعمدون صومها، بل كان علماء المدينة ينكرون صيامها، وإنما كره ذلك مالك -رحمه الله- لما خاف من إلحاق عوام الناس ذلك برمضان، وأن لا يميز بينها، وبينه حتى يعتقدون جميع ذلك فرضاً.

والأصل في صيام هذه الأيام الستة، ما روى عن أبي أيوب الأنصاري^(١) أن رسول الله -ﷺ- قال: "من صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر"^(٢).

قال ابن العربي:

كره علماء الدين أن تصام الستة التي قال النبي -ﷺ- فيها: "من صام رمضان وستاً من شوال فكأنما صام الدهر كله" متصلة برمضان مخافة أن يعتقد أهل الجهالة أنها من رمضان، ورأوا أن صومها في الأشهر الحرم أفضل ... الخ^(٣).

(١) هو: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة أبو أيوب الأنصاري البخاري، غلبت عليه كنيته، شهد العقبة، وبدراً وسائر المشاهد، وعليه نزل رسول الله -ﷺ- حين قُتِم المدينة مهاجراً من مكة فلم يزل عنده حتى بنى مسجده في تلك السنة، وأخى الرسول -ﷺ- بينه وبين مصعب بن عمير -توفي سنة ٥٢هـ- راجع: الاستيعاب ج ٣ ص ١٥٩ العبر ج ١ ص ٤٠.

(٢) هذا الحديث: أخرجه مسلم، والترمذي، وأبو داود من حديث أبي أيوب الأنصاري بنفس اللفظ راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ٨ ص ٢٥٦ كتاب الصوم - باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان، سنن الترمذي ج ٣ ص ١٣٢ كتاب الصوم.

(٣) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٧٦.



وأرى أن ما ذهب إليه المالكية هنا قد جانبهم الصواب فيه،
لإمكان دفع تلك المفسدة - مفسدة اختلاط الفرض بغيره - بغير هذا
الترك، ببيان أن صيام هذا الأيام سنة، وأن الفرض هو ذلك الشهر فقط،
فضلاً عن ذلك فإن هناك فصل بين رمضان وشوال بأيام العيد التى لا
يجوز صيامها.

٥- قال الإمام مالك - رحمه الله - بتضمين الصناعات، وذلك لمصلحة الناس،
وإذ لا غنى للناس عنهم^(١).

وقال الباجي^(٢):

لأنه تتعلق به مصلحة، ونظر للصناعة، وأرباب السلع، وفى تركه
زريعة إلى إتلاف الأموال، وذلك أن بالناس ضرورة إلى الصناعة؛ لأنه
ليس كل أحد يحسن أن يخييط ثوبه، أو يقصره، أو يطرزّه أو يصبغه، فلو
قلنا: القول قول الصناعة فى ضياع الأموال لتسرعوا إلى دعوى ذلك،
ويلحق أرباب السلع ضرر، لأنهم بين أمرين: إما أن يدفعوا إليهم المتاع
لئلا يؤمن ما ذكرناه، أو لا يدفعوه فيضر بهم فكان تضمينهم خلافاً
للفريقين، ودليلنا من جهة المعنى أنه قبض العين لمنفعة نفسه من غير
استحقاق للأخذ بعقد متقدم فلم يقبل قوله فى تلفها قوله فى تلفها كالرهن
والعارية^(٣).

(١) راجع: بداية المجتهد ج ٢ ص ١٧٥، المنتقى شرح الموطأ ج ٦ ص ٧١.

(٢) هو: سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الأندلسي، برع فى الحديث والفقه
والأصول والنظر. من مضافاته: إحكام الفصول فى أحكام الأصول، وكتاب الحدود،
والإشارة وغير ذلك كثير - توفى سنة ٤٧٤هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٣
ص ٣٤٤، الفتوح المبين ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) راجع: المنتقى شرح الموطأ ج ٦ ص ٧١.



٦- وقال الإمام مالك -رحمه الله- مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب، ولا على صبيانهم، وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين بلغوا الحلم، وليس على أهل الذمة، ولا على المجوس في نخلهم، ولا كرومهم، ولا زروعهم، ولا مواشيهم صدقة؛ لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم ورداً على فقرائهم، ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم^(١).

٧- سئل الإمام مالك -رحمه الله- عن الجهاد مع أمراء الجور، فقال لا بأس به، وعلل ذلك بقوله: لو ترك هذا لكان ضرراً على أهل الإسلام، فقليل له: إنهم يفعلون ويقتلون، فقال: لا بأس على الجيوش وما يفعله الناس^(٢).

وما ذكره الإمام مالك -رحمه الله- موافق لما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- قال: "الجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برأ كان فاجراً"^(٣).

(١) راجع: الموطأ ج ١ ص ٢٨٠ كتاب الزكاة - باب جزية أهل الكتاب والمجوس.

(٢) راجع: المدونة الكبرى ج ٢ ص ٥٠. ط دار السعادة بمصر.

(٣) هذا الحديث: أخرجه البيهقي، وأبو داود من حديث مكحول عن أبي هريرة -رضي الله عنه- وتكملته "والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برأ كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر، والصلاة واجبة على كل مسلم برأ كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر. راجع: السنن الكبرى ج ٩ ص ١٥٦ كتاب السير - باب في الغزو مع أئمة الجور، عون المعبود ج ٧ ص ١٤٨، كتاب الجهاد - باب في الغزو مع أئمة الجور حديث رقم ١٢٥٣٠ وسكت عنه.



والإمام الشافعي:

نقل عنه الزركشي جواز التعليل بالحكمة قال: وعن الشافعي للجواز وإن اعتبرها هو الأصل، وإنما اعتبرت المظنة للتسهيل^(١).

ومن الفروع التي قال بها الشافعية بالحكمة ما يلي:

١- قال الإمام الشافعي -رحمه الله- عند الكلام على حديث "تهى رسول الله -ﷺ- الرجل عن أن يخطب على خطبة أخيه"^(٢) إن ذلك النهي ليس على إطلاقه بل في حالة خاصة وهي ما إذا أذنت في نكاح الأول، وعبارته: فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال، وقد يكون أن ترجع عن أذنت في إنكاحه فلا ينكحها من رجعت له، فيكون فساداً عليها وعلى خاطبها الذي أذنت في إنكاحه فقد قصر النهي على هذه الحالة مبيناً علة النهي، وهي مفسدة ذلك الفعل^(٣).

(١) راجع: البحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ١٣٣.

(٢) هذا الحديث: أخرجه البخاري من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- بلفظ "تهى رسول الله -ﷺ- أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب، وأخرجه مسلم من نفس الطريق بلفظ "لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له. راجع: صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٩ ص ١٨٩، كذا بالنكاح - باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٩٧ - باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك.

(٣) راجع: الرسالة ص ٣٠٧ - ٣٠٩ ط المكتبة العلمية - بيروت - لبنان، تعليل الأحكام للدكتور/ محمد مصطفى ثلبي ص ١٤٨.



٢- التعرض بالقلع أو القطع لكل شجر رطب غير مؤذ حرمى، بالنسبة للنابت فى الحرم، وإنما قيدوا ذلك بكونه غير مؤذ ليخرج الشجر الذى فيه شوك فإنهم أباحوا قطعة، وعللوا ذلك بما يحصل منه من ضرر للناس مع أن النهى عن قطع الشجر عام فيه^(١) وفى غيره^(٢).

٣- قال الشافعى -رحمه الله تعالى- للرجل أن يستأجر الرجل يحج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضعفه، وكان ذا مقدرة بماله ولوارثه بعده، والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء بل، بل الإجارة -إن شاء الله تعالى- على البر خير منها على ما لا بر فيه، ويأخذ من الإجارة ما أعطى وإن كثر كما يأخذها على غيره، لا فرق بين ذلك^(٣). أ هـ.

فقد جعل الإمام الشافعى -رحمه الله تعالى- الإجارة على العبادة مثل الإجارة على الأعمال الدنيوية، بل الإجارة على العبادة أكثر ثواباً من

(١) فقد روى عن ابن عباس قال: قال: رسول الله -ﷺ- يوم الفتح فتح مكة. ولا هجرة ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا، وقال: إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلى، ولم يحل لى إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، ولا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط إلا من عرفها، ولا يختلى خلاها فقال العباس: يا رسول الله إلا الآخر، فإنه لقينهم وليبوتهم. راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٢٣، باب تحريم مكة، وتحريم صيدها وخلاها، وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام.

(٢) راجع: روضة الطالبين ج ٢ ص ١٦٥، مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١٢٤.

(٣) راجع: الأم ج ٢ ص ١٧٦ ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.



الإجارة على غيرها، لأنها تحقق مصلحة للعبد ومثوبة عند الله تعالى في الآخرة.

أما الحنابلة إذا تتبعنا فروعهم وجدنا أنهم عللوا في كثير منها بالمصلحة المشتملة على جلب مصلحة أو دفع مفسدة وهذا من قبيل التعليل بالمصلحة ومن هذه الفروع ما يلي:

١- سئل الإمام أحمد -رحمه الله- عن الرجل يقول: أنا لا أغزو ويأخذه ولد العباس، إنما يوفر الفئ عليهم! فقال: سبحان الله، هؤلاء قوم سوء، هؤلاء القعدة، مثبطون جهال فيقال: رأيتم لو أن الناس كلهم قعدوا كما قعدتم، من كان يغزو، أليس كان قد ذهب الإسلام؟ ما كانت تضع الروم؟.

وقد روى عن رسول الله -ﷺ- أنه قال: "الجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برأ كان، أو فاجراً"^(١) وروى عنه -ﷺ- أنه قال: "ثلاث من أصل الإيمان، الكف عن قال: لا إله إلا الله. لا نكفره نذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، والإيمان بالأقدار"^(٢) ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يقضى إلى قطع الجهاد، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم، وظهور كلمة الكفر،

(١) هذا الحديث: سبق تخريجه في الفروع الفقهية المنقولة عن الإمام مالك -رحمه الله-.

(٢) هذا الحديث: أخرجه البيهقي، وأبو داود من حديث أنس بن مالك بنفس اللفظ. راجع: السنن الكبرى ج ٩ ص ١٥٦، كتاب السير - باب الغزو مع أئمة الجور، عون المعبود ج ٧ ص ١٤٧ - ١٤٨، كتاب الجهاد - باب في الغزو مع أئمة الجور حديث رقم ٢٥٢٩ - وسكت عنه.



وفيه فساد عظيم^(١)، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(٢).

٢- جواز اشتراط الخيار للمتبايعين أكثر من ثلاثة أيام بحسب اتفاقهم على المدة، ومالك - رحمه الله - يجوز ذلك لكن لا مطلقاً بل بقدر الحاجة كقرية لا يصل في أقل من أربعة أيام، معللاً ذلك بأن الخيار إنما ثبت للحاجة، فيقدر بقرها، ثم دلل لرأيه بأن الخيار حق يعتمد الشرط فيرجع في تقديره إلى مشرطة، كالأجل، ورد ابن قدامة^(٣) على الإمام مالك - رحمه الله - تعليله بالحاجة قائلاً: وتقدير مالك بالحاجة لا يصح، فإن الحاجة لا يمكن ربط الحكم بها لخفائها واختلافها، وإنما يربط بمظنتها وهو الإقدام يصح أن يكون ضابطاً فابن قدامة - رحمه الله - يشير إلى عدم رضاه بالتعليل بما لا ينضبط من الأوصاف والحكم.

أما ما ينضبط منها فيرى التعليل به فقال: ويجوز شرط الخيار لكل واحد من المتعاقدين ويجوز لأحدهما مدة وللآخر دونها، لأن ذلك حقهما، وإنما جوز ذلك رفقاً بهما فكيفهما تراضيا به جاز... الخ. فقد علل جواز اشتراط الخيار للمتبايعين، أو لأحدهما بحسب اتفاقهما، بأن ذلك

(١) راجع: المغنى لابن قدامة ج ١٣ ص ١٤.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٥١).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي شمس الدين أبو عبد الله بن قدامة المقدسي من كبار الحنابلة صنف على ما يزيد على سبعين كتاباً منها: العقود الدرية في مناقب ابن تيمية، المحرر، ومسنند في الحديث وغيرها - توفي سنة ٦٨٢ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ٦ ص ١٤١، الأعلام ج ٥ ص ٢٣٦.



من أجل الفرق بينهما وهذا لاشك أنه يحقق مصلحة، ومن قبيل التعليل بالحكمة^(١).

٣- وقال ابن قدامة - رحمه الله - في كتاب الجهاد. ولا يستصحب الأمير معه مخدلاً، وهو الذى يثبط الناس عن الغزو، ويزهدهم فى الخروج إليه والقتال والجهاد، مثل أن يقول: الحر أو البرد شديد، والمشقة شديدة، ولا تؤمن هزيمة هذا الجيش واشباه هذا، ولا مرجفاً، وهو الذى يقول: هلكت سرية المسلمين، وما لهم من مدد، ولا طاقة لهم بالكفار، والكفار لهم مدد، وصبر، ولا يثبت لهم أحد، ونحو هذا، ولا من يعين على المسلمين بالتجسس للكفار، وإطلاعهم على عورات المسلمين ومكاتبهم بأخبارهم، ودلاتهم على عوراتهم، أو إيواء جواسيسهم. ولا من يوقع العداوة بين المسلمين، ويسعى الفساد، لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ * لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾^(٢) ولأن هؤلاء مضررة على المسلمين، فيلزمه معهم. وإن خرج معه أحد هؤلاء، لم يسهم له ولم يرضخ وإن أظهر عون المسلمين، لأنه يحتمل أن يكون أظهره نفاقاً، وقد ظهر دليله، فيكون مجرد مضررة، فلا يستحق مما غنموا شيئاً^(٣). أ هـ.

(١) راجع: المغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٣٨ - ٣٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ١٥٨، مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى العراقى ص ١٢٦.

(٢) سورة التوبة: الآيات رقم (٤٦ - ٤٧).

(٣) راجع: المغنى لابن قدامة ج ١٣ ص ١٥.



والنيات والعوائد، قدم له بمقدمه لطيفة جاء فيها "هذا فضل عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ - أتم دلالة وأصدقها، وهي نوره الذي به أبصر المبصرون، وهداه الذي به اهتدى المهتدون، وشفأؤه التام الذي به دواء كل عليل، وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل، فهي قرة العيون، وحياة القلوب ولذة الأرواح؛ فهي بها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة، وكل خير في الوجود فإنما هو مستفاد منها، وحاصل بها، وكل نقص في الوجود فسببه من إضاعتها، ولو لا رسوم قد بقيت لخربت الدنيا وطوى العالم، وهي العصمة للناس وقوام العالم، وبها يمسك الله السماوات والأرض أن تزولا، فإذا أراد الله سبحانه وتعالى خراب الدنيا وطي العالم ورفع إليه ما بقي من رسومها.

فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عمود العالم، وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة^(١). أ هـ.

(١) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ٥.



وقد ذكر ابن القيم -رحمه الله- لذلك أمثلة كثيرة جداً لفروع فقهية، وكلها تدل بوضوح على أن مصالح العباد شرع من أجلها الحكم، وما الحكمة إلا تلك المصلحة أو جلبها والمفسدة أو دفعها أذكر بعضاً منها:

المثال الأول:

أن النبي -ﷺ- شرع لأمرته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله -ﷺ- في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا أفلا نقاتلهم، فقال: "لا، ما أقاموا الصلاة"^(١) وقال: "من رأى من أميره ما

(١) هذا الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عوف بن مالك عن رسول الله -ﷺ- قال: "خير أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنوهم ويعنوكم. قيل: يا رسول الله أفلا نناذبهم بالسيف؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة".

وأخرجه الترمذي من حديث أم سلمة -رضي الله عنها- عن النبي -ﷺ- بلفظ قال: "إنه سيكون عليكم أئمة تعرفون وتكفون فمن أنكر فقد برئ ومن كره فقد سلم، ولكن من رضى وتابع، فقيل: يا رسول الله أفلا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا".
راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٤٤، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، سنن الترمذي ج ٤ ص ٥٨٨ كتاب الفتن - باب في خيار الأمراء وشرارهم.



يكرهه فليصبر ولا ينزعن يداً من طاعته^(١) ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله -ﷺ- يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قریش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر^(٢)، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد، لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه^(٣).

المثال الثاني:

أن النبي -ﷺ- فرض صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط^(٤)، وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد قوتهم غير ذلك فإنما عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب

(١) هذا الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- بلفظ "من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فميتة جاهلية". راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٣٩ - ٢٤٠، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

(٢) سبق تخريج الحديث في أمثلة التعليل بالحكمة من السنة.

(٣) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ٦.

(٤) هذا الحديث: أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث أبي سعيد الخدري بنفس اللفظ الوارد هنا. راجع: صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٣ ص ٣٦٩ كتاب الزكاة - باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، صحيح مسلم بشروح النووي ج ٣ ص ٣٧١ كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعاً من طعام.



كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائناً ما كان، وهو الصواب الذى لا يقال بغيره، إذ المقصود سد خله المساكين يوم العيد، ومواساتهم من جنس ما يقتاته أهل بلادهم ... الخ^(١).

المثال الثالث:

أن النبى -ﷺ- نص فى المصرة على رد صاع من تمر بدل اللبن^(٢)، فقيل: هذا حكم عام فى جميع الأمصار، حتى فى المصر الذى لم يسمع أهله بالتمر قط ولا رأوه: فيجب إخراج قيمة الصاع فى موضع التمر، ولا يجزئهم إخراج صاع من قوتهم، وهذا قول أكثر الشافعية والحنابلة، وجعل هؤلاء التمر فى المصرة كالتمر فى زكاة التمر لا يجرى سواه؛ فجعلوه تعبدًا، فعينوه اتباعاً للفظ النص. وخالفهم آخرون، فقالوا: بل يخرج فى كل موضع صاعاً من قوت ذلك البلد الغالب، ولا ريب أن هذا أقرب إلى مقصود الشارع ومصلحة المتعاقدين من إيجاب قيمة صاع من التمر فى موضعه ... الخ^(٣).

(١) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٣، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج ٢ ص ١٩٩.

(٢) فقد أخرج البخارى، ومسلم من حديث أبى هريرة -رضي الله عنه- أن النبى -ﷺ- قال: "لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه خير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاع من تمر". راجع: صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ٤ ص ٣٦١ كتاب البيوع - باب النهى للبايع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة، صحيح مسلم بشرح النووى ج ٩ ص ١٦٥، كتاب البيوع - باب حكم بيع المصرة.

(٣) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٣ - ١٤.



المثال الرابع:

أن المطلق في زمن النبي -ﷺ- وزمن خليفته أبي بكر ^(١) وصدرا من خلافة عمر كان إذا أجمع الطلاقات الثلاث بقم واحد جعلت واحدة، فقد روى عن ابن عباس ^(٢) -رضي الله عنه- أنه قال: "كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله -ﷺ- وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إنا الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم" ^(٣).

فقد رأى أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- أن الناس قد استهانوا بأمر الطلاق، وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة، فرأى من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم، ليعلموا أن أحدهم إذا أوقعه جملة بانته منه المرأة وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره نكاح رغبة يراد به الدوام لا نكاح تحليل، فإنه كان من أشد الناس فيه، فإذا علموا ذلك كفوا عن الطلاق المحرم، فرأى عمر أن هذه مصلحة لهم في زمانه، ورأى أن ما كانوا عليه في عهد النبي -ﷺ- وعهد الصديق وصدرا من خلافته كان الأليق

(١) هو: عبد الله بن أبي قحافة، واسمه عثمان بن عامر، يلتقى هو ورسول الله -ﷺ- عند مرة بن كعب، وكان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة فسماه رسول الله -ﷺ- بعبد الله، وسمى صديقا لتصديق خبر المسرى - توفي سنة ١٣ هـ. راجع: العبر ج ١ ص ١٣، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢، الفتح المبين ج ١ ص ٤٦.

(٢) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي الصحابي الجليل، كان يقال له الحبر البحر ترجمان القرآن، نشأ في عصر النبوة، وشهد الكثير من المواقع توفي سنة ٦٨ هـ. راجع: شذرات الذهب ج ١ ص ٧٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ٣٦٥ ط. دار صادر - بيروت - لبنان.

(٣) هذا الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- بنفس اللفظ. راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٧٠ باب طلاق الثلاث.



بهم، لأنهم لما يتتابعوا فيه، وكانوا يتقون الله في الطلاق، وقد جعل الله لكل من اتقاه مخرجاً، فلما تركوا تقوى الله وتلاعبوا بكتاب الله وطلقوا على غير ما شرعه الله ألزمهم بما التزموه عقوبة لهم، فإن الله تعالى إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة، ولم يشرعه مرة واحدة، فمن جمع الثلاث في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله، وظلم نفسه، ولعب بكتاب الله، فهو حقيق أن يعاقب، ويلزم بما التزمه، ولا يقر على رخصة الله وسعته، وقد صعبها على نفسه، ولم يتق الله ولم يطلق كما أمره الله وشرعه له، بل استعجل فيما جعل الله له الأناة فيه رحمة منه وإحساناً ولبس على نفسه، واختار الأغلظ والأشد، فهذا مما تغيرت الفتوى لتغير الزمان، وعلم الصحابة -رضى الله عنهم- حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيته في ذلك فوافقوه على ما ألزم به ... الخ^(١).

وكل ذلك من قبيل التعليل بالحكمة والمصلحة، وبهذا القدر اكتفى، والله من وراء القصد إنه نعم المولى ونعم النصير.

وبعد فإذا كانت تعليلات القرآن والسنة، وتعليلات الفقهاء من المجتهدين وغيرهم تقوم على الحكمة والمصلحة، لماذا منع بعض الأصوليين التعليل بالحكمة؟ وحتى بعض المجوزين للتعليل بها فإنهم فرضوا الكلام فيها افتراضاً، مدعين أنه لم يقع.

فقال الأمدى:

إن الكلام إنما هو مفروض فيما إذا كانت الحكمة ظاهرة منضبطة بنفسها في بعض الصور لا فيما لم يكن^(٢). أ هـ.

(١) راجع: إعلام الموقعين ج ٣ ص ٢٧ - ٣٢.

(٢) راجع: الإحكام للأمدى ج ٣ ص ٧١٠ - ٧١١.



قال العضد:

فلو وجدت حكمة مجردة وكانت ظاهرة بنفسها منضبطة بحيث يمكن اعتبارها ومعرفتها جاز اعتبارها وربط الحكم بها على الأصح، لأننا نعلم قطعاً أنها هي المقصودة للشارع، واعتبر المظنة لأجلها لمانع خفائها واضطرابها. فإذا زال المانع من اعتبارها جاز اعتبارها^(١). أ هـ.

فما السر في هذا كله؟ وما هو السر في اتفاق الجميع على صحة إناطة الحكم بالأوصاف الظاهرة المنضبطة دون غيرها؟.

والسر في ذلك هو أنهم أرادوا ضبط الأقيسة المنقولة عن أئمتهم بضوابط ليسهل عليهم السير على نهجها وتخريج المسائل الجديدة على ضوئها مع محافظتهم على سلامة مذاهب أئمتهم وما نقل فيها من فروع يدل على ذلك أمران^(٢):

الأمر الأول:

ما صرح به أكثر الأصوليين من أن العلة على الحقيقة هي الحكمة وأن هذا الوصف الظاهر ضابط لها فقط.

قال إمام الحرمين:

إن الأصوليين أرادوا ضبط التعليل بضوابط حتى لا تترك لاصطلاح كل واحد فيمنع الخلط في الاجتهاد بعد أن قرروا أن الصحابة

(١) راجع: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢١٤.

(٢) راجع: أصول الفقه للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ج ١ ص ٢٢٩.



رضوان الله عليهم - كان يعللون بالمصالح ويتبعونها فى اجتهدهم ولكنهم لم يضبطوا هذه المسالك^(١). أ هـ.

قال الإمام الشاطبى:

وأما العلة فالمراد بها الحكم والمصالح التى تعلقت بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التى تعلقت بها النواهى، فالمشقة علة فى إباحة القصر، والفطر فى السفر، والسفر هو السبب الموضوع سبباً للإباحة، فعلى الجملة العلة هى: المصلحة نفسها، أو المفسدة، كانت ظاهرة أو غير ظاهرة منضبطة أو غير منضبطة ... الخ^(٢).

وقال القرافى:

والحكمة هى التى لأجلها صار الوصف علة كذهاب العقل الموجب لجعل الإسكار علة^(٣). أ هـ.

الأمر الثانى:

ما صرح به بعض المحققين من فقهاء الحنفية: من أن أصحاب المذاهب عللوا الحكم بالوصف الظاهر دون العلة الحقيقية خوفاً من نقض

(١) راجع: البرهان ج ٢ ص ٤٥، منشورات محمد على بيوض، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، أصول الفقه الإسلامى للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ج ١ ص ٢٩٩.

(٢) راجع: الموافقات ج ١ ص ٢٦٥.

(٣) راجع: شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٦.



يرد على تلك العلة بواحد من فروع المسألة وللمحافظة على المذهب فيها^(١).

قال الكمال بن الهمام:

عند الكلام على علة الربا في الأصناف الستة الواردة في قوله -ﷺ-: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلف هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد"^(٢) وهل هي الكيل أو الوزن؟ كما قال علماء الحنفية، أو الطعم في المطعومات، والتمنية في الأثمان؟ كما قال علماء الشافعية، أو الاقتيات والإدخار كما قال علماء المالكية^(٣).

(١) راجع: أصول الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ج ١ ص ٢٣٠.

(٢) هذا الحديث: أخرجه مسلم، والترمذي من حديث عباد بن الصامت بنفس اللفظ.

راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٤٠، باب الربا، سنن الترمذي ج ٣ ص ٥٤١، كتاب البيوع - باب ما جاء في أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل، كراهية التفاضل فيه، وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

(٣) اختلف العلماء في علة الربا في الحديث السابق إليك أقوالهم:

القول الأول: وعليه الحنفية:

وهم يرون أن علة ربا الفضل هي الكيل أو الوزن مع وحدة الجنس، وأما علة ربا النساء فهي وجود أحد الوصفين وحدة الجنس، أو الكيل والوزن، ويستثنى من وحدة الجنس الذهب والنحاس فيجوز النساء بالإجماع.

القول الثاني: وعليه المالكية:

وهم يرون أن علة ربا الفضل في الذهب والفضة كونها رؤوس الأثمان، مع وحد الجنس في التعاوض وأما علة في الأصناف الأربعة الباقية، فالإدخار والاقتات-



والوجه أن تجعل العلة فى تحريم الربا عند الحنفية قصد صيانته أموال الناس وذحفظها عليهم، ولكن يلزم على التعلييل بالصيانة أن لا يجوز بيع عبد بعبدین^(١)، وبعير ببعيرین^(٢)، وجوازه مجمع عليه، إذا كان

الأئمان، والأصناف الأخرى الأربعة مجرد الطعم والإدخار، أى دون اعتبار الاقتيلات أو وحدة الجنس.

القول الثالث: وعليه الشافعية:

وهم يرون أن علة ربا الفضل فى الذهب والفضة كونها رؤوس الأئمان فوافقوا فى ذلك المالكية، وأما علة فى الأصناف الأربعة الباقية فهى الطعم ووحدة الجنس عند التعارض فى كل منها، وعلة ربا النسيئة هى فى الذهب والفضة كونها رؤوس الأئمان، وفى الأربعة الأخرى الطعم فقط.

القول الرابع: وعليه الحنابلة:

فروى عن أحمد -رحمه الله- فى ذلك ثلاث روايات، أشهرهن أن على الربا فى الذهب والفضة كونه موزون جنس، وعلة الأعيان مكيل جنس، والرواية الثانية، أن العلة فى الأئمان الثمنية، وفيما عداها كونه مطعوم جنس، فيختص بالمطعومات، والرواية الثالثة، العلة فيما عدا الذهب والفضة كونه مطعوم جنس مكيلاً أو موزوناً، فلا يجرى الربا فى مطعوم لا يكال ولا يوزن. راجع: شرح فتح القدير مع الهداية والعناية ج ٧ ص ٤ - ٦، البنائة ج ٧ ص ٣٣٨ - ٣٣٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨، التهذيب ج ٣ ص ٣٣٦ - ٣٣٧، الناشر: محمد على بيوض، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، المغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٥٥ - ٥٦، أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء للدكتور/ مصطفى سعيد الخن ص ٤٩٦ - ٥٠٠ ط مؤسسة الرسالة.

(١) فقد روى عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: جاء عبد فبايع النبى -ﷺ- على الهجرة ولا يشعر النبى -ﷺ- أنه عبد فجاء سيده يريد، فقال النبى -ﷺ-: "بعنيه" فاشتراه بعدين أسودين. ثم لم يبايع أحداً بعد حتى يسأله "أعبد هو". راجع: سنن الترمذى ج ٣ ص ٥٤٠ كتاب البيوع - باب ما جاء فى شراء العبد بالعبد، وقال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، أنه لا بأس بعبد بعدين يدا بيد، واختلفوا فيه إذا كان نسيئاً، سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٥٠ - ٢٥١ كتاب البيوع - باب فى ذلك إذا كان يد بيد.

(٢) ما روى عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: "أنه -ﷺ- جهز جيشاً فأمرنى أن أشتري بعيراً ببعيرين إلى أجل". راجع: عون المعبود ج ٩ ص ١٤٧ - ١٤٨ كتاب البيوع - باب الرخصة فى ذلك حديث رقم (٣٣٥٥)، السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٧، كتاب البيوع - باب بيع الحيوان وغيره مما لا ربا فيه بعضه ببعض نسيئة، وقال=



حالاَ فإن قيل: الصيانة حكمة فتتاط بالمعرف لها وهو الكيل والوزن، قلنا: إنما يجب ذلك عند خفاء الحكمة وعدم انضباطها، وصون المال ظاهر منضبط، فإن الممانلة وعدمها محسوس، وبذلك تعلم الصيانة وعدمها، غير أن المذهب ضبط هذه الحكمة بالكيل والوزن تفادياً عن نقضه بالعبد والعبدین، وثوب هروی بهرویین^(١). أ هـ.

فابن الهمام فى هذا يقرر أن تعليل الفقهاء تحريم الربا بالأوصاف الظاهرة من الوزن والكيل وما إلى ذلك، ما هو إلا، لأنها أوصاف ضابطة للحكمة التى هى العلة الحقيقية، ولم يهربوا من التعليل بالعلة الحقيقية إلا خوفاً من الاعتراض الذى يرد عليهم فى بيع العبد بعبدین، وما شابه ذلك مما هو متفق على جوازه^(٢).

=البیهقى: اختلفوا على محمد ابن إسحاق فى إسناده، وحماد بن سلمة أحسنهم سياقة له، وله شاهد صحيح.

(١) راجع: شرح فتح القدير ج ٧ ص ٨، ١٠.

(٢) راجع: أصول الفقه الإسلامى للدكتور/ محمد مصطفى شلبى ج ١ ص ٢٣٠، مباحث العلة فى القياس للدكتور/ عبد الحكيم السعدى ص ١٣٠.



خاتمة نسال الله حسنها

وفى نهاية الطواف بهذا الموضوع التعليل بالحكمة دراسة أصولية تطبيقية يتبين لنا ما يأتى:

١- أن مسألة تعليل أفعال الله تعالى ومنها أحكامه وعدم التعليل، مبنية على مسألة الحسن والقبح العقليين، وذلك لأن من أثبت الحسن والقبح العقليين قال: بتعليل أفعال الله تعالى بالحكم، ومن نفى الحسن والقبح العقليين فى التعليل.

٢- اتفق العلماء على أن مصدر الأحكام الشرعية هو الشرع، فلا حكم إلا الله تعالى، أخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ كما أنه لا خلاف بينهم فى أن أحكام الشريعة إنما تعرف عن طريق رسل الله تعالى وأنبيائه، عليهم الصلاة والسلام، وإنما الخلاف. فى أنه هل يمكن للعقل البشرى أن يعرف أحكام الله تعالى دون حاجة إلى مرشد له، وهو الوحي، وهل يترتب على ذلك ثواب وعقاب؟.

٣- أن الأشاعرة ومن وافقهم لا يقولون بقاعدة التحسين والتقبيح العقليين، وأن المعتزلة يقولون بها، ولكن الأشاعرة قاموا بالرد على كل دليل ذكره المعتزلة وأبطلوا القاعدة بالكلية.

٤- أن علماء الأصول فرقوا بين الأفعال والأحكام. فمنعوا التعليل فى علم الكلام فى أفعال الله تعالى؛ لأنه يفعل ما يشاء ويختار، وأجازوا التعليل فى علم الأصول فى الأحكام.



٥- أن الخلاف بين العلماء في التعليل بالعلة بالغائية هي الغرض الذي يقوم في ذهن الإنسان وينتج إلى تحقيقه، فيدفعه ذلك إلى الوسائل والأسباب التي توصله إلى ذلك الغرض.

٦- أن خلاف العلماء في تعليل أفعال الله تعالى ومنها أحكامه خلاف لفظي وليس حقيقياً للاتفاق على أفعاله تعالى وأحكامه جميعاً لحكم قصدها الله تعالى وأرادها، بقي الخلاف في تسميتها غرضاً وباعثاً.

٧- أن تعريفات العلماء للعلة نجدها كلها - ما عدا تعريف المعتزلة - ليست متباينة، بل هي متلازمة في جملتها، والخلاف فيها خلاف عبارة لا خلاف اعتبار، فالخلاف لفظي لا حقيقي.

٨- أن تعريف الحكمة عند علماء الكلام أعم من تعريفها عن الأصوليين لأن كلام أهل الأصول في الحكمة التي تتعلق بالأحكام الشرعية.

٩- اتفق علماء الأصول على تعليل الحكم بالوصف الظاهر المنضبط المشتمل على الحكمة، مثل تعليل قصر الصلاة بالسفر، واختلفوا في التعليل بنفس الحكمة المقصودة للشارع من شرع الحكم، مثل تعليل قصر الصلاة بالمشقة.

١٠- أن الراجح في التعليل بالحكمة هو القول الثالث الذي يرى جواز التعليل بالحكمة متى كانت ظاهرة منضبطة، وعدم جوازه إذا لم تكن بهذه الصفة، لقوة ما استدلل به أصحابه.

١١- وردت أمثلة كثيرة للتعليل بالحكمة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال الصحابة وأفعالهم، وعند الفقهاء.



١٢- أن المجوزين للتعليل بالحكمة فرضوا الكلام فيها افتراضاً، مدعين أنه لم يقع، مع أن تعليقات القرآن والسنة، وتعليقات الفقهاء من المجتهدين، وغيرهم تقوم على الحكمة والمصلحة.

١٣- أن أكثر علماء الأصول يرون أن العلة على الحقيقة هي الحكمة، وأن هذا الوصف الظاهر ضابط لها فقط.

١٤- أن بعض المحققين من أصحاب المذاهب عللوا الحكم بالوصف الظاهر دون العلة الحقيقية خوفاً من نقض يرد على تلك العلة بواحد من فروع المسألة وللمحافظة على المذهب فيها.

وبعد فهذا نهاية ما تيسر لى كتابته فى هذا البحث المبارك، وقد حاولت غاية الوسع تحرير العبارة الأصولية مع إسناد الآراء إلى أصحابها من مصادر المعتمدة، وترجيح ما رأيته راجحاً عند الاختلاف. والله أسأل أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور

صلاح احمد عبد الرحيم امام



أهم المراجع والمصادر

- ١- الموطأ: لإمام الأئمة وعالم المدينة: مالك بن أنس - رحمه الله - تحقيق الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية. فيصل عيسى البابي الحلبي بمصر.
- ٢- الهداية شرح بداية المبتدى: تأليف شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني - المتوفى سنة ٥٩٣هـ، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣- المنتقى: شرح موطأ مالك بن أنس - رحمه الله -: تأليف القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٤هـ، ط السعادة - بجوار محافظة مصر الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢هـ.
- ٤- أصول الفقه الإسلامي: للدكتور/ محمد مصطفى شلبي ط. دار النهضة العربية - بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٥- التهذيب في فقه الإمام الشافعي: تأليف الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي - المتوفى سنة ٥١٦هـ - تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، منشورات: محمد علي بيوص، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٦- أصول الفقه الإسلامي: تأليف الدكتور/ وهبة الزحيلي ط - دار الفكر.



٧- المسودة فى أصول الفقه: لآل تيمية - تحقيق الأستاذ/ محمد محبى الدين عبد الحميد - الناشر: الكتاب العربى - بيروت لبنان.

٨- المحصول فى علم أصول الفقه: للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى - المتوفى سنة ٦٠٦هـ - تحقيق الدكتور/ طه جابر فياض العلوانى، ط مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩- أصول الفقه: تأليف العلامة الأستاذ الدكتور/ محمد أبو النور زهير الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

١٠- الأربعين فى أصول الدين: للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦هـ - ط دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ.

١١- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: تأليف ولى الدين أبى زرعة العراقى - المتوفى سنة ٨٢٦هـ - الناشر: مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

١٢- الإحكام فى أصول الأحكام: تأليف الإمام العلامة على بن محمد الأمدى - تحقيق/ عبد المنعم إبراهيم. الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض.

١٣- المستصفى من علم الأصول: للإمام حجة الإسلام أبى حامد محمد ابن محمد الغزالى - المتوفى سنة ٥٠٥هـ، ط دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان.

١٤- المذهب فى أصول الفقه المقارن: تأليف الدكتور/ عبد الكريم النملة الناشر: مكتبة الرشد بالرياض.



- ١٥- الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق الشاطبي الغرناطي المالكي - المتوفى سنة ٧٩٠هـ. تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الله دراز، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- ١٦- أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ، تحقيق/ محمد علي البجاوي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ١٧- البناية شرح الهداية: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني - ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني - المتوفى سنة ١٢٥٥هـ - ط دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٩- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لتقي الدين أبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد - المتوفى سنة ٧٠٢هـ. ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٢٠- الإيهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول: تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين - المتوفى سنة ٧٧١هـ، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، منشورات: الكليات الأزهرية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٢١- التعليق المغني على سنن الدارقطني: لأبي الطيب محمد أبلاي. ط عالم الكتب - بيروت.



٢٢- المفتى: لموفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقديسى الحنبلى - المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق
الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركى، الدكتور/
عبد الفتاح محمد الحلو، ط دار عالم الكتب للطباعة
والنشر والتوزيع.

٢٣- التقرير والتحبير: شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج - المتوفى
سنة ٨٧٩هـ، على تحرير الإمام الكمال بن الهمام
المتوفى سنة ٨٦١هـ. ط دار الكتب العلمية - بيروت
لبنان.

٢٤- الرد على سير الأوزاعى: للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم
الأنصارى - المتوفى سنة ١٨٢هـ. تحقيق: أبو الوفا
الأفغانى، الناشر: لجنة إحياء المعارف العثمانية حيد
آباد الركن الهند.

٢٥- أصول الفقه: للشيخ/ محمد أبو زهرة. ط دار الفكر
العربى.

٢٦- البحر المحيط فى أصول الفقه: لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد
الله الزركشى - المتوفى سنة ٧٩٤هـ، تحقيق
الدكتور/ عبد الستار أبو غده. ط دار الصفا للطباعة
والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م.

٢٧- الإحكام فى أصول الأحكام: لابن حزم الأندلسى - الناشر: دار
الحديث بالقاهرة.



٢٨- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى: تأليف الدكتور/ محمد ربيع هادئ المدخلي، الناشر: مكتبة لينه بدمهور - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية تحقيق: عصام الدين الصبابي، ط دار الحديث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٠- إفاضة الأنوار على أصول المنار: تأليف: محمد علاء الدين بن علي الحصكفي الحنفي - المتوفى سنة ١٠٨٨هـ - تحقيق الشيخ/ محمد سعيد البرهان.

٣١- للتوضيح شرح متن للتنقيح: للإمام للقاضي صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي - المتوفى سنة ٧٤٧هـ، تحقيق الشيخ/ زكريا عميرات، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٢- الملل والنحل: لعبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني - المتوفى سنة ٥٤٨هـ، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣٣- الفرق بين الفرق: تأليف: صدر الإسلام عبد القادر بن محمد البغدادى - المتوفى سنة ٤٢٩هـ. تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.



٣٤- الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين

والمستشرقين: تأليف: خير الدين الزركلي، ط دار

العلم للملايين - بيروت - لبنان.

٣٥- المعتمد في أصول الفقه: تأليف أبي الحسين محمد بن عبي بن

الطيب البصري المعتزلي - المتوفى سنة ٤٣٦هـ،

تحقيق الشيخ/ خليل الميسى. ط دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان.

٣٦- الفتح المبين في طبقات الأصوليين: للمراغي، الناشر: محمد أمين

دمج - بيروت - لبنان.

٣٧- العبر في خبر من غبر: لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي - المتوفى

سنة ٧٤٨هـ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن

بسيوني ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٨- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: تأليف: أبي الحسنات محمد بن

عبد الحي اللكنوي - ط دار المعرفة - بيروت -

لبنان.

٣٩- أصول السرخسي: للإمام الفقيه الأصولي أبي بكر محمد بن أحمد

بن أبي سهل السرخسي - المتوفى سنة ٤٩٠هـ،

تحقيق أبو الوفا الأفغانى. الناشر: لجنة إحياء المعارف

العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند.

٤٠- البداية والنهاية: للحافظ ابن كثير الدمشقي - المتوفى سنة

٧٧٤هـ، الناشر: مكتبة المعارف - بيروت - لبنان

الطبعة الثانية ١٩٧٤م.



- ٤١- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ط دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٤٢- القاموس المحيط: تأليف مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٤٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: تأليف: أحمد محمد بن علي المقرئ الفيومي - المتوفى سنة ٧٧٠هـ ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٤٤- الصحاح تاج اللغة: لإسماعيل بن حماد الجوهري - المتوفى سنة ٤٠٠هـ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، ط دار العلم للملايين - بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين بن الأثر الجزري المتوفى سنة ٦٣٠هـ. تحقيق/ محمد إبراهيم البناء، محمد أحمد عاشور. ط الشعب.
- ٤٦- الإصابة في تمييز الصحابة: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق/ طه الزيني، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٤٧- التفسير الكبير: للإمام فخر الدين الرازي - المتوفى سنة ٦٠٦هـ الناشر: دار الكتب العلمية - طهران.
- ٤٨- النكت والعيون تفسير الماوردي: تصنيف أبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب الماوردي البصري - المتوفى سنة



٤٥٠هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان،

مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.

٤٩- الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:

للإمام محمود بن عمر الزمخشري - المتوفى سنة

٥٣٨هـ. ط دار الكتاب العربي.

٥٠- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: تأليف

سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمال -

المتوفى سنة ١٢٠٤هـ، ط عيسى البابي الحلبي

وأولاده بمصر.

٥١- السنن الكبرى: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي

البيهقي - المتوفى سنة ٢٧٥هـ، ط دائرة المعارف

العثمانية بحيدر آباد الركن - الهند.

٥٢- الجواهر النقى: للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المتوفى سنة

٨٥٢هـ، ط دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد

الركن الهند - الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ.

٥٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عمر بن يوسف بن عبد البر

تحقيق/ محمد علي البيجاوي ط دار الجيل - بيروت

لبنان.

٥٤- المبسوط: لشمس الدين السرخسي - المتوفى سنة ٤٩٠هـ، ط دار

المعرفة - بيروت - لبنان.



٥٥- الرسالة: للإمام المطلبى محمد بن إدريس الشافعى - المتوفى سنة ٢٠٤هـ. تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر، ط المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.

٥٦- الطبقات الكبرى: لابن سعد، ط دار صادر بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥٧- الأم: تأليف الإمام أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى: المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق/ محمود مضر جى. ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٥٨- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس: ط دار السعادة بمصر.
٥٩- أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء: للدكتور/ مصطفى سعيد الخن - ط مؤسسة الرسالة.

٦٠- الاقتصاد فى الاعتقاد: للإمام الغزالى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦١- الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: للدكتور/ مانع بن حماد الجهنى. الناشر: دار الندوة العالمية - الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٦٢- المغنى فى أبواب التوحيد والعدل: للقاضى عبد الجبار المعتزلى المتوفى سنة ٤١٥هـ - أشرف على إحيائه الدكتور/ طه حسين، وحرر نصه/ أمين الخولى، ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر:



٦٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للإمام القاضى أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسى - المتوفى سنة ٥٩٥هـ، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

٦٤- تعليل الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها فى عصور الاجتهاد والتقليد. للدكتور/ محمد مصطفى شلبى، ط دار النهضة العربية.

٦٥- تنكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس: تأليف الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوى، ط دار الحديث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦٦- تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحنفى البخارى على كتاب التحرير لابن الهمام - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٦٧- تذكرة الحفاظ: للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تصحيح/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى، ط دار إحياء التراث العربى.

٦٨- تاريخ بغداد: تأليف الخطيب البغدادى، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

٦٩- تقويم الأئمة فى أصول الفقه: تأليف الإمام أبى زيد عبيد الله بن عمر ابن عيسى الدبوسى الحنفى - المتوفى سنة ٤٣٠هـ ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٧٠- تفسير آيات الأحكام: للشيخ/ على السائس - منشورات: محمد على بيوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.



٧١- تفسير البحر المحيط: لابن حيان الأندلسي الغرناطي - المتوفى سنة ٧٥٤هـ، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

٧٢- تفسير أبي السعود: المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العماري - المتوفى سنة ٩٥١هـ، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٧٣- تهذيب التهذيب: للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني - المتوفى سنة ٨٥٢هـ ط دائرة المعارف النظامية حيدر - آباد الركن - الهند.

٧٤- جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي: تأليف الشيخ/ محمد بن محمد ابن أحمد الكاكي - المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق الدكتور/ فضل الرحمن عبد الغفور الأفعاني، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز.

٧٥- حاشية العلامة: البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي ط، دار الفكر العربي.

٧٦- حاشية العلامة: الشيخ/ حسن العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي ط، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٧٧- حاشية العلامة: سعد الدين النفثازاني - المتوفى سنة ٧٩١هـ، على شرح القاضي عضد الملة والدين على مختصر ابن الحاجب. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.



٧٨- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: تأليف/ جلال الدين

السيوطي - المتوفى سنة ٩١١هـ، ط الموسوعات

لصاحبها إسماعيل حافظ.

٧٩- حاشية المحقق: السيد الشريف الجرجاني - المتوفى سنة ٨١٦هـ

على شرح القاضي عضد الملة والدين على

مختصر ابن الحاجب. الناشر: مكتبة الكليات

الأزهرية.

٨٠- حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء: للحافظ أبي نعيم أحمد عبد الله

الأصبهاني - المتوفى سنة ٤٣٠هـ، الناشر: دار

الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٨١- حاشية الكلبي: على شرح جلال الدين الدواني الصديقي مع

حاشية المرجاني، والخلخال، ط دار سعادت. مطبعة

عثمانية ١٣١٦هـ.

٨٢- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: للعلامة شهاب

الدين محمود الألوسي - المتوفى سنة ٩٢٧هـ، ط

دار إحياء التراث الغربي - بيروت - لبنان.

٨٣- سنن الدارقطني: لشيخ الإسلام الحافظ علي بن عمر الدارقطني

المتوفى سنة ٣٨٥هـ، ط عالم الكتب - بيروت.

٨٤- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى - المتوفى سنة

٢٩٧هـ، تحقيق الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - دار الكتب

العلمية - بيروت - لبنان.



٨٥- سير أعلام النبلاء: تأليف: الإمام شمس الدين الذهبي تحقيق/ محمد نعيم، ط مؤسسة الرسالة - بيروت • لبنان.

٨٦- سنن ابن ماجه: للحافظ أبى عبد الله بن يزيد القزوينى - المتوفى سنة ٢٩٥ هـ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء الكتب العربية.

٨٧- سنن النسائي: بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى. ط دار الحديث بالقاهرة.

٨٨- سنن أبى داود: للإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني - المتوفى سنة ٢٧٥ هـ، تحقيق/ محمد محيى عبد الحميد، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

٨٩- سبل السلام: تأليف: الإمام محمد بن إسماعيل الكحلانى الصنعائى المتوفى سنة ١١٨٢ هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

٩٠- شرح فتح القدير: تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى المعروف بابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٨٦١ هـ، ط مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٩١- شرح العناية على الهداية: للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرئى - المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، ط مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٩٢- شرح المنهاج للبيضاوى فى علم الأصول: تأليف شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني - المتوفى سنة



٧٤٩هـ. تحقيق الدكتور/ عبد الكريم النملة. الناشر:

مكتبة الرشد بالرياض.

٩٣- شرح اللمع: لأبي إسحاق الشيرازي تحقيق/ عبد المجيد تركي، ط

دار الغرب الإسلامي.

٩٤- شرح الورقات في علم أصول الفقه: لجلال الدين محمد بن أحمد

المحلي الشافعي - المتوفى سنة ٨٦٤هـ. الناشر:

مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض.

٩٥- شرح الكوكب المنير: المسمى بمختصر التحرير او المختبر المبتكر

شرح المختصر في أصول الفقه. تأليف العلامة/ محمد

بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى المعروف

بابن النجار - المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق الدكتور/

محمد الزحيلي، الدكتور/ نزيه حماد، الناشر: مكتبة

العبيكان الرياض.

٩٦- شرح الجلال: شمس الدين محمد بن أحمد المحلى على متن جمع

الجوامع لابن السبكي، ط دار الفكر.

٩٧- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: للإمام

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي -

المتوفى سنة ٦٨٤هـ، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد

منشورات: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر

للطباعة.

٩٨- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدرة والحكمة والتعليل: تأليف

الإمام/ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية،

ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.



٩٩- شرح البدخشى مناهج العقول: للإمام/ محمد بن الحسن البدخشى
على منهاج الوصول فى علم الأصول للبيضاوى -
المتوفى سنة ٦٨٥هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت
لبنان.

١٠٠- شرح مختصر الروضة: تأليف: نجم الدين أبى الربيع سليمان بن
عبد القوى الطوفى تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد
المحسن التركى، ط مؤسسة الرسالة - بيروت -
لبنان.

١٠١- شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومساالك التعليق: تأليف
الإمام/ حجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى
المتوفى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق الشيخ/ زكريا عميرات،
منشورات/ محمد على بيوض، دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان.

١٠٢- شرح القاضى عضد الملة والدين: المتوفى سنة ٧٥٦هـ،
لمختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب المتوفى سنة
٦٤٦هـ، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل.
الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

١٠٣- شرح الإمام النووى لصحيح مسلم: ط دار الفكر - بيروت
لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.

١٠٤- شرح التلويح على التوضيح: للإمام سعد الدين مسعود بن عمر
التفتازانى الشافعى - المتوفى ٧٩٢هـ، ط دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان.



- ١٠٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - المتوفى ١٠٨٩هـ، ط دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٠٦- شرح المنار وحواشيه: للإمام العلامة عز عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك على متن المنار لأبي البركات النسفي ط دار سعادت مطبعة عثمانية ١٣١٥هـ.
- ١٠٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: تأليف العلامة/ محمد بن مخلوف المالكي العدوي. الناشر: دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.
- ١٠٨- صحيح الإمام: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ط المكتبة السلفية.
- ١٠٩- صحيح أبو الحسن القشيري النيسابوري: الإمام معلم - المتوفى سنة ٢٦١هـ، ط دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- ١١٠- طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسن محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي - المتوفى سنة ٥٢٦هـ، ط دار المعرفة بيروت - لبنان.
- ١١١- طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق الشيرازي - المتوفى سنة ٤٧٦هـ تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي - بيروت - لبنان.
- ١١٢- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ط دار المعرفة - بيروت - لبنان.



١١٣- طبقات الشافعية: لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسـنوى
المتوفى سنة ٧٧٢هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت
لبنان.

١١٤- عمدة القارئ شرح صحيح البخارى: للعلامة بذر الدين بن أحمد
العيني - المتوفى سنة ٨٥٥هـ، ط دار إحياء التراث
العربي.

١١٥- غاية المرام فى علم الكلام: لسيف الدين الأمدى - المتوفى سنة
٦٣١هـ، تحقيق/ حسن محمود عبد اللطيف، ط إحياء
التراث الإسلام ١٣٩هـ - ١٩٧١م.

١١٦- غاية الوصول شرح لب الأصول: تأليف شيخ الإسلام/ أبى يحيى
زكريا الأنصارى الشافعى، ط عيسى البابى الحلبي
وشركاه بمصر.

١١٧- فتح البارى بشرح صحيح البخارى: للإمام أحمد بن على بن
حجر العسقلانى - المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق/
محمد فؤاد عبد الباقي، ط المكتبة السلفية.

١١٨- فواتح الرحموت: للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين
الأنصارى الهندى بشرح مسلم الثبوت للشيخ محب الله
عبد الشكور البهارى الهندى، ط دار إحياء التراث
الغربى، مؤسسة التاريخ العربى - بيروت -
لبنان.

١١٩- قواطع الأدلة فى الأصول: تأليف الإمام/ أبى المظفر منصور بن
محمد بن عبد الجبار السمعانى - المتوفى سنة
٤٨٩هـ، تحقيق/ محمد حسن الشافعى، منشورات:



محمد علي بيوص، دار الكتب العلمية - بيروت
لبنان.

١٢٠- كبرى اليقينات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق: تأليف
الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي. ط دار الفكر
الطبعة الرابعة.

١٢١- كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوى: تأليف الإمام/
علاء الدين أحمد البخارى - المتوفى سنة ٧٣٠هـ —
منشورات: محمد علي بيوص، دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان.

١٢٢- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال: للعلامة علاء الدين بن
حسام الهندى - المتوفى سنة ٩٧٥هـ، ط دائرة
المعارف النظامية حيدر آباد الدكن - الهند.

١٢٣- لسان العرب: للإمام العلامة ابن المنظور. ط دار الحديث
بالقاهرة.

١٢٤- لسان الميزان: لابن حجر أحمد بن علي بن حجر العسقلانى
المتوفى سنة ٨٥٢هـ. ط دار صادر - بيروت -
لبنان.

١٢٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: تحقيق/ عبد الرحمن
ابن محمد بن قاسم. ط المكتب العلمى السعودى
بالمغرب، مكتبة المعارف، الرياض - المغرب.

١٢٦- منهج السلف والمتكلمين فى موافقة العقل للنقل، وأثر المنهجين
فى العقيدة: تأليف/ جابر إدريس على أمير - ط



سلسلة الرسائل العلمية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢٧- مراقى السعود إلى مراقى السعود: للأستاذ/ محمد الأمين بن

أحمد زيدان الجكنى المعروف بالم رابط تحقيق/ محمد

المختار بن محمد الأمين الشنقيطى. الناشر: مكتبة ابن

تيمية القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٢٨- منتهى السؤل فى علم الأصول: للإمام العلامة سيف الدين أبى

الحسن الأمدى ط، محمد على صبيح وأولاده بمصر.

١٢٩- مختصر صفوة البيان فى شرح منهاج الوصول إلى علم

الأصول: تأليف/ ياسين سويلم طه. الناشر: مكتبة

الكلبات الأزهرية.

١٣٠- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: للإمام

السلفى العلامة المحقق ابن قيم الجوزية - المتوفى سنة

٧٥١هـ، تحقيق/ محمد حامد الفقى، ط دار الكتاب

العربى - بيروت - لبنان.

١٣١- مفتاح دار السعادة ومنشورات ولاية العلم والإرادة: تأليف

الإمام/ ابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة الرياض

الحديثة.

١٣٢- مختصر المنتهى: لابن الحاجب المالكى - المتوفى سنة ٦٤٦هـ -

الناشر: مكتبة الكلبات الأزهرية.

١٣٣- مباحث العلة فى القياس عند الأصوليين: تأليف الدكتور/ عبد

الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدى الهيئى العراقى. ط

دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.



١٣٤- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية: تأليف/ عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربى.

١٣٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده - المتوفى سنة ٩٦٨هـ، تحقيق/ كامل بكبرى عبد الوهاب، ط دار الكتب الحديثة - القاهرة.

١٣٦- مختار الصحاح: للشيخ الإمام محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣٧- محاضرات فى أصول الفقه لغير الأحناف: لأستاذنا الدكتور/ عبد القادر محمد أبو العلا.

١٣٨- منهاج السنة لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية: الناشر: مكتبة الرياض.

١٣٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ط دار صادر - بيروت - لبنان.

١٤٠- نهاية الإقدام فى علم الكلام: تصنيف الشيخ الإمام العالم عبد الكريم الشهرستانى، تحقيق/ الفردجيوم.

١٤١- نفائس الأصول فى شرح المحصول: تأليف الإمام الفقيه شهاب الدين أبى العباس أحمد بن إدريس القرافى - المتوفى سنة ٦٨٤هـ، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد الموجود، الشيخ/ على محمد معوض. ط المكتبة العصرية - صيدا - لبنان.

١٤٢- نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول: تأليف/ جمال الدين بن الحسن الإسئوى - المتوفى سنة



٧٧٢هـ، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل. ط

دار ابن حزم.

١٤٣- نشر البنود على مراقى السعود: تأليف سيدي/ عبد الله بن

إبراهيم العلوى الشنقيطى.

١٤٤- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار:

للإمام/ محمد بن على الشوكانى - المتوفى سنة

١٢٥٥هـ، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

١٤٥- نهاية الوصول فى دراية الأصول: تأليف/ صفى الدين محمد بن

عبد الرحيم الهندى، تحقيق الدكتور/ صالح بن سليمان

اليوسف، د/ سعد بن سالم السريح. الناشر: مكتبة نزار

مصطفى الباز.

١٤٦- نبراس العقول: فى تحقيق القياس عند علماء الأصول للشيخ/

عيسى منون. ط التضامن الأخوى.

١٤٧- نصب الراية: للإمام محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى

المتوفى سنة ٧٧٢هـ، ط دار المأمون بمصر -

الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

١٤٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: تأليف/ إسماعيل

باشا البغدادى، ط دار العلوم الحديث - بيروت -

لبنان.

١٤٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبى العباس شمس الدين

أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان، ط دار صادر

بيروت - لبنان.

